

سنة إحياء علوم الدين (٢)

عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

دَرَجُ الْمَعَالِي

شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِي

تَأَلَّفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

عَزَّ الدِّينُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨١٩ هَجْرِيَّةً

حَقَّقَهُ وَكَتَبَ حَوَاشِيَهُ وَعَمِلَ مُتِمَّتَهُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ مَوْلَاهُ

مَجْدِي غَسَّانِ مَعْرُوفٍ

قَدَّمَ لَهُ

الْشَيْخُ مُحَمَّدُ صَفْوَةُ اللَّهِ حَافِظُ مَجْدِي الْبَغْدَادِيِّ

رَئِيسُ جَامِعَةِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ

كُوچراکوالہ - الْبَاکِسْتَان

مَوْسَسَاةُ الْكُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ



سلسلة إحياء علوم الدين (٢)

عز الدين بن جماعة

عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

دَرَجُ الْمَعَالِي

شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِي

دَرَجُ الْمَعَالِي
شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِي

تأليفُ شيخ الإسلام

عزّ الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الشافعي

المتوفى سنة ٨١٩ هجرية

حقّقه وكتب حواشيه وعمل مُتِمَّتَهُ الفقيرُ إلى رحمة مولاه

مجدي غسان معروف

قدّم له

الشيخ محمد صفوة الله حافظ مجدي الحنفي

رئيس جامعة مدينة العلم

كوچرانواله - باكستان



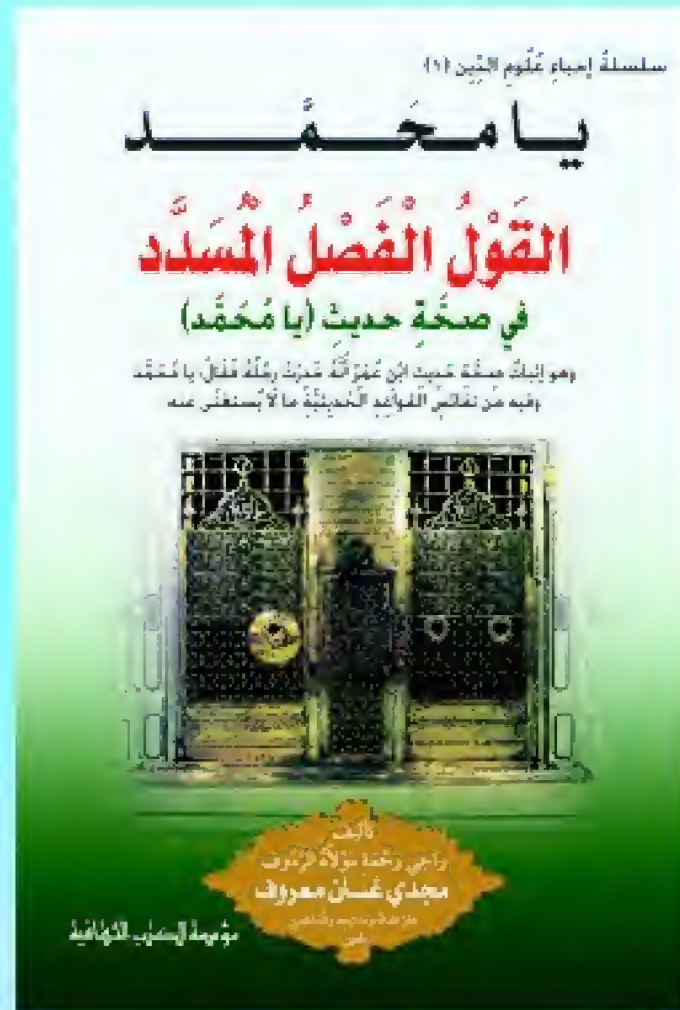
مؤسسة الكُتُبِ الثَّهَابِيَّةِ

مؤسسة الكُتُبِ الثَّهَابِيَّةِ

صدرَ من هذه السلسلة:

"القولُ الفصلُ المُسدّدُ في صحةِ حديثِ (يا مُحمّد)"

وهو إثباتُ صحةِ روايةِ الصحابي ابنِ عمرَ أنه خَدِرَتْ رِجْلُهُ فقال: يا محمد
وهو عملٌ موسوعيٌّ فيه من نفائسِ القواعدِ الحديثيةِ ما لا يُستغنى عنه.



مؤسسة الكُتب الثقافية

الصنائع . بناية الإتحاد الوطني . الطابق السابع . شقّة ٧٨

هاتف المكتب : ٧٣٩٢٥٠ / ٠٩٦١١

خليوي - جوال : ٨١٠٥١١ / ٠٩٦١٣

خليوي - جوال : ٨٢٢٩٦٠ / ٠٩٦١٣

أونيسكو - بيروت : ١١٠٨٢٠١٠

رقم العلبة البريدية : ٥١١٥ / ١١٤

بيروت - لبنان

culturalbooks@gmail.com

www.cultural-books.com

ISBN 978-9953-564-03-6



9 789953 564036

هذا الكتاب يلتزم طبعه مؤلفه
الطبعة الأولى

٢٠١١ ر - ١٤٣٢ هـ -

للاستفسار والمراسلة:

Ihyaa.series@gmail.com

طرابلس - لبنان



مؤسسة الكتب الثقافية

بيروت - لبنان

الصنائع - بناية الاتحاد الوطني - الطابع السابع - شقة 78

تليفاكس: 009611739250

جوال: 009613810561

أونيسكو - بيروت: 11082010

رقم العلبة البريدية: 114/5115

جوال المملكة العربية السعودية: 00966501840046

جوال المملكة المغربية: 00212661933239

E-MAIL: cultural-books@hotmail.com

WEBSITE: www.cultural-books1.com



سلسلة إحياء علوم الدين (٢)

عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

دَرَجُ الْمَعَالِي

شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِي

تأليفُ شيخ الإسلام
عزِّ الدِّينِ محمد بن أبي بكر بن جماعة الشافعي
المتوفى سنة ٨١٩ هجرية

حقَّقَهُ وكتبَ حواشِيَهُ وعَمِلَ مُتِمِّمَتَهُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ مَوْلَاهُ

مجدي غسان معروف

قدَّم له

الشيخ محمد صفوة الله حافظ مجدي الحنفي
رئيس جامعة مدينة العلم
كوجرانواله - الباكستان

مؤسسة الكتب الثقافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمدٍ أفضلِ العالمين
اللهم...

بعدَ القبولِ أوصلِ ثوابَ هذا العملِ كله إلى روحِ صفوةِ
الوجودِ سيدي رسولِ الله المَحْمُودِ وإليَّ كُلِّ أوليَاءِ الله تعالى، وإليَّ
مَشَايِخِي، ثُمَّ إلیَّ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ فوقَ الأرضِ وتحتَ الأرضِ، ءَامِينَ
عَسَى أَنْ يَنْفَعَهُمْ فِي الْقَبْرِ وَيَوْمَ الْعَرْشِ، يَا مَنْ رَحْمَتُهُ وَسِعَتْ كُلَّ
شَيْءٍ، وَأَنْتَ حَسْبِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَخْصُ مِنْهُمْ شَيْخِي وَسَيِّدِي
وَمَوْلَايَ سُلْطَانَ عُلَمَاءِ الزَّمَانِ صَاحِبَ الْفَضْلِ بعدَ الله...

قد كنتَ عندي الصالحينَ وأُمَّةً ﴿﴾ خضعتَ لِعِزَّتِهَا حكاياتُ الأُمَمِ
يا سيدي السلطانُ بعدَكَ ليسَ لي ﴿﴾ إلاَّ الوفاءُ إلى المَمَاتِ مع الخدمِ
يا صفحةً بيضاءَ خيرَ ملؤها ﴿﴾ مكنونةً في الطُّهْرِ تَغْشَاهَا النِّعَمُ
يا كعبةَ العلمِ التي طَافَتْ بِهَا ﴿﴾ كلُّ الأدلَّةِ يا لَذِيكَ الْحَرَمِ

خادمُ المسلمين الفقيرُ إلى اللهِ الرءوفِ

مجدي غسان معروف

تقديمُ الحافظِ المقرئِ رئيسِ جامعةِ مدينةِ العلمِ محمدِ صفوةِ اللهِ
الحنفيِّ النقشبنديِّ ابنِ السيِّدِ المحدثِ الفقيهِ الحنفيِّ النحويِّ محمدِ
نواز المشهورِ بالأستاذِ الكبيرِ رحمه اللهُ ورضي عنه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا العظيمِ المعظمِ رسولِ اللهِ
وبعدُ، فإنَّ أوَّلَى العلومِ علمُ التوحيدِ، وحاملُ رايتهِ الأشاعرةُ
والماتريديةُ على مرِّ العصورِ، ولا يشكُّ في هذا مُنصفٌ بالأمانةِ
مشهور.

ولمَّا كانَ بدءُ الأُمالي لمولانا الإمامِ الأوشيّ في اعتقادِ أهلِ
السنةِ على الطريقةِ الماتريديةِ وشرِّحُه لشيخِ الإسلامِ العزِّ بنِ جماعةِ
الحفيدِ الأشعريِّ شيخِ أميرِ المؤمنينَ في الحديثِ شيخِ الإسلامِ ابنِ
حجرِ العسقلانيِّ شرحًا مختصرًا وإيفًا بأصولِ الدينِ، كنا نأملُ أنْ
يُسخرَ اللهُ له مَنْ يقومُ بإظهاره وخدمتهِ تحريرًا لعقيدةِ أهلِ السنةِ
والجماعةِ الأشاعرةِ والماتريديةِ، لا سيَّما بعدَ انتشارِ مسائلِ

للمتأخرين خالفوا فيها الصواب وانتشرت باسم أهل السنة بين الناس، إلى أن تمم الله لنا على خير وكحلنا عيوننا برؤيته كتاباً جاء على خير نسق.

وإن الأمة الإسلامية بمشارقيها ومغربيها تشكر لتلميذنا الآخذ عنا القراءان والحديث والفقه الحنفي صاحب الهمة والتدقيق والأبحاث الحديثة المتقنة الشيخ مجدي غسان معروف الأشعري الشافعي السالك طريق السادة الرفاعية والنقشبندية تحقيقه وتحريره لعقيدة أهل السنة والجماعة بأسلوب محكم متين من غير تعصب لفرقة دون أخرى إذا كان الخلاف ضمن فرق أهل السنة والجماعة المعبرة، وقد عايناه منه عناء شديداً في ضبط الكتاب، وقليل هم في هذا الزمان من يفكرون في راحة المسلمين البسطاء، فأثر إلا أن يضبط النصوص كلها ليكون تناوله على الناس سهلاً، فجاء العمل بحمد الله عبارات متقنة لو كتبت بماء الذهب لكان قليلاً.

نسأل الله أن يبارك بهذا الكتاب نظماً وشرحاً وحاشيةً، وأن يُبارك
للأمة فيه وفي مثل هؤلاء الرجال العاملين المحبين للعلم والعلماء.
والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على أفضل المرسلين محمد
وأزواجه أمّهات المؤمنين وعاله وصحبه الطيبين الطاهرين.

فأما العلم والاعمال فلو لم صنعة الله سبحانه وتعالى

المتوطن كحلل للوالد
الباكستان

تَرْجَمَةُ النَّازِلِ:

- قَالَ ابْنُ قُطْلُوبَغَا^(١): هُوَ عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ الْأَوْشِيِّ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ سِرَاجِ الدِّينِ نَازِلِمْ (يَقُولُ الْعَبْدُ فِي بَدْءِ الْأَمَالِي).
- قَالَ مُلَّا عَلِيُّ الْقَارِي^(٢): هُوَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ سِرَاجُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ الْأَوْشِيِّ سَقَى اللَّهُ ثَرَاهُ وَطَيَّبَ مَضْجَعَهُ وَمَثْوَاهُ.
- قَالَ الْبَابَانِيُّ فِي هَدْيَةِ الْعَارِفِينَ^(٣): الْأَوْشِيُّ عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ الْأَوْشِيِّ سِرَاجِ الدِّينِ الْفَرْغَانِيِّ الْفَقِيهَ الْحَنْفِيَّ تُوفِّيَ بِالطَّاعُونَ الْوَاقِعِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ (٥٧٥ هَجْرِيَّة).

مِنْ تَصَانِيفِهِ ثَوَاقِبُ الْأَخْبَارِ، غُرَرُ الْأَخْبَارِ وَدُرَرُ الْأَشْعَارِ فِي الْحَدِيثِ، الْفَتَاوِي السِّرَاجِيَّةُ، قَصِيدَةُ الْأَمَالِي، مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ شَرْحُ نَصَابِ الْأَخْبَارِ، نَصَابُ الْأَخْبَارِ لِتَذْكِرَةِ الْأَخْيَارِ فِي مُخْتَصَرِ غُرَرِ الْأَخْبَارِ لَهُ، يَوَاقِيتُ الْأَخْبَارِ. انْتَهَى رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ وَنَفَعَ بِهِ الْأُمَّةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ءَامِينَ ءَامِينَ.

(١) تَاجُ التَّرَاجِمِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ (١ / ١٥)

(٢) ضَوْءُ الْمَعَالِي: انْظُرِ الْمُقَدِّمَةَ ٢٣.

(٣) هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ - (١ / ٣٧١)

تَرْجَمَةُ الشَّارِحِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ عِزِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمَاعَةَ:

قال الإمام السيوطي في بُغْيَةِ الوُوعَاةِ:

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ، الْأُسْتَاذُ الْعَلَامَةُ الْمُتَفَنُّ عِزُّ الدِّينِ بْنِ الْمُسْنَدِ
شَرَفِ الدِّينِ بْنِ قَاضِي الْقُضَاةِ عِزِّ الدِّينِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ قَاضِي الْقُضَاةِ
بَذَرِ الدِّينِ بْنِ الشَّيْخِ الْمُسَلِّكِ بُرْهَانَ الدِّينِ.

الْحَمَوِيُّ الْأَصْلُ، الشَّافِعِيُّ الْأُصُولِيُّ، الْمُتَكَلِّمُ الْجَدَلِيُّ النَّظَّارُ،
النَّحْوِيُّ اللَّغَوِيُّ الْبَيَانِيُّ الْخِلَافِيُّ أُسْتَاذُ الزَّمَانِ، وَفَخْرُ الْأَوَانِ، الْجَامِعُ
لَأَشْتَاتِ جَمِيعِ الْعُلُومِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَكَانَ مِنَ الْعُلُومِ بِحَيْثُ
يُقَضَى لَهُ فِي كُلِّ فَنٍّ بِالْجَمِيعِ.

وَقَفْتُ لَهُ عَلَى كُرَّاسَةِ سَمَاهَا: ضَوْءُ الشَّمْسِ فِي أَحْوَالِ النَّفْسِ تَرْجَمَ
فِيهَا نَفْسَهُ، فَذَكَرَ فِيهَا أَنَّ مَوْلِدَهُ يَنْبَعُ سَنَةِ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ
(٧٥٩ هـ).

وَحَفِظَ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ، كُلَّ يَوْمٍ حَزِينٍ (أَيَّ جُزْءًا)، وَاشْتَغَلَ
بِالْعُلُومِ عَلَى كِبَرٍ، وَأَخَذَ عَنِ السِّرَاجِ الْهِنْدِيِّ، وَالضِّيَاءِ الْقِرْمِيِّ^(١)،
وَالْمُحِبِّ نَاطِرِ الْجَيْشِ، وَالرُّكْنِ الْقِرْمِيِّ، وَالْعَلَاءِ السَّيْرَامِيِّ، وَجَارِ
اللَّهِ، وَالْخَطَّابِيِّ، وَابْنِ خَلْدُونٍ، وَالْحَلَاوِيِّ، وَيُوسُفَ النَّدْرُومِيِّ^(٢)،
وَالْتَّاجِ السُّبْكِيِّ، وَأَخِيهِ الْبَهَاءِ، وَالسِّرَاجِ الْبُلْقَيْنِيِّ، وَالْعَلَاءِ بْنِ صَغِيرِ
الطَّبِيبِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَأَتَقَنَ الْعُلُومَ، وَبَرَعَ فِي سَائِرِ الْفُنُونِ، حَتَّى صَارَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ فِي
الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ فِي فُنُونِ الْعُقُولِ، وَالْمُفَاخَرِ بِهِ عُلَمَاءُ الْعَجَمِ فِي كُلِّ
فَنٍّ، وَالْعِيَالِ عَلَيْهِ.

وَأَقْرَأَ وَتَخَرَّجَ بِهِ طَبَقَاتٌ مِنَ الْخَلْقِ، وَكَانَ أُعْجُوبَةً زَمَانِهِ فِي التَّقْرِيرِ،
وَلَيْسَ لَهُ فِي التَّأْلِيفِ حَظٌّ، مَعَ كَثْرَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ الَّتِي جَاوَزَتْ الْأَلْفَ،

(١) الْقِرْمِيُّ: بِقَافٍ مَكْسُورَةٍ مَعَ كَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا بَعْضُهُمْ، كَذَا ضُبُّهُ فِي تَوْضِيحِ
الْمُشْتَبِهِ لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ، وَالزَّيْدِيُّ قَدَّمَ فَتَحَ الرَّاءِ عَلَى كَسْرِهَا.

(٢) أَهْلُ تِلْكَ الْبَلَدَةِ يَقُولُونَ: نَدْرُومَهُ، التُّونُ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ كُلُّغَةً فَصِيحَةً لِبَعْضِ
الْعَرَبِ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ الْكَسَائِيِّ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ (مَوْضُونُهُ)، كَمَا يَلْفِظُهَا أَهْلُ
صَعِيدِ مِصْرَ إِلَى الْآنَ.

فَإِنَّ لَهُ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ أَقْرَأَهُ التَّأْلِيفَ وَالتَّأْلِيفَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ، وَأَكْثَرُهُ مَا
بَيْنَ شَرْحٍ مُطَوَّلٍ وَمُتَوَسِّطٍ وَمُخْتَصَرٍ وَحَوَاشٍ وَنُكْتٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.
شُيُوعُهُ:

وَكَانَ قَدْ سَمِعَ الْحَدِيثَ عَلَى جَدِّهِ وَالْبَيَانِيِّ وَالْقَلَانِسِيِّ وَالْعُرْضِيِّ،
وَأَجَازَ لَهُ أَهْلُ عَصْرِهِ، مِصْرًا وَشَآمًا.

حَيَاتُهُ:

وَكَانَ يَنْظُمُ شِعْرًا عَجِيبًا غَالِبُهُ بِلَا وَزْنٍ، وَكَانَ مُنْجَمِعًا عَنْ بَنِي
الدُّنْيَا تَارِكًا لِلتَّعَرُّضِ لِلْمَنَاصِبِ، بَارًّا بِأَصْحَابِهِ، مُبَالِغًا فِي إِكْرَامِهِمْ،
يَأْتِي فِي مَوَاضِعِ التَّنَزُّهِ، وَيَمْشِي بَيْنَ الْعَوَامِّ، وَيَقِفُ عَلَى حَلَقِ
الْمُنَافِقِينَ^(٣) وَنَحْوِهِمْ، وَلَمْ يَحُجَّ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ، وَكَانَ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا

(٣) فِي الْأَصْلِ (الْمُشَاقِقِينَ) وَلَمْ أَعْرِفْ مَا هِيَ وَلَا أَظُنُّهَا مِنَ الشَّقَقِ الَّذِي هُوَ
الْخَزَفُ الْمَكْسَرُ، وَفِي نُسَخَتَيْنِ مِنَ الصُّوَرِ اللَّامِعِ لِلْسَخَاوِي (الْمُنَافِقِينَ) فَاعْتَمَدْتُهَا،
وَالْمُنَاقِفَةُ هِيَ الْمُضَارَبَةُ بِالسُّيُوفِ عَلَى الرُّءُوسِ، وَهَذَا مُشْكِلٌ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ لَعِبًا،
وَفِي إِبْنَاءِ الْعُمَرِ (وَيُقَالُ الْعُمَرُ) فِي أَبْنَاءِ الْعُمَرِ لِأَكْبَرِ تَلَامِيذِهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ حَجَرَ
الْعَسْقَلَانِيِّ فِي كِلْتَا النُّسَخَتَيْنِ (الْمُنَافِقِينَ)، وَلَا أَدْرِي الصَّوَابَ فِيهَا.

وَالَّذِي فَهَمَهُ الْكُلُّ أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْحَابِ الْأَلْعَابِ كَيْفَ يَلْعَبُونَهَا وَخُصُوصًا مَا
كَانَ مِنْ نَحْوِ الْأَلْعَابِ الَّتِي فِيهَا خِفَّةٌ، وَذَكَرَ نَحْوَ هَذَا الشُّوْكَانِيُّ فِي الْبَدْرِ الطَّلَعِ.

تَوْضًا، وَلَا يَتْرُكُ أَحَدًا يَسْتَعِيبُ عِنْدَهُ، مَعَ مَحَبَّةِ الْمُزَاحِ وَالْفُكَاهَةِ
وَاسْتِحْسَانِ النَّادِرَةِ.

تَلَامِيذُهُ:

أَخَذَ عَنْهُ جَمْعُ جَمٍّ، فِيهِمُ الشَّيْخُ رُكْنُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ قَدِيدٍ، وَالْكَمَالُ
أَبْنُ الْهُمَامِ، وَالشَّمْسُ الْقَايَاتِيُّ، وَالْمُحِبُّ الْأَقْصَرَانِيُّ، وَحَافِظُ الْعَصْرِ:
أَبْنُ حَجَرٍ وَشَيْخُنَا قَاضِي الْقُضَاةِ عَلَمُ الدِّينِ الْبُلْقِينِيُّ، وَخَلَائِقُ،
وَرَوَى لَنَا عَنْهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ.

وَفَاتُهُ:

وَكَانَ يَنْهَى أَصْحَابَهُ فِي الطَّاعُونَ عَنْ دُخُولِ الْحَمَّامِ^(٤)، وَلَمَّا ارْتَفَعَ
الطَّاعُونَ أَوْ كَادَ، دَخَلَ الْحَمَّامَ وَتَصَرَّفَ فِي أَشْيَاءَ كَانَ امْتَنَعَ مِنْهَا
فَطُعِنَ.

وَمَاتَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَثَمَانِمِائَةٍ (٨١٩ هـ)،
وَاشْتَدَّ أَسْفُ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُخَلِّفْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ. انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ
السُّيُوطِيِّ.

(٤) الْحَمَّامُ هَذَا هُوَ مَكَانُ الْإِسْتِحْمَامِ الَّذِي يُسَمَّى الْآنَ الْحَمَّامَ الْعَرَبِيَّ، لَا الْخَلَاءَ كَمَا
يَفْهَمُهُ أَغْلَبُ أَهْلِ زَمَانِنَا، وَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ بِكَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَّامِ مُرَادُهُمْ هَذَا.

وَأَصْلُ كَلَامِ السُّيُوطِيِّ لِشَيْخِهِ ابْنِ حَجَرٍ، وَمِمَّا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي
الْإِنْبَاءِ: وَكَانَ يُوَدُّنِي كَثِيرًا وَيَشْهَدُ لِي فِي غَيْبَتِي بِالتَّقَدُّمِ وَيَتَأَدَّبُ
مَعِيَ إِلَى الْغَايَةِ مَعَ مُبَالَغَتِي فِي تَعْظِيمِهِ، حَتَّى كُنْتُ لَا أُسَمِّيهِ فِي
غَيْبَتِهِ إِلَّا: (إِمَامَ الْأَئِمَّةِ).

وَفِي مُعْجَمِهِ قَالَ عَنْهُ: الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْفَهَامَةُ الْفَرِيدُ الْأَصِيلُ، وَأَجَازَ
لِي غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَأَوْلَادِي. انتهى

وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي الضَّوِّءِ اللَّامِعِ: وَمِمَّنْ تَرَجَمَهُ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ
وَالْمَقْرِيزِيُّ فِي عُقُودِهِ وَأَنَّهُ كَانَ فِي عَاخِرِ عُمُرِهِ عَلَى خَيْرٍ مِنَ النُّسْكِ
وَقِيَامِ اللَّيْلِ وَحِفْظِ اللِّسَانِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الدَّنَاسَاتِ الَّتِي طُلِبَ لَهَا،
فَزَهْدَ فِيهَا وَلَمْ أَزَلْ أَعْرِفُهُ فَإِنَّ أَبَاهُ كَانَ يَسْكُنُ بِجَوَارِنَا، قَالَ: وَقَدْ
تَخَرَّجَ بِهِ فِي الْأُصُولِ وَالْمَنْطِقِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالْحِكْمَةِ خَلَائِقُ
مِنَ الْمَصْرِئِينَ وَالْغُرَبَاءِ وَطَارَ اسْمُهُ وَانْتَشَرَ ذِكْرُهُ فِي الْأَقْطَارِ وَقَصَدَهُ
النَّاسُ مِنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ وَلَمْ يُخْلَفْ فِي فُنُونِهِ بَعْدَهُ مِثْلُهُ. انتهى

وَقَالَ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ: الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ
الْمُحَقِّقُ الْمُتَفَنِّنُ الْجَامِعُ بَيْنَ أَشْتَاتِ الْعُلُومِ فَرِيدُ الْعَصْرِ عَزُّ الدِّينِ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ: قَالَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ الطَّيْمَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّهُ كَانَ
يَقْرَأُ عَلَيْهِ وَيَسْمَعُ دُرُوسَهُ وَكَانَ إِذْ ذَاكَ نَحْوَ خَمْسِينَ دَرَسًا فِي الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ فِي دَقَائِقِ الْعُلُومِ. انتهى^(٥)

قُلْتُ: وَعَجِيبٌ أَنَّهُ حَفِظَ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ وَأَنَّهُ كَانَ يُعْطَى فِي الْيَوْمِ
خَمْسِينَ دَرَسًا، وَهَذَا مِنْ بَرَكََةِ وَقْتِهِ، وَلَا عَجَبَ فَقَدْ قَالَ عَنْ نَفْسِهِ:
سَبَبُ ذَلِكَ الْفَتْحَ رُؤْيَا رَأَيْتَهَا.

وَقَالَ أَيْضًا: أَعْرِفُ خَمْسَةَ عَشَرَ عِلْمًا، لَا يَعْرِفُ أَهْلُ عَصْرِي
أَسْمَاءَهَا، وَقِيلَ ثَلَاثِينَ عِلْمًا.

فَاعْرِفْ عَظِيمَ قَدْرِهِ وَتَفَوُّقَهُ عَلَى أَقْرَانِهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً
وَرَضِيَ عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِعُلُومِهِ ءَامِينَ ءَامِينَ.

(٥) وَتَرَجَمْتُهُ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُطَوَّلَةً فِي إِنْبَاءِ الْغُمَرِ وَالضُّوْءِ اللَّامِعِ وَغَيْرِهِمَا.

هَذَا النَّظْمُ (قَصِيدَةُ بَدْءِ الْأَمَالِي)

لَقَدْ لَاقَتْ الْقَصِيدَةُ (بَدْءَ الْأَمَالِي) أَوْ (يَقُولُ الْعَبْدُ) أَوْ (الْقَصِيدَةُ
الْأَمِيَّةُ فِي الْعَقَائِدِ) اسْتِحْسَانَ وَقَبُولَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ،
وَانْتَشَرَتْ فِي الْأَفَاقِ لِصِغَرِهَا مَعَ عَظِيمِ مُحتَوَاهَا، وَلِهَذَا بَادَرَ
الْعُلَمَاءُ إِلَى شَرْحِهَا وَعَمَلَ الْحَوَاشِي عَلَيْهَا، وَمِنْهَا دَرَجُ الْمَعَالِي
وَهُوَ كِتَابُنَا هَذَا.

وَالْحَقُّ يُقَالُ: إِنَّ الْكُلَّ بَعْدَ الْإِمَامِ ابْنِ جَمَاعَةَ عِيَالٌ عَلَى شَرْحِهِ
رَغْمَ اخْتِصَارِهِ.

وَلَهُ عَلَيْهَا الشَّرْحُ الْكَبِيرُ الْمُسَمَّى: (مَطْلَعُ الْمِثَالِ فِي الْعَقَائِدِ
الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَنْبَعُ الْكَمَالِ فِي الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ
الْأَمِيَّةِ)^(١).

قَالَ فِيهِ: اعْلَمْ أَنَّ الْقَصِيدَةَ الْأَمِيَّةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى قَوَاعِدِ عَقَائِدِ أَهْلِ
الدِّينِ فِي الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ كَبَحْرٍ لُجِّيٍّ وَهِيَ وَإِنْ صَغُرَ حَجْمُهَا
كَثُرَتْ فَوَائِدُهَا فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْفَعَ أَسْتَارَهَا بِأَنْ أُرَتِّبَ عَلَيْهَا مَا

(١) لِأَنَّ قَافِيَتَهَا تَنْتَهِي بِحَرْفِ اللَّامِ.

عَلَّقْتُ مِنْ فَوَائِدِ الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ فَشَرَحْتُهَا شَرْحًا كَاشِفًا
لِلْمُشْكِلَاتِ مُبْطِلًا لِمُعْتَقِدِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ. انتهى
وَمِنْ شُرُوحِهَا^(٢):

- ١- دَرَجُ الْمَعَالِي: وَهُوَ شَرْحُهَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا.
- ٢- مَطْلَعُ الْمِثَالِ فِي الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَنْبَعُ الْكَمَالِ فِي الْمَسَائِلِ
الْكَلَامِيَّةِ، لِابْنِ جَمَاعَةَ عَزَّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّارِحِ.
- ٣- الْهِدَايَةُ*، لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ الْجَصَّاصُ
الْحَنْفِيُّ، وَقَدْ أَخْطَأَ خَطَأً فَاخِشًا مَنْ ظَنَّهُ هَكَذَا، فَإِنَّ
الْجَصَّاصَ رَفِيقُ الْإِمَامِ الْحَاكِمِ صَاحِبِ الْمُسْتَدْرَكِ فِي رِحْلَتِهِ
إِلَى نَيْسَابُورَ مُتَقَدِّمٌ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِلنَّاظِمِ.
- ٤- شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِيِّ*، شَمْسِ الدِّينِ النِّكْسَارِيِّ.
- ٥- نَفِيسُ الرِّيَاضِ لِإِعْدَامِ الْأَمْرَاضِ*، لِخَلِيلِ بْنِ الْعَلَاءِ الْيَمَنِيِّ.
- ٦- عُقُودُ اللَّالِيِّ*، لِمُحَمَّدِ النِّيسَابُورِيِّ.
- ٧- نَشْرُ اللَّالِيِّ*، لِلتُّونُسِيِّ الْحَنْفِيِّ.

(٢) مَا كَانَ يَنْتَهِي بِنَجْمَةٍ يَعْنِي أَنَّهُ (مَخْطُوطٌ) طَالَعَنَاهُ لِتَحْقِيقِ الشَّرْحِ وَهُوَ
مَوْجُودٌ عِنْدَنَا.

٨- ضَوْءُ الْمَعَالِي*، مُلَأَ عَلَيَّ الْقَارِي، أَمَّا الْمَطْبُوعُ فِي أَيَّامِ
الْخِلَافَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ سَقَى اللَّهُ عَهْدَهَا فَمَعَهُ حَاشِيَةٌ كَبِيرَةٌ اسْمُهَا
(تُحْفَةُ الْأَعَالِي) مُفِيدَةٌ تَمَّتْ بِمُرَاجَعَةِ بَعْضِ الْمَشَايخِ وَقَتَهَا.

٩- نُورُ الْمَعَالِي*، لِابْنِ كَاتِبِ الْيَنْكَجَرِيَّةِ الْيَازْجِيِّ، وَهُوَ شَرْحٌ
نَافِعٌ جَدًّا وَلَهُ عَلَيْهَا شَرْحٌ كَبِيرٌ اسْمُهُ: (ضَوْءُ اللَّالِي).

١٠- شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِي*، لِلْمَرْعَشِيِّ، شَرْحٌ يَدُلُّ عَلَى فِطْنَةٍ
وَعِلْمٍ.

١١- شَرْحُ بَدْءِ الْأَمَالِي*، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَيْدِي .

١٢- نُخْبَةُ اللَّالِي*، لِمُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الرِّيحَاوِيِّ، وَهُوَ نَافِعٌ
جَدًّا، جَهَّزَنَاهُ لِلطَّبَاعَةِ، نَسَأَلُ اللَّهَ التَّيْسِيرَ ءَامِينَ.

وَعَيَّرُهَا مِنَ الشُّرُوحِ الْمَوْجُودَةِ لَدَيْنَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَلَقِّي الْعُلَمَاءِ
بِالْقَبُولِ لَهَا عَلَى مَرِّ قُرُونٍ عَدِيدَةٍ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

﴿النَّظْمُ الْجَوْهَرِي فِي اعْتِقَادِ الْإِمَامَيْنِ الْمَاثُرِيَّ وَالْأَشْعَرِيَّ﴾

الْأَشْعَرِيُّ إِمَامُ النَّاسِ قَاطِبَةً سَيْفُ الْهُدَى سَلَّهُ الرَّحْمَنُ مَا انْكَسَرَ
حُبِّي لَهُ أَنَّهُ سَنَ الطَّرِيقَ فَمَا دَانَاهُ فِي حُجَّةٍ حَيٍّ وَمَا قَدَّرَا
قَدْ جَاءَ مِنْ مَنَبَعِ التَّوْحِيدِ مَشْرُبُهُ وَكَانَ هَدْيًا يَفُوقُ النَّجْمَ وَالْقَمَرَ
إِنِّي بِهِ قَدْ عَرَفْتُ اللَّهَ مَعْرِفَةً كَمَا تَرَى الْعَيْنُ نُورَ الشَّمْسِ مُسْتَعِرَا
بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ قَادَ النَّاسَ مِنْ ظُلْمٍ وَبَدَّدَ الزَّيْغَ لَمْ يَتْرُكْ لَهُ أَثَرَا
فَأَيُّقِنَ النَّاسُ أَنَّ اللَّهَ أَيْدُهُ وَأَيُّقِنَ الْكَوْنُ أَنَّ السَّعْدَ قَدْ سَطِرَا
فَمَا تَكَلَّمْ إِلَّا تَالِيَا حُجَجًا وَإِنْ تَكَلَّمْ فِي مَعْقُولِهَا بِهِرَا
جَاءَ اعْتِزَالًا سَطَا دَهْرًا فَقَيِّدُهُ وَلَمْ يَزَلْ مِنْذُ ذَاكَ الْعَهْدِ مُنْذِرَا
وَأَلْجَمَ الْقَوْلَ بِالتَّجْسِيمِ فَانْطَفَأَتْ بِفَضْلِهِ بَدْعُ قَدْ أَلْهَتْ صُورَا
سُبْحَانَ رَبِّي عَمَّا قَالَ قَائِلُهُمْ أَنِّي يَكُونُ إِلَهُ يُشَبِّهُ الْحَجَرَا
لَا فَرْقَ فِي الشَّرْعِ لِلْأَجْسَامِ فِي صِفَةٍ لَكِنَّهَا اخْتَلَفَتْ فِي الْحَجْمِ فَاعْتَبِرَا
لِلَّهِ دَرُّ الْعَظِيمِ الْأَشْعَرِيُّ فَقَدْ أَجْلَى بَطْلَعَتِهِ التَّشْبِيهِ وَالْكَدَرَا
وَمِثْلُهُ سَيِّدٌ مِنْ مَاتُرِيدَ أَتَى وَمَا يُرِيدُ سِوَى حَقٍّ لَهُ نَشَرَا

أَرْسَى الْقَوَاعِدَ بِالْأَوْتَادِ ثَبَّتَهَا أَوْتَادِ نَزَّهَ بِقَوْلٍ مِنْهُ قَدْ طَهَّرَا
هُمَا الْإِمَامَانِ نَعَمَ الدِّينُ دِينُهُمَا عَلَيْهِمَا اللَّهُ يَرْضَى مَا الزَّمَانُ جَرَى
جَزَاهُمَا اللَّهُ عَنَّا خَيْرَ مَنْزِلَةٍ لِمَا أَبْطَلَا مِنْ فُسَادِ الْقَوْلِ إِذْ ظَهَرَا
فَاشْرَبَ بِكَأْسِيهِمَا التَّوْحِيدَ صَافِيَهُ لِحَنَّةٍ مِثْلَهَا فِي الْقَلْبِ مَا خَطَرَا
وَصَلَّى رَبِّي عَلَى الْهَادِي وَعِثْرَتِهِ وَصَحْبِهِ مَعَ سَلَامٍ لَمْ يَزَلْ عَطَرَا

وتشرفَ بنظمِها الخادمُ الفقيرُ إلى رحمةِ مولاهُ الرءوف

عبدُه مجدي غسان معروف

عفا اللهُ عنه

ءامين

اتّصالي بصاحب الشّرح:

أروي هذا الشرح عن جملة من العلماء الأكابر منهم سيدي العالم الأصولي المالكي محمد الشاذلي النيفر عالم تونس رحمه الله عن مُسندِ عصره بلا منازع العلامة عبد الحي الكتاني صاحب فهرس الفهارس عن مشايخه الشهاب أحمد بن إسماعيل البرزنجي وأبي النصر الخطيب وعبد الجليل برادة، ثلاثتهم عن والد الأول السيد إسماعيل عن المحدث الأصولي المُسندِ صالح بن محمد بن نوح الفلّاني عن محمد بن سنّة العمري عن الشريف محمد بن عبد الله عن عضد الدين محمد بن أركماس الحنفي عن الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني عن عزّ الدّين مُحمّد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن بدّر الدّين بن جماعة به.

وهذا إسنادٌ مُسلسلٌ بالأشاعرة والحمد لله على نعمه ولي أسانيدُ أخرى غيره، وبه أجزتُ لكلّ مسلمٍ رواية الكتاب، وكلّ مؤلّفات شيخ الإسلام العزّ بن جماعة، كشرح قصيدة (غرامي صحيح) في علم الحديث وغيرها، والله من وراء القصد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عِزُّ الدِّينِ بْنُ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيُّ سَقَى اللَّهُ عَهْدَهُ:
الْحَمْدُ لِلَّهِ مُؤَيِّدِ دَعَائِمِ الدِّينِ وَمُوضِحِ مِنْهَاجِ الْيَقِينِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَاحِبِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ وَالشَّرْعِ الْقَوِيمِ وَعَلَى
آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ عَلَى الْهُدَى^(١) وَالتَّسْلِيمِ وَبَعْدُ، فَهَذَا شَرْحُ

(١) فِي نُسخة: الْهُدَى، وَالْمَعْنَيَانِ صَحِيحَانِ، وَمَعْنَى الْهُدَى عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ شَيْئَانِ:
الأَوَّلُ: خَاصٌّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ خَلَقَ الْإِهْتِدَاءَ فِي قَلْبِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، فَالَنَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ لِعَمِهِ أَبِي طَالِبٍ الْهُدَى وَالْكَفْرَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَهْتَدِ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ
يَخْلُقْ فِيهِ الْهُدَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾
سُورَةُ الْقَصَصِ: الْآيَةُ ٥٦، وَخَلَقَ الْإِهْتِدَاءَ هُوَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قِيلَ لَهُ: إِنَّ دَوْسًا قَدْ عَصَتْ فَادْعُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: ﴿اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا﴾، رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ، وَدَوْسٌ قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ فَقَطْ: اللَّهُمَّ بَيْنَ لَهُمْ طَرِيقَ الْهُدَى
لَكَانَ لَعْوًا لَا مَعْنَى لَهُ، لِأَنَّهُمْ عَرَفُوهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ (عَصَتْ)، فَالْمُرَادُ: اللَّهُمَّ اخْلُقْ
فِيهِمُ الْهُدَى.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
وَجِيزٌ وَضَعْتُهُ عَلَى مَنْظُومَةٍ (يَقُولُ الْعَبْدُ) فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ءَاخِذَا مِنْ
الْحُسْنِ بِأَوْثَقِ زِمَامٍ، وَسَمَّيْتُهُ:

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي ﴾

وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

الثَّانِي: الدَّلَالَةُ وَالْإِرْشَادُ وَبَيَانُ الطَّرِيقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا
الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ سُورَةُ فَصَّلَتْ: الْآيَةُ ١٧، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (١٠)
سُورَةُ الْبَلَدِ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: الْهُدَى هُوَ الطَّرِيقُ الْمَفْضِي إِلَى الْإِهْتِدَاءِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوصِلْ إِلَى
الْإِهْتِدَاءِ ءَاخِرَ الْأَمْرِ فَلَيْسَ هُدًى، فَاشْتَرَطُوا أَنْ يُفْضِيَ إِلَى الْبُعْيَةِ وَهِيَ الْإِهْتِدَاءُ، وَالرَّدُّ
عَلَيْهِمْ مِنَ الْآيَةِ وَاضِحٌ، وَكَقَوْلِكَ: هَدَيْتُهُ فَلَمْ يَهْتِدِ، وَأَمَرْتُهُ فَلَمْ يَأْتِرْ، وَلَيْسَ مِنْ
شَرْطِهِ الْمُطَاوَعَةُ كَقَوْلِكَ: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ وَهَدَيْتُهُ فَاهْتَدَى، خِلَافًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ
الْمُعْتَزَلِيِّ، وَهُمْ يُرِيدُونَ بِهَذَا أَنَّ الشَّخْصَ يَهْدِي نَفْسَهُ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ كُفْرٌ شَنِيعٌ،
فَقَدْ قَالُوا عَنْ هِدَايَةِ اللَّهِ إِنَّهَا إِرْشَادٌ وَدُعَاءٌ فَقَطْ، وَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ الْفَاسِدِ لِلْمُعْتَزِلَةِ
(الْقَدَرِيَّةِ) أَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ وَهَذَا كُفْرٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ عَنْ هِدَايَةِ اللَّهِ وَأَنَّهَا خَلْقُ
الْإِهْتِدَاءِ: وَهَذَا خِلَافٌ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ فِي دَعْوَاهَا أَنَّ الْهِدَايَةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَعْنَى
الْإِرْشَادِ وَالِدُّعَاءِ إِلَى الْحَقِّ وَلَيْسَ إِلَيْهِ مِنْ هِدَايَةِ الْقُلُوبِ شَيْءٌ. انتهى

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿يَقُولُ الْعَبْدُ فِي بَدْءِ الْأَمَالِي ﴿لِتَوْحِيدِ بِنَظْمٍ كَالْآلِي﴾﴾^(٢)

إِلَهُ مَالِكٍ مَوْلَى الْمَوَالِي لَهُ وَصْفُ التَّكَبُّرِ وَالتَّعَالِي
إِلَهُ لَا يُتَارَعُهُ شَرِيكٌ وَيَخْلُقُ مَا يَشَاءُ بِلَا مِثَالٍ
جَلِيلٌ جَلَّ عَنْ مِثْلِ وَشَبِّهِ عَزِيزٌ عَزَّ عَنْ عَمٍّ وَخَالٍ
يَقُولُ الْعَبْدُ الْح، أَشَارَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ إِلَى وَضْعِ مَنْظُومَةٍ عِلْمِ
أُصُولِ الدِّينِ، وَحَدُّ أُصُولِ الدِّينِ: عِلْمٌ يُنَحِّثُ فِيهِ عَنِ الْعَقَائِدِ مِنْ
صِحَّتِهَا أَوْ فَسَادِهَا.

تَنْبِيْهٌ: أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِأُصُولِ
الدِّينِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَوَأَصِلُ بْنُ عَطَاءٍ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ^(٣).

^(٢) الْأَبْيَاتُ الثَّلَاثَةُ بَعْدَ الْأَوَّلِ زِيَادَةٌ عَلَى أَصْلِ الْمَنْظُومَةِ تُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، أَمَّا
الشُّرُوحُ فَلَمْ تُشَبِّهْهَا.

^(٣) مِنْ حَيْثُ التَّصْنِيفُ لَا عُمُومًا، وَالَّذِي قَالَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي كِتَابِ الْأَوَائِلِ إِنَّهُ وَاصِلُ
ابْنِ عَطَاءٍ الْمُعْتَزِّلِيُّ الْخَبِيثُ وَهُوَ الَّذِي اعْتَزَلَ مَجْلِسَ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بَعْدَ مَا قَالَ
لَهُ الْإِمَامُ الْبَصْرِيُّ: اعْتَزَلْنَا، لِقَوْلِهِ: (الْفَاسِقُ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ) وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (مَنْزِلَةٌ
بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ)، وَكَانَ يُجِيزُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بِالْمَعْنَى، وَهَذَا يُجِيزُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ تَحْرِيفَهُ
وَانْتِفَاءَ الْإِعْجَازِ عَنِ الْقُرْآنِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَهُوَ كُفْرٌ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

تَذْنِيبٌ: يُبْحَثُ فِي هَذَا الْعِلْمِ عَنْ خَمْسَةِ أُمُورٍ:

الأوّل: النَّظَرُ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ^(٤).

وَيَنْبَغِي التَّنَبُّهُ إِلَى أَنَّ الْعَوَامَّ لَا يَدْخُلُونَ فِي هَذَا، فَبَعْضُ الْعَوَامِّ يَذْكُرُونَ الْآيَةَ بِالْمَعْنَى وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْعَمْدِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ ذِكْرُ مَعْنَى الْآيَةِ دُونَ اللَّفْظِ فِي حَالِ أَمْنِ اللَّبْسِ، كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ سَيِّدِنَا حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ شَاعِرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

يَقُولُ اللَّهُ قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا ﴿﴾ يَقُولُ الْحَقَّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ

فَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يُنْزِلْ هَذَا اللَّفْظَ، لَكِنَّهُ بِالْمَعْنَى مَعَ أَمْنِ اللَّبْسِ. وَكَذَلِكَ كَمَا لَوْ قَالَ شَيْخٌ فِي مَجْلِسِهِ: اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْقُرْآنِ إِنَّهُ سَيُعَذِّبُ الْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ أَشَدَّ الْعَذَابِ، فَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ مُجَرَّدُ إِخْبَارٍ عَنْ مَعْنَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ دُونَ اللَّفْظِ، فَتَنَبَّهُ.

أَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَحَامِلُ رَأْيِهِ سَيِّدُنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ رَأْسُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَقَاطِعُ أَلْسِنَةِ الشُّبْهِ بِالْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ وَلِهَذَا سُمِّيَ (مُصْبَاحَ التَّوْحِيدِ) بَلْ هُوَ بَرَكَةُ الْعَالَمِ وَبَحْرُ الْأَسْرَارِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَكَذَا سَيِّدُنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَهُ مَنَاطِرَاتٌ مَعَ أَهْلِ الزَّيْغِ أَبْطَلَ بِهَا شُبُهَاتِهِمْ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

^(٤) كَالْوُجُودِ وَالْوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ وَالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ وَالْكِيفِيَّةِ (الَّتِي تَصْلُحُ جَوَابًا لِكَيْفَ هُوَ) وَالْمَاهِيَّةِ (الَّتِي تَصْلُحُ جَوَابًا لِمَا هُوَ) وَلَا تَكُونُ الْكِيفِيَّةُ وَالْمَاهِيَّةُ إِلَّا لِلْمَخْلُوقِ.

دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

الثَّانِي: النَّظَرُ فِي مَبَادِي الْعُلُومِ^(٥).

الثَّالِثُ: إِثْبَاتُ الْإِلَهِ الْحَقِّ.

الرَّابِعُ: إِثْبَاتُ النُّفُوسِ وَالْعُقُولِ^(٦).

الخَامِسُ: أَحْوَالُ النُّفُوسِ بَعْدَ الْمُفَارَقَةِ^(٧).

فَائِدَةٌ: الْمَاهِيَّةُ يُقَالُ لَهَا الْمَاهِيَّةُ أَيْضًا.

^(٥) فِي الْعُلُومِ كُلِّهَا وَبَيَانِ مُقَدِّمَاتِهَا وَمَرَاتِبِهَا، وَلَوْ نَظَرْتَ فِي كُلِّ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَوَجَدْتَ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ حَقًّا ءَامَنَ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ وَبِمَنْ أَخْبَرَ عَنْهُ تَعَالَى، ثُمَّ ءَامَنَ بِمَا جَاءَ بِهِ هَذَا الْمُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ تَنْبِيْهَا لِلْغَافِلِينَ عَنْهَا وَتَرْسِيْخًا لِلْحَقِّ، وَالتَّقْلِيْدِ مِنْ فَرْضِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَتَحْرِيمِ وَأَدِ الْبِنْتِ -أَيِ دَفْنِهَا حَيَّةً- وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبِنْتِ وَخَالَتِهَا وَسَائِرِ الْعُلُومِ، وَلِهَذَا كَانَتْ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ أَحْسَنَ الْحَسَنَاتِ لِمَا حَوَتْهُ مِنَ الْمَحَاسِنِ وَالتَّسْلِيمِ الْكُلِّيِّ.

^(٦) مِنْ إِنْسٍ وَمَلَائِكَةٍ وَجِنٍّ، وَالرُّوحِ وَالتَّكْلِيفِ.

^(٧) مِنْ أَحْوَالِ الْمَعَادِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ وَالْحَشْرِ وَالصِّرَاطِ وَنَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَعَذَابِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِثْبَاتِ دَيْمُومِيَّتِهِمَا، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَثَبَّتَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ بِفَنَاءِ النَّارِ كَمَا سَيَأْتِي، وَهَذَا كُفْرٌ قَطْعِيٌّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ كَابْنِ حَزْمٍ.

لُغَةُ الْبَيْتِ: (الْأَمَالِي) جَمْعٌ، وَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ أُمْلِيَّةٍ كَأُحْجِيَّةٍ وَأَحَاجِيٍّ، لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ تَسَاهَلُوا فَجَعَلُوهَا جَمْعَ الْإِمْلَاءِ، وَالْإِمْلَاءُ مَصْدَرُ أَمْلَى، وَالْإِمْلَالُ مَصْدَرُ أَمْلَلٍ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَالْإِمْلَاءُ الْقِرَاءَةُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ بِكِتَابٍ، وَهُوَ وَاقِعٌ فِي مُخْتَلَفِ الْعُلُومِ.

(الْعَبْدُ) أَيُّ عَبْدُ اللَّهِ الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ، قِيلَ: إِنَّهَا قِيلَتْ هُنَا فِي مَقَامِ الْمَدْحِ وَتَشْرِيفًا لِنَفْسِهِ بِالْعُبُودِيَّةِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَا تَدْعُنِي إِلَّا بَيَّا عَبْدَهَا ❀ فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِيَا

وَلِلَّهِ دَرُّ الْقَاضِي عِيَاضِ الْمَالِكِيِّ فِي قَوْلِهِ:

وَمِمَّا زَادَنِي شَرَفًا وَتَيْهًا وَكِدْتُ بِأَخْمَصِي أَطَأُ الشُّرْيَا
دُخُولِي تَحْتَ قَوْلِكَ: يَا عِبَادِي وَأَنْ صَيَّرْتَ أَحْمَدَ لِي نَبِيًّا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ
الْمُنْفَرِجَةِ عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَمِنْ كَلِمَاتِهِ الْغُرَرِ تِسْعٌ، ثَلَاثٌ فِي الْمُنَاجَاةِ
وَهِيَ: كَفَانِي فَخْرًا أَنْ تَكُونَ لِي رَبًّا، وَكَفَانِي عِزًّا أَنْ أَكُونَ لَكَ عَبْدًا. انتهى، وَسَمَّاها
غُرْرًا لِعُلُوبِهَا وَعِزَّتِهَا.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿إِلَهُ الْخَلْقِ مَوْلَانَا قَدِيمٌ﴾ وَمَوْصُوفٌ بِأَوْصَافِ الْكَمَالِ ﴿

الْإِلَهُ اسْمٌ لِكُلِّ مَعْبُودٍ ثُمَّ غَلِبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ، كَالنَّجْمِ^(٨)،
وَالْخَلْقُ الْمُرَادُ مِنْهُ الْمَخْلُوقُ، كَالنَّسْخِ مَعْنَاهُ الْمَنْسُوخُ.

(٨) هَذَا خِلَافُ الصَّوَابِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ خَطَأً لُغَوِيًّا لَكِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِذَاتِ اللَّهِ الْمُقَدَّسِ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ الْإِمَامُ اللَّغَوِيُّ الْكَبِيرُ الْفَيُّومِيُّ فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ: وَالْإِلَهُ الْمَعْبُودُ
وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ثُمَّ اسْتَعَارَهُ الْمُشْرِكُونَ لِمَا عَبَدُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى. انْتَهَى،
وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: الْإِلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكُلُّ مَا اتَّخَذَ مِنْ
دُونِهِ مَعْبُودًا إِلَهُ عِنْدَ مُتَّخِذِهِ وَالْجَمْعُ ءَالِهَةٌ وَالْأَصْنَامُ سُمُّوا بِذَلِكَ لِاعْتِقَادِهِمْ
أَنَّ الْعِبَادَةَ تَحِقُّ لَهَا وَأَسْمَاؤُهُمْ تَتَّبِعُ اعْتِقَادَاتِهِمْ لَا مَا عَلَيْهِ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ. انْتَهَى
كَلَامُهُ، فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ (إِلَه) عَلَى غَيْرِ اللَّهِ لُغَةً وَلَا شَرْعًا إِلَّا مُقَيَّدًا كَأَن يُقَالَ فِي
حَقِّ الْمُشْرِكِينَ: هَذَا الصَّنَمُ إِلَهُهُمْ أَيْ مَعْبُودُهُمْ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَانْظُرْ
إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ سُورَةُ طه: الْآيَةُ ٩٧، فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَنْ
عَبَدَهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ سُورَةُ الْحَاشِيَةِ: الْآيَةُ ٢٣، وَكَذَلِكَ
يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ: اتَّخَذُوا الْأَصْنَامَ ءَالِهَةً وَذَلِكَ كَمَا يُقَالُ اتَّخَذُوهَا أَرْبَابًا،
قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ سُورَةُ التَّوْبَةِ:
الْآيَةُ ٣١، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي الْحَدِيثِ إِطْلَاقُ كَلِمَةِ (إِلَه) عَلَى غَيْرِ اللَّهِ - لَا
بِالْإِفْرَادِ وَلَا بِالْجَمْعِ - إِلَّا مَعَ التَّقْيِيدِ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَا كَانَ رِوَايَةً لِقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ كَمَا
قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ صِ إِخْبَارًا عَنِ الْكَافِرِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿أَجْعَلِ لِلْأَلِهَةِ إِلَهًا وَاحِدًا﴾

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

وَالْقَدِيمُ مَا لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ وَقِيلَ: مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِالْغَيْرِ^(٩).

تَنْبِيْهٌ: الْقَدَمُ ذَاتِيَّ وَزَمَانِيَّ وَإِضَافِيَّ فَالْأَوَّلُ قَدَمُ اللَّهِ، وَالثَّانِي كَأَمْسٍ عَلَى الْيَوْمِ، وَالثَّالِثُ كَالْأَبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِبْنِ.

تَذْنِيْبٌ: التَّقَدُّمُ خَمْسَةٌ:

الْأَوَّلُ: بِالْعِلَّةِ كَحَرَكَةِ الْإِصْبَعِ عَلَى الْخَاتَمِ.

الثَّانِي: بِالذَّاتِ كَالْوَاحِدِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ.

الثَّالِثُ: بِالشَّرَفِ كَأَبِي بَكْرٍ عَلَى عُمَرَ.

الرَّابِعُ: بِالرُّتْبَةِ كَالْجِنْسِ عَلَى النَّوعِ^(١٠).

الآيَةُ ٥، فَهَذَا الْإِطْلَاقُ تَابِعٌ لِاعْتِقَادِهِمُ الْفَاسِدِ لَا مَا عَلَيْهِ الْأَمْرُ حَقِيقَةً، وَهَذَا كَافٍ لِبَيَانِ الصَّوَابِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالنَّجْمُ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ الْكَوْكَبُ ثُمَّ صَارَ خَاصًّا، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصِّحَاحِ: النَّجْمُ: الثَّرِيَّا، وَهُوَ اسْمٌ لَهَا عَلَمٌ، مِثْلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَإِذَا قَالُوا: طَلَعَ النَّجْمُ، يُرِيدُونَ الثَّرِيَّا. انْتَهَى

^(٩) حَتَّى أَصْلُ الْمَخْلُوقَاتِ فَإِنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ، وَإِثْبَاتُ لَفْظِ (الْقَدِيمِ) لِلَّهِ يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، وَذُو السُّلْطَانِ الْقَدِيمِ قَدِيمٌ قَطْعًا.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

الخامس: بالصُّحْبَةِ كَالْإِمَامِ عَلَى الْمُأْمُومِ.

فَرْعٌ: كُلُّ مَا كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ النَّقَائِصِ يَجِبُ سَلْبُهُ عَنْهُ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ تَسْتَدْعِي مَعْرِفَةَ الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ، وَالْمَفْرُوضُ عَدَمُهَا^(١١).

نُكْتَةٌ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ لَنَا وَاجِبٌ لَا عُذْرَ فِيهِ غَيْرُهُ^(١٢).

(١٠) لَوْ نَظَرْتَ إِلَى الْإِنْسَانِ كَجَنْسٍ فَالْعَرَبُ نَوْعٌ مِنْهُ، وَلَوْ نَظَرْتَ إِلَى الْحَيَوَانِ كَجَنْسٍ فَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ مِنْهُ، وَهَكَذَا فَكُلُّ وَاحِدٍ مُتَقَدِّمٌ بِالنَّسْبَةِ لِمَا تَحْتَهُ أَوْ دُونَهُ جَنْسٌ.

(١١) بِفَرْضِ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ كُلُّ النَّقَائِصِ مَنفِيَّةٌ عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمَنْ حَاوَلَ التَّحَايِلَ عَلَى الْأَلْفَافِ فَكَلَامُهُ بَاطِلٌ كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ: (اللَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ)، كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، هَؤُلَاءِ كَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ (اللَّهُ مَوْصُوفٌ بِنَقْصٍ لَا كَالنَّقَائِصِ)، وَكُلُّ هَذَا كُفْرٌ، وَالْكَمَالُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لَاثِقًا بِاللَّهِ، بِخِلَافِ مَا كَانَ كَمَالًا فِي حَقِّ غَيْرِهِ كَالْوَصْفِ بِالْعَقْلِ فَيَلِيقُ بِالْإِنْسِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، أَمَّا اللَّهُ فَالْعَقْلُ نَقْصٌ فِي حَقِّهِ، لِأَنَّ الْعَقْلَ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّوَابِ وَالْخَطِإِ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ مِثْلِ هَذَا.

(١٢) هَذَا عَلَى أُصُولِ الْمَآثِرِيَّةِ (وَعَالِبًا يُعْبِرُونَ عَنْهُمْ بِالْحَنْفِيَّةِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ ١٨) فَعِنْدَهُمْ تَبَعًا لِسَيِّدِي أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَنْ نَشَأَ فِي الْغَابَاتِ وَلَمْ يَبْلُغْهُ أَصْلُ الدَّعْوَةِ وَلَمْ يَصِلْ بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي هَذَا الْعَالَمِ إِلَى أَنَّ لَهُ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
نُكْتَةٌ: الْمُكَلَّفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، قِسْمٌ كُلِّفَ مِنْ أَوَّلِ الْفِطْرَةِ
 قَطْعًا وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَعَادَمُ وَحَوَّاءُ، وَقِسْمٌ لَمْ يُكَلَّفْ مِنْ أَوَّلِ الْفِطْرَةِ
 قَطْعًا وَهُمْ أَوْلَادُ عَادَمَ، وَقِسْمٌ فِيهِ نِزَاعٌ وَهُمْ الْجَانُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ
 مُكَلَّفُونَ مِنْ أَوَّلِ الْفِطْرَةِ^(١٣).

خَالِفًا لَا يُشَبِّهُهُ، فَهُوَ كَافِرٌ مُخَلَّدٌ فِي جَهَنَّمَ، أَمَا الْأَشَاعِرَةُ (وَعَالِبًا يُعَبِّرُونَ عَنْهُمْ
 بِالشَّافِعِيَّةِ مُقَابِلَ الْحَنَفِيَّةِ) فَقَدْ اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُحَاسَبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالآيَةِ: ﴿وَمَا
 كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، أَمَّا قَوْلُ الْأُصُولِيِّينَ: (شُكْرُ الْمُنْعَمِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَقْلًا)
 أَيْ لَا يُدْرِكُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا يُجْتَنَّبُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ بِالْعَقْلِ، بَلْ هُوَ وَاجِبٌ بِالْبُعْثَةِ بِبُلُوغِ
 الدَّعْوَةِ، كَمَا فِي كُتُبِ الْأُصُولِ كَالْمَنْخُولِ لِلْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ وَالْبَحْرِ الْمُحِيطِ لِلْإِمَامِ
 الزَّرْكَشِيِّ وَأُصُولِ الْبَيْضَاوِيِّ وَغَيْرِهَا، وَحَمَلَ الْحَنَفِيَّةُ الْآيَةَ عَلَى عَذَابِ الْإِسْتِئْصَالِ
 أَيْ الْعَذَابِ الْجَمَاعِيِّ كَالِهْلَاكِ الْقُرَى كَمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ.
وَقَوْلُهُ: (نُكْتَةٌ) أَيْ فَائِدَةٌ أَوْ مَسْئَلَةٌ تَنُكَّتُ بِهَا كَلَامُكَ أَوْ كَلَامُ غَيْرِكَ سَوَاءً كُنْتَ
 مُوَافِقًا لَهُ فِيهَا أَمْ مُخَالِفًا، كَالنُّقْطَةِ فِي الْوَرَقَةِ.

^(١٣) نَقَلَهَا عَنْهُ الْإِمَامُ السِّيُوطِيُّ فِي (الْحَبَائِكِ فِي أَخْبَارِ الْمَلَائِكِ) وَأَقَرَّهَا، وَهَذَا هُوَ
 الْمَعْرُوفُ لَدَيْنَا أَنَّ الْجِنَّ يُوَلَّدُونَ مُكَلَّفِينَ بِخِلَافِ الْإِنْسِ فَتَكْلِيفُهُمْ بِالْبُلُوغِ وَلَهُ
 عَلَامَاتٌ مِنْهَا مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ كَرُؤْيَا الْمَنِيِّ أَوْ بُلُوغِ خَمْسَ عَشْرَةَ
 سَنَةً قَمَرِيَّةً عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ خَاصٌّ بِالنِّسَاءِ كَالْحَيْضِ،

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿هُوَ الْحَيُّ الْمُدَبِّرُ كُلُّ أَمْرٍ ﴿١٤﴾ هُوَ الْحَقُّ الْمُقَدِّرُ ذُو الْجَلَالِ﴾

اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى حَيٌّ، لَكِنْ قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: الْحَيَاةُ صِفَةٌ يَصِحُّ لِأَجْلِهَا عَلَى الذَّاتِ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ، وَقَالَ الْمُعْتَزِلَةُ: هِيَ عَدَمُ امْتِنَاعِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ^(١٤). وَالْمُدَبِّرُ الْعَالِمُ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ^(١٥)، وَالْحَقُّ هُوَ

وَهُنَاكَ عِلَامَاتٌ أُخْرَى لِلْبُلُوغِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ مِنْهَا نَبَاتُ شَعْرِ الْعَانَةِ أَيْ شَعْرِ فَرْجِهِ، فَلْتَرَجَعَ فِي مَظَانِّهَا الْمَضْبُوطَةِ، وَلْتَتَوَخَّذْ عَمَّنْ يُوثِقُ بِدِينِهِ.

فَائِدَةٌ: الْجِنُّ يُؤَلَّدُونَ بِالتَّنَاقُحِ خِلَافًا لِمَا رُوِيَ أَنَّهُمْ يَبْيِضُونَ وَأَنَّ إِبْلِيسَ لَا طَ بِنَفْسِهِ فَبَاضَ ثُمَّ حَصَلَ التَّكَاثُرُ، هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ.

فَائِدَةٌ: الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْسَامٌ ثَوْرَانِيَّةٌ لَطِيفَةٌ لَا نِزَاعَ فِي كَوْنِهِمْ خُلِقُوا مُؤْمِنِينَ مَحْبُوبِينَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَلَا يَخْتَارُونَ إِلَّا الطَّاعَةَ، لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْقِصَةِ الْمُفْتَرَاةِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الَّذِينَ ذُكِرَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّهُمَا عَلَّمَا النَّاسَ مَا هُوَ السِّحْرُ لِيَحْذَرُوهُ وَيُمَيِّزُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعْجَزَةِ، وَمَشِيعَةُ اللَّهِ نَافِذَةٌ، وَقَوْلِي (خُلِقُوا) لَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَالَّدُونَ لَأَنَّهُمْ لَا يَتَنَاقَحُونَ، لَيْسَ فِيهِمْ إِنَاثٌ بِخِلَافِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ فِي الْكُلِّ، لَكِنَّهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى التَّشَكُّلِ بِشَكْلِ الذُّكُورِ مِنْ غَيْرِ ءَالَةٍ الذُّكُورَةِ، وَهُمْ ذَوُو أَجْنَحَةٍ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ سِتُّ مِائَةِ جَنَاحٍ.

^(١٤) أَيْ مِنْ دُونِ اثْبَاتِهِمَا صِفَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ بِالذَّاتِ الْمُقَدَّسِ، فِرَارًا مِنْ تَعَدُّدِ الْأَزْلِيِّ، وَكَذَا أَجَازُوا الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ عَلَى مَا لَمْ يَتَّصِفْ بِالْحَيَاةِ، وَهِيَ إِحْدَى طَائِفَاتِ الْمُعْتَزِلَةِ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 الثَّابِتُ^(١٦) وَهُوَ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَالْمُقَدَّرُ هُوَ الْمَوْجِدُ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ
 الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ، وَالْحَقُّ أَنَّ جَمِيعَ الْمُمْكِنَاتِ صَارَتْ بِقُدْرَةِ اللَّهِ
 وَاخْتِيَارِهِ^(١٧).

وَعَلَى رَأْسِهِمُ الصَّالِحِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ دِلَالَةٌ عَلَى اتِّصَافِ اللَّهِ بِالْحَيَاةِ بِدَلِيلِ
 كَوْنِهِ عَالِمًا وَقَادِرًا، فَلَوْ قِيلَ لِمُعْتَزَلِيٍّ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْبَارِي حَيًّا، لَا يَسْتَطِيعُ
 الْمُعْتَزَلِيُّ أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّهُ مُرِيدٌ وَعَالِمٌ وَقَادِرٌ وَهَذِهِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَيٍّ، وَلَوْ قَالَهَا لَقَالَ
 السَّائِلُ: أَنْتَ تُحْيِيهِمَا عَلَى غَيْرِ مُتَّصِفٍ بِالْحَيَاةِ أَيْ مَيِّتٍ، فَبَحَّ اللَّهُ ذِكْرَهُمْ، بَلِ الْحَيَاةُ
 صِفَةٌ تَقْتَضِي صِحَّةَ الْإِتِّصَافِ بِالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَمَتَى صَحَّ لِلَّهِ وَجَبَ اتِّصَافُهُ بِهِ أَزْلًا،
 وَلَيْسَتْ الْحَيَاةُ مُسْتَلَزِمَةً لِلثَّقَلَةِ أَيْ الْحَرَكَةِ، فَهِيَ مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّ الْبَارِي رَغْمَ أَنْفِ
 الْمُجَسِّمَةِ الْمُشَبَّهَةِ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَالْمُتَحَرِّكُ مُتَغَيِّرٌ سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ
 شَيْءٌ.

^(١٥) وَقِيلَ: الْمَثْبُتُ لِلْعَوَاقِبِ، وَقِيلَ: الْمُحْكَمُ فِي إِيجَادِهِ، وَقِيلَ: الْعَالِمُ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ
 مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا فِكْرٍ، فَيُبْرَمُ الْأَمْرُ وَيُنْفَذُ بِمَا يُرِيدُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَيْسَ هُوَ
 اسْمًا مِنَ الْأَسْمَاءِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ، بَلْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ
 وَفِيهِ: الْأَكْرَمُ الرَّءُوفُ الْمُدَبِّرُ الْمَالِكُ الْقَدِيرُ.... الْحَدِيثُ وَأَشَارَ الْحَاكِمُ إِلَى ثُبُوتِهِ
 وَتَعَقُّبِهِ الذَّهَبِيُّ بِضَعْفِ أَحَدِ رَوَاتِهِ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَأَبُو الشَّيْخِ فِي التَّفْسِيرِ وَأَبُو
 نُعَيْمٍ فِي كِتَابِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى.

^(١٦) الثَّابِتُ حَقًّا، الثَّابِتُ لَهُ الْوُجُودُ وَجُوبًا وَلَيْسَ لِغَيْرِهِ تَعَالَى ذَاتًا وَفِعْلًا وَصِفَةً.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

(١٧) خلافًا للمعتزلة القائلين بخلق العبد فعله، وهذا كفر لا شك فيه لتكذيب النصوص كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد: الآية ١٦، فهؤلاء ليسوا مسلمين قطعاً، وينبغي التنبيه إلى أن حزب التحرير معتزلة في ثوب جديد فاحذرهم حذرَك السَّم القاتل.

تَنْبِيْه: أفهم قوله (المقدر) أن القدر من الله وهو والقضاء متلازمان غير أن القضاء هو الحكم الإجمالي، أما القدر فالتفصيلي، ويقال: القضاء هو الحكم الكلي والقدر هو جزئيات الكلي.

مِثَالُهُ: لو فرض أن زيداً أراد الذهاب إلى قرية كذا، فذهابه إليها هو القضاء، أما التفاصيل التي حصلت معه من ابتداء ذهابه إلى وصوله فهي القدر. وبعض العلماء يعكسون التسمية، وفي كل حال فالقضاء ينقسم إلى مبرم ومعلق: القضاء المبرم: هو ما لا يتغير بحال أبداً، كالشقاوة والسعادة والموت.

القضاء المعلق: هو ما علّقه الله على فعل عبده مع علمه تعالى أن عبده يفعل كذا وكذا، لكن الملائكة الموكلين لا يعرفون أموراً، فتبقى معلقة على فعل العبد، فإن فعلها كتب له كذا أو كذا، وإن لم يفعلها فليس له الذي كان معلقاً على فعله، وقد وردت أحاديث عديدة في القضاء المعلق، وقد استبعد بعض من عاصرنا، وهذا خلاف الحق، ومن الأدلة الواضحة على القضاء المعلق قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾، فهذه الآية تحديداً صريحة فيه، فإن الله تعالى قد علم أنهم يؤمنون أم لا، ويعلم خاتمهم، ومع ذلك قال لنبيه صلى الله عليه

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
﴿ مُرِيدُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ الْقَبِيحِ ﴾ وَلَكِنْ لَيْسَ يَرْضَى بِالْمُحَالِ ﴿

وَسَلَّمَ قُلْ لَهُمْ هَذَا، فَصَارَ مُعَلَّقًا عِنْدَ كُلِّ مَنْ دُونَ اللَّهِ بِاسْتِثْنَاءٍ مَنْ عِلْمَ مَوْتِهِ عَلَى الْكُفْرِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ كَأَبِي لَهَبٍ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ جَوَابًا عَلَى اسْتِشْكَالِ الْبَعْضِ فِي شَرْحِ مُشْكِلِ الْآثَارِ: فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَوْنِهِ: أَنَّ هَذَا مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، إِذْ كَانَ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ النَّسَمَةَ جَعَلَ أَجَلَهَا إِنْ بَرَّتْ كَذَا، وَإِنْ لَمْ تَبَرَّ كَذَا، لِمَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنْهَا الدُّعَاءُ رَدَّ عَنْهَا كَذَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا الدُّعَاءُ نَزَلَ بِهَا كَذَا، وَإِنْ عَمِلَتْ كَذَا حُرِمَتْ كَذَا، وَإِنْ لَمْ تَعْمَلْهُ رُزِقَتْ كَذَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِمَّا يَثْبُتُ فِي الصَّحِيفَةِ الَّتِي لَا يُزَادُ عَلَى مَا فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَفِي ذَلِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ الشَّامِ هَذِهِ الْآثَارِ وَاتِّفَاقُهَا وَانْتِفَاءُ التَّضَادِّ عَنْهَا وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَأْلُهُ التَّوْفِيقَ. انْتَهَى كَلَامُهُ وَهُوَ عَيْنُ التَّحْقِيقِ، قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (٣٤)، فَاللَّهُ يَعْلَمُ أَجَلَ كُلِّ مَتَى يَكُونُ، أَمَّا الْمَلَائِكَةُ الْمُوَكَّلُونَ فَيَنْتَظِرُونَ هَلْ تَبَرُّ أَمْ لَا.

فَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ حَادَ فِيهِ عَنْ جَادَةِ الصَّوَابِ، وَكَذَا لَيْسَ كَمَا ظَنَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ عَاصَرَنَا مِنْ تَوَهُّمٍ أَوْ إِيْهَامٍ أَنَّ ابْنَ التَّيْنِ أَوَّلُ مَنْ ذَكَرَهُ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ عَنْ السَّلَفِ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوقِّعَهُ وَيُوقِّعَنَا وَيُلْهِمَنَا السَّدَادَ ءَامِينَ ءَامِينَ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 الْإِرَادَةُ صِفَةٌ تَقْتَضِي تَرْجِيحَ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَمَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ^(١٨) أَنَّ
 الْإِرَادَةَ وَالرِّضَى شَيْئَانِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ. وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ بِالشَّرْعِ،

(١٨) أي والمأثريديَّة، وقال العلامة مُرْتَضَى الزَّيْدِيُّ فِي إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ: وَإِذَا
 أُطْلِقَ لَفْظُ أَهْلِ السُّنَّةِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَأْثَرِيَّةُ. انْتَهَى، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي
 فُرُوعٍ بَسِيطَةٍ، وَقَدْ خَابَ سَعْيُ الْمُشَبِّهَةِ الْمُجَسِّمَةِ فِي دَعْوَى النَّزَاعِ وَالتَّنَاحُرِ بَيْنَ
 الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَأْثَرِيَّةِ، فَالْخِلَافُ بَيْنَهُمَا لَفْظِيٌّ لَا غَيْرُ، وَغَيْرُ هَذَا كَذِبٌ مُفْتَرَى وَإِفْكٌ
 مُبِينٌ، وَإِنْ غَلَا بَعْضُ أَتْبَاعِ الْإِمَامَيْنِ وَتَعَصَّبَ تَعَصُّبًا مَمْقُوتًا فَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا عِبْرَةً،
 كَمَا أَنَّهُ لَا يَخْلُو مَذْهَبٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ مِنَ الْمُتَعَصِّبِينَ لِمَذْهَبِهِمْ وَهَذَا مَرْدُودٌ
 مَرْفُوضٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَفْصِيلُهُ فِي الْحَاشِيَةِ ١٢١.

وَهُمَا حَامِلَا رَايَةِ التَّوْحِيدِ فِي كُلِّ عَصْرٍِ مِنْ حَنْفِيَّةٍ وَمَالِكِيَّةٍ وَشَافِعِيَّةٍ وَفُضَلَاءِ الْحَنَابِلَةِ
 كَالْإِمَامِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي
 طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى: وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
 أَنَّ عَقِيدَتَهُ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا الشَّافِعِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَفُضَلَاءُ الْحَنَابِلَةِ وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ
 مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ فِي زَمَانِهِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ وَشَيْخُ الْحَنْفِيَّةِ جَمَالُ
 الدِّينِ الْحَصِيرِيُّ. انْتَهَى

قُلْتُ: وَخَيْرُ شَاهِدٍ هُوَ هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ الَّتِي أَلْفَهَا مَأْثَرِيْدِيٌّ وَشَرَحَهَا أَشْعَرِيٌّ
 وَكِلَاهُمَا يُقَرِّرُ الْمَذْهَبَ عَيْنَهُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ،
 وَالْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ الَّتِي هِيَ عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَمَا قَالَ مُصَنِّفُهَا الْإِمَامُ
 السَّلْفِيُّ الْجَلِيلُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنْ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ بِالْعَقْلِ. وَالْمُحَالُّ وَالْمُسْتَحِيلُ مَا تَقْتَضِي ذَاتُهُ
عَدَمَهُ^(١٩).

سُئِلَتْ قُلْتُ عَنْهَا أَشْعَرِيَّةٌ وَإِنْ شُئْتَ قُلْتُ عَنْهَا مَاتَرِيدِيَّةٌ، وَبَيَّأْتُ فِي قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
تَاجِ الدِّينِ السُّبْكِيِّ نَقْلًا عَنْ وَالِدِهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ: مَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ
الطَّحَاوِيِّ هُوَ مَا يَعْتَقِدُهُ الْأَشْعَرِيُّ لَا يُخَالِفُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ.
قُلْتُ أَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ كُلَّهُمْ أَشَاعِرَةٌ لَا أُسْتَشْنِي أَحَدًا وَالشَّافِعِيَّةَ غَالِبُهُمْ أَشَاعِرَةٌ لَا
أُسْتَشْنِي إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِتَجْسِيمٍ أَوْ اعْتِزَالٍ مِمَّنْ لَا يُعْبَأُ بِهِ، وَالْحَنَفِيَّةَ أَكْثَرُهُمْ أَشَاعِرَةٌ
أَعْنِي يَعْتَقِدُونَ عَقْدَ الْأَشْعَرِيِّ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْحَنَابِلَةَ
أَكْثَرُ فُضْلَاءٍ مُتَقَدِّمِيهِمْ أَشَاعِرَةٌ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ عَنْ عَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيِّ إِلَّا مَنْ لَحِقَ بِأَهْلِ
التَّجْسِيمِ وَهُمْ فِي هَذِهِ الْفِرْقَةِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ. انْتَهَى كَلَامُ السُّبْكِيِّ بِحُرُوفِهِ
وَكَمَّ لِلْمُجَسِّمَةِ مِنْ دَسِّ سَمِّ فِي الدَّسَمِ، فَابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ الْمُشَبِّهُ ظَنَّ أَنَّهُ
سَيُحْدِثُ حَدَثًا وَيُعَيِّرُ مُبَرِّمًا عِنْدَمَا شَرَحَ الْعَقِيدَةَ الطَّحَاوِيَّةَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُجَسِّمَةِ
وَهِيَاهُ، فَاحْذَرُهُ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى دَنْدَنَةِ الْمُشَبِّهِ حَوْلَهُ، فَشَهَادَةُ الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِي إِلَى
بِدْعَتِهِ مَرْدُودَةٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ وَالْمُحَدِّثِينَ.

^(١٩) إِذْرَاكَ أَنَّ الشَّيْءَ حَسَنٌ أَوْ قَبِيحٌ يُعْرَفُ بِالشَّرْعِ لِأَنَّهُ هُوَ الْحَكَمُ، فَالتَّحْلِيلُ
وَالْتَّحْرِيمُ يَكُونَانِ بِالشَّرْعِ وَحْدَهُ، وَخَالَفَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَقَالَتْ إِنَّهُ يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ، وَهَذَا
بَاطِلٌ لِاخْتِلَافِ الْعُقُولِ كُلِّهَا فِي اسْتِحْسَانِ نَفْسِ الشَّيْءِ وَاسْتِقْبَاحِهِ، فَالْمُشْرَكُ
كَانُوا عَلَى عَادَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فِي الزَّوْاجِ ثُمَّ حَرَّمَهُ الْإِسْلَامُ، وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ:
أَنَا عَقْلِي يَقْضِي بِجَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَبْقَيَا قَرِيبَتَيْنِ مِنْ بَعْضِهِمَا، وَيُرَدُّهُ الْآخَرُ بِأَنَّهُ

درَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

صِفَاتُ اللَّهِ لَيْسَتْ عَيْنَ ذَاتٍ وَلَا غَيْرًا سِوَاهُ ذَا انْفِصَالٍ

نَفْسُهُ سَبَبٌ لِلْقَطِيعَةِ بَيْنَهُمَا بِسَبَبِ الْغَيْرَةِ الَّتِي جُبِلَتْ عَلَيْهَا النِّسَاءُ، فَالْعُقُولُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي مَرَدُّهَا إِلَى الرَّأْيِ تَخْتَلِفُ، وَلَا يَصِحُّ الْعَقْلُ حَكَمًا فِيهَا، إِنَّمَا الْحُكْمُ لِدِينِ اللَّهِ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَمَّا فِي الْأَصُولِ الْعَقْلِيَّةِ فَالْعَقْلُ حَكَمٌ وَلَمْ يَأْتِ الشَّرْعُ بِمَا يُنَافِي الْعَقْلَ، فَكَوْنُ الْوَاحِدِ نِصْفَ الْإِثْنَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ كُلِّ الْعُقَلَاءِ، وَكَكَوْنِ الْأَبِّ سَابِقًا لَوَلَدِهِ، وَكَذَا فِي الْقُبْحِ الْعَقْلِيِّ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ عَلَى اللَّهِ، فَهَذَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ وَيَحْكُمُ فِيهِ.

أَمَّا الْمُسْتَحِيلُ فَهُوَ مَا لَا يَقْبَلُ الْعَقْلُ وَجُودَهُ وَهُوَ الْمُسْتَحِيلُ الْعَقْلِيُّ، وَمُرَادُ النَّازِمِ هُنَا الْمُسْتَحِيلُ الشَّرْعِيُّ كَعَذَابِ الطَّائِعِ، وَكَذَلِكَ لَا يَرْضَى بِالْمُحَالِ الَّذِي عَنَاهُ النَّازِمُ وَهُوَ هُنَا أَنْ يَرْضَى اللَّهُ بِالْقَبِيحِ كُفْرًا كَانَ أَوْ دُونَهُ مِمَّا يُسْتَقْبَحُ، وَلَمَّا كَانَ اللَّهُ خَالِقًا مُرِيدًا لِلْخَيْرِ أَمْرًا بِهِ، وَخَالِقًا لِلشَّرِّ نَاهِيًا عَنْهُ اسْتَدْرَكَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ دَفْعًا لِلتَّوَهُّمِ فَأَثَبَتْ أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الشَّرَّ لَكِنْ لَيْسَ يَرْضَى بِهِ، فَالْإِرَادَةُ غَيْرُ الرِّضَى عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، هُمَا مُخْتَلِفَانِ.

﴿مَسْئَلَةٌ نَفِيَسَةٌ﴾: اللَّهُ لَوْ أَدْخَلَ فِرْعَوْنَ الْجَنَّةَ لَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَلِأَنَّ الظُّلْمَ فِي حَقِّهِ مُسْتَحِيلٌ، لَكِنَّهُ تَعَالَى قَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَءَالَهَ يُدْخِلُونَ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَقَدْ جَمَعْتُ هَذَا كُلَّهُ فِي مَنْظُومَتِي (اعْتِقَادُ الْمُبْتَدِي):

قَدْ وَعَدَ الطَّائِعَ بِالْجَنَانِ ❀ وَأَنْزَلَ الْكَافِرَ فِي النَّيرانِ
فِرْعَوْنَ لَوْ شَاءَ إِلَهِي أَدْخَلَهُ ❀ مَعَ كُفْرِهِ بِلَا اعْتِرَاضٍ جَنَّتَهُ
فَالظُّلْمُ فِي حَقِّهِ مُسْتَحِيلٌ ❀ قَضَاؤُهُ لَيْسَ لَهُ تَبْدِيلُ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْوَصْفَ سَيَّانٍ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، وَبَيْنَهُمَا تَغَايُرٌ مِنْ
 حَيْثُ الْإِصْطِلَاحُ وَذَلِكَ أَنَّ الْوَصْفَ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِ الْقِيَامِ بِالْمَوْصُوفِ
 شَيْءٌ، وَالصِّفَةَ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَوْصُوفِ شَيْءٌ آخَرُ^(٢٠)،

(٢٠) الْوَصْفُ يَقُومُ بِالْمَوْصُوفِ عِنْدَ الْوَاصِفِ وَيَصْدُرُ مِنَ الْوَاصِفِ، وَالصِّفَةُ لُغَةً
 الْأَمَارَةُ - الْعَلَامَةُ - اللَّازِمَةُ لِذَاتِ الْمَوْصُوفِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا، هَذَا خِلَافٌ لَفْظِيٌّ وَهُمَا
 فِي اللُّغَةِ مَصْدَرَانِ لِلْفِعْلِ (وَصَفَ)، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصِّحَاحِ: وَصَفَ الشَّيْءَ وَصَفًا
 وَصِيفَةً. انْتَهَى، لَكِنَّ الظَّاهِرَ التَّغَايُرُ كَمَا قَالُوا، حَتَّى فِي اللُّغَةِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: وَقِيلَ
 الْوَصْفُ الْمَصْدَرُ، وَالصِّفَةُ الْحَلِيَّةُ. اللَّيْثُ: الْوَصْفُ وَصْفُكَ الشَّيْءَ بِحَلِيَّتِهِ وَنَعْتِهِ،
 وَتَوَاصَفُوا الشَّيْءَ مِنَ الْوَصْفِ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَبَّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ

﴾ أَرَادَ مَا تَصِفُونَهُ مِنَ الْكَذِبِ. انْتَهَى

قُلْتُ: فَقَدْ وَصَفُوهُ بِمَا لَيْسَ صِفَتُهُ تَعَالَى، وَهَذَا وَقَعَ فِي التَّفْرِيقَةِ بَيْنَهُمَا،
 فَالصِّفَةُ تُطْلَقُ عَلَى مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ حَقِيقَةً سَوَاءً وَصَفَتْهُ بِهِ أَمْ لَا، أَمَّا الْوَصْفُ
 فَصُدُورُهُ مِنَ الْوَاصِفِ سَوَاءً أَكَانَ حَقًّا أَمْ بَاطِلًا وَلَيْسَ لَازِمًا أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ
 مُتَّصِفًا بِهِ حَقِيقَةً.

وَفِي تُحْفَةِ الْأَعَالِي نَقْلًا عَنِ الثُّونُسِيِّ: وَجَوَزَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ثُبُوتَ هَذَا الْفَرْقِ لُغَةً أَيْضًا
 إِذَا لَا شَكَّ أَنَّ الْوَصْفَ مَصْدَرٌ وَصَفَهُ إِذَا ذَكَرَ مَا فِيهِ، وَالصِّفَةَ هِيَ مَا فِيهِ، وَلَا يُنْكَرُ أَنْ
 يُطْلَقَ الْوَصْفُ وَيُرَادَ بِهِ الصِّفَةُ، ثُونُسِيٌّ. قُلْتُ وَبِهِ ائْتَدَعَ قَوْلُ الْعَيْنِيِّ فِي شَرْحِ الْكَنَزِ:

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ عَيْنُهُ وَلَا غَيْرُهُ^(٢١)،
وَمَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ أَنَّهَا عَيْنُهُ، وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهَا غَيْرُهُ^(٢٢).

وَلَيْتَ شِعْرِي مَنْ أَيْنَ لِلْمُتَكَلِّمِينَ هَذَا الْفَرْقُ، فَإِنَّ الصِّفَةَ وَالْوَصْفَ مَصْدَرٌ يَصِحُّ أَنْ
يَتَّصِفَ بِهِ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ. انْتَهَى كَلَامُ صَاحِبِ التُّحْفَةِ، وَلَا يُنْكَرُ عَلَى هَذَا وَلَا ذَاكَ.
أَمَّا قَوْلُهُ عَنِ التُّوُسِيِّ الْحَنْفِيِّ: (وَصَفَّهُ إِذَا ذَكَرَ مَا فِيهِ) أَيُّ مَا قَامَ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ
صَادِقًا وَقَدْ يَكُونُ كَاذِبًا، لَكِنْ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ لَفْظَةُ (فِيهِ) لِأَنَّهَا لِلظَّرْفِيَّةِ فَلَيْتَهُ اسْتَعْمَلَ
(مَا قَامَ بِهِ) بَدَلِ (مَا قَامَ فِيهِ)، وَالْقَوْلُ بِالظَّرْفِيَّةِ فِي حَقِّ اللَّهِ مُسْتَحِيلٌ وَكُفْرٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ
مِنْهُ الْجَسَمِيَّةُ وَالتَّجْوِيفُ وَكَوْنُهُ ظَرْفًا وَلَيْسَ مُرَادُ التُّوُسِيِّ، فَالْعِبَارَةُ إِطْلَاقُهَا عَلَى اللَّهِ
قَبِيحٌ وَكَانَ يَنْبَغِي مُلَاحَظَةُ هَذَا وَإِنْ كَانَ كَلَامُهُ عَامًّا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

^(٢١) لَيْسَتْ عَيْنُ الذَّاتِ وَلَا غَيْرُ الذَّاتِ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَيْنَ الذَّاتِ لَكَانَ اللَّهُ سَمْعًا
وَكَلَامًا وَبَصَرًا وَغَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَفْسُ الصِّفَاتِ وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَعَدُّدُ الذَّاتِ
وَمَا أَظْهَرَ فَسَادَ هَذَا الْقَوْلِ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرُهُ لَتَعَدَّدَ الْقَدِيمُ أَيُّ الْأَزَلِيِّ وَهَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ،
وَلَوْ كَانَتْ غَيْرُهُ أَيُّ غَيْرِ قَائِمَةٍ بِالذَّاتِ الْمُقَدَّسِ، فِيمَا أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا أَوْ
بِغَيْرِهَا، وَلَوْ كَانَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا لَتَعَدَّدَ الْأَزَلِيُّ وَهَذَا بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَتْ قَائِمَةً بِغَيْرِهَا
لَلْحَقُّ اللَّهُ نَقْصٌ وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ لِكَمَالِهِ بِغَيْرِهِ، وَهَذَا أَيْضًا كُفْرٌ وَبَاطِلٌ، وَالْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ
أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهَا قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ الْمُقَدَّسِ فَلَا هِيَ هُوَ وَلَا هِيَ غَيْرُهُ.

وَأَسْتَحْسِنُ مَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ الْعَبْدَرِيُّ فِي الدَّلِيلِ الْقَوِيمِ: مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ
أَزَلِيَّةٌ بِأَزَلِيَّةِ الذَّاتِ لَيْسَتْ عَيْنُ الذَّاتِ وَلَا غَيْرُ الذَّاتِ، وَيُقَالُ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: (لَيْسَتْ
هِيَ هُوَ وَلَا هِيَ غَيْرُهُ) لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَيْنَ الذَّاتِ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ هُوَ الْعِلْمُ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

وَالْحَيَاةُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَالتَّكْوِينُ وَلَا يُعْقَلُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ الذَّاتِ لَصَحَّ وُجُودُ الذَّاتِ بِدُونِ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَا تَصَحُّ الْأُلُوْهِيَّةُ بِدُونِهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَتْ الصِّفَاتُ عَيْنَ الذَّاتِ فِي الْمَفْهُومِ وَلَا غَيْرًا مُنْفَكًّا عَنِ الذَّاتِ فِي خَارِجِ الذَّهْنِ، قَالَهُ الْإِمَامُ الْمَاتَرِيدِيُّ فِي شَرْحِ الْفِقْهِ الْأَبْسَطِ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ مَنْ رَأَى رَأْسَ زَيْدٍ أَوْ عَرَفَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ فَقَالَ رَأَيْتُ أَوْ عَرَفْتُ غَيْرَ زَيْدٍ لَمْ يَصْدُقْ عُرْفًا. انْتَهَى بِحُرُوفِهِ وَهُوَ نَفِيسٌ جَدًّا.

﴿مَسْئَلَةٌ نَفِيسَةٌ﴾: النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ رَاعَى الصَّوَابَ فِي حَقِّ اللَّهِ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْ تَأْنِيثَ الذَّاتِ، فَقَالَ: (وَلَا غَيْرًا سِوَاهُ) أَيِ سِوَى الذَّاتِ وَلَمْ يَقُلْ (وَلَا غَيْرًا سِوَاهَا) سُبْحَانَ رَبَّنَا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ مَشَايِخِي الْأَكَابِرِ يَتَحَاشَى تَأْنِيثَ الذَّاتِ، وَبَلَغَنِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (نَخْجَلُ أَنْ نَذْكُرَ ذَاتَ اللَّهِ بِالتَّأْنِيثِ) أَوْ مَا مَعْنَاهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا ذَكَرَ الْمُتَأَخِّرُونَ لَفْظَ الذَّاتِ بِالتَّأْنِيثِ مِنْ بَابِ الْمُشَاكَلَةِ. أَيِ مُوَافَقَةِ لِكَلِمَةِ (الذَّاتِ) لَا غَيْرُ، وَقَالَ التُّوسِيُّ فِي (نَشْرِ اللَّالِي) عَنِ النَّاطِمِ مَا نَصَّهُ: وَذَكَرَهُ مُرَاعَاةً لِلْأَدَبِ وَتَنْزِيهًا لِلَّهِ تَعَالَى عَمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ صِفَةُ الْمُؤَنَّثِ، وَحُكِيَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ سُئِلَ هَلْ يَجُوزُ إِدْخَالُ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنَعَ مِنْهُ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا). انْتَهَى كَلَامُهُ.

قُلْتُ: يُرِيدُ بِهَذَا مَنَعَ مَا يَقَعُ صِفَةً لُغَةً، كَأَنْ يَقُولَ شَخْصٌ: ذَاتُ اللَّهِ عَظِيمَةٌ، فَهَذَا الَّذِي مَنَعَ مِنْهُ وَهُوَ الْحَقُّ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ لَيْسَ فِي بَعْضِهَا (لَفْظُ) التَّأْنِيثِ كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، هَذَا لَيْسَ مُرَادُهُ جَزْمًا.

دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

صِفَاتُ الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ طَرَأًا قَدِيمَاتٌ مَصُونَاتُ الزَّوَالِ (*)

وَقَدْ قَالَ إِمَامُ السُّنَّةِ فِي وَقْتِهِ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ: (لِذَاتِهِ الَّذِي لَهُ صِفَاتُ الذَّاتِ وَصِفَاتُ الْفِعْلِ). انْتَهَى، فَلَمْ يَسْتَعْمِلْ ضَمِيرَ التَّائِيثِ لِلذَّاتِ، فَالْمَسْئَلَةُ وَاضِحَةٌ، فَاعْرِفِ الْحَقَّ وَالْعِبْرَةَ بِالتَّحْقِيقِ، وَهَذَا مِنْ مَحَاسِنِ هَذَا النِّظْمِ، أَدَامَ اللَّهُ عِزَّ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَأْثُرِ يَدِيَّةَ عَامِينَ عَامِينَ.

(٢٢) هَذَا قَوْلُ الْكِرَامِيِّ الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهَا حَادِثَةٌ وَأَعْرَاضٌ (كَالَلَوْنِ وَالْحَرَكَةِ وَالرَّائِحَةِ) وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ كُفْرِهِمْ وَقَالُوا بِأَنَّ الصِّفَاتِ حَادِثَةٌ غَيْرُ أَزَلِيَّةٍ مِنْ قِلَّةٍ فَهَمِهِمْ بِسَبَبِ قِيَاسِهِمُ الْفَاسِدِ بِأَنَّ النَّصَارَى كَفَرُوا بِإِثْبَاتِ ثَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ فَكَيْفَ لَا يَكْفُرُونَ هُمْ بِإِثْبَاتِ أَزَلِيَّةِ الصِّفَاتِ سَبْعًا أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةً أَوْ عَشْرِينَ، قَوْمٌ سُخْفَاءُ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ سَهْلٌ، وَلَكِنْ هَذَا التَّقْلُّ خِلَافُ الْمَشْهُورِ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ (الْمُعْطَلَةِ) فَإِنَّهُمْ عَطَّلُوا الصِّفَاتِ بِقَوْلِهِمْ هِيَ عَيْنُ الذَّاتِ فِرَارًا مِنْ تَعَدُّ الْقَدِيمِ مِنْ سَخَفَتِهِمْ فَقَالُوا ذَاتُ اللَّهِ إِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَعْلُومَاتِ فَهُوَ عَالِمٌ وَإِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَقْدُورَاتِ فَهُوَ قَادِرٌ، وَهَكَذَا.

أَمَّا قَوْلُهُ (وَمَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ) فَعَلَى زَعْمِهِمْ مِنْ تَعَاطِي الْفَلَسَفَةِ وَالْحِكْمَةِ الْمَزْعُومَةِ، وَلَيْسَ مَرَادُهُ أَنَّهَا صِفَتُهُمْ، وَيَا سُبْحَانَ اللَّهِ فَإِنَّ قَوْلَهُ شَاهِدٌ وَاضِحٌ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَصْفِ وَالصِّفَةِ اصْطِلَاحًا كَمَا مَرَّ فِي الْحَاشِيَةِ ٢٠.

(*) لَوْ قَالَ: (قَدِيمَاتٌ تَدُومُ بِلَا زَوَالٍ) لَكَانَ سَالِمًا مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَقَلَّ مَنْ تَنَبَّهَ لَهَا وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ مَشَائِخِنَا مَا أَشَدَّ فِطْنَتَهُمْ، فَإِنَّ (مَصُونَاتٍ) اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ صَانَ الْمُتَعَدِّي، كَقَوْلِكَ صُنْتُ الشَّيْءَ، فَيُوهِمُ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ لَمْ تَسْتَحِقَّ الْأَبَدِيَّةَ بِنَفْسِهَا بَلِ اللَّهُ جَعَلَهَا مَصُونَةً وَهَذَا بَاطِلٌ مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهَا وَاجِبَةُ الوجودِ وَالْقَدَمِ وَالِدَّوامِ أَيِ الْأَبَدِيَّةِ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
الْصِّفَاتُ عَلَى قِسْمَيْنِ: صِفَاتُ ذَاتٍ وَهِيَ قَدِيمَةٌ بِالِاتِّفَاقِ كَالْعِلْمِ
وَالْكَلَامِ، وَصِفَاتُ الْأَفْعَالِ كَالْتَخْلِيقِ وَالتَّرْزِيقِ اخْتَلَفَ فِيهَا، فَمَذْهَبُ
الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهَا قَدِيمَةٌ وَمَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّهَا حَادِثَةٌ. قُلْتُ: وَالنِّزَاعُ عِنْدَ
التَّحْقِيقِ يَزُولُ^(٢٣)، فَافْهَمُهُ.

لِذَاتِهَا لِقِيَامِهَا بِالذَّاتِ الْمُقَدَّسِ الْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ الْأَبَدِيِّ، وَلَوْ كَانَتْ مَصُونَةً لَكَانَ ذَاتُ
اللَّهِ كَذَا وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ، فَتَغْيِيرُنَا سَالِمٌ، فَاجْتَنِبِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا مَصُونَةٌ سُبْحَانَ رَبِّنَا،
حِكْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَخْلُو كِتَابٌ بَعْدَ كِتَابِهِ مِنَ الْخَطَا، تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَنَزَّهَ.
(٢٣) وَتَحْقِيقُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلًا بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْأَفْعَالِ،
فَصِفَاتِ الذَّاتِ مَا لَزِمَ مِنْ نَفْيِهَا مُقَابِلَهَا فَتَقْيِضُ الْحَيَاةِ الْمَوْتُ، وَالْمَوْتُ مُسْتَحِيلٌ فِي
حَقِّ اللَّهِ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: مَا لَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِمُقَابِلِهَا فَلَا يُوصَفُ تَعَالَى بِمُقَابِلِ الْحَيَاةِ،
أَمَّا الصِّفَاتُ الْفَعْلِيَّةُ فَهِيَ مَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِهَا وَبِمُقَابِلِهَا كَالْإِحْيَاءِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَصْفُهُ
تَعَالَى بِمُقَابِلِهِ أَيْ بِالْإِمَاتَةِ وَهَكَذَا.

وَالْخِلَافُ فِيهَا لَفْظِيٌّ فَهِيَ أَزَلِيَّةٌ عِنْدَ الْمَائِرِدِيَّةِ عَلَى أَصْلِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ
وَمَنْ وَافَقَهُ كَالْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ فِيهَا خِلَافٌ فَقَالَ
بَعْضُهُمْ هِيَ حَادِثَةٌ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ التَّنْجِيزِيِّ وَهُوَ الْإِبْجَادُ أَوْ الْإِعْدَامُ بِالْفِعْلِ، وَقَالَ
آخَرُونَ هِيَ أَزَلِيَّةٌ وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُ
الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا. انْتَهَى

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ نَسَمِيَّ اللَّهَ شَيْئًا لَا كَالْأَشْيَاءِ ﴾ وَذَاتًا عَنْ جِهَاتِ السِّتِّ خَالٍ ﴿

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ شَيْءٌ وَكَذَا بِكُلِّ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ خِلَافًا لِلْجَهْمِيِّ حَيْثُ قَالَ: لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ شَيْءٌ وَلَا بِكُلِّ مَا شَارَكَهُ الْمَخْلُوقُ فِي إِطْلَاقِهِ^(٢٤).

وَتَفْصِيلُهُ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ التَّكْوِينَ مُتَعَلِّقٌ بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ الْأَزَلِيَّةِ وَهُوَ هُنَا تَخْصِصُ هَذَا الْمُمْكِنِ بَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ حَيَاةٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ وُجُودٍ بَعْدَ عَدَمٍ، قَالَ الْبَاجُورِيُّ فِي شَرْحِ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ: وَالْقُدْرَةُ تُبْرَزُ مَا خَصَّصَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِرَادَتِهِ أَزَلًا، فَيَكُونُ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ - لِكُونِهِ أَزَلِيًّا - سَابِقًا عَلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ - لِكُونِهِ تَنْجِيزِيًّا حَادِثًا، وَهَذَا التَّعَلُّقُ التَّنْجِيزِيُّ الْحَادِثُ هُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ. انْتَهَى، فَكَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ جَمَاعَةَ: وَالنِّزَاجُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ يَزُولُ، فَافْهَمَهُ.

لُغَةُ السَّبِيْتِ: (طُرًّا) أَيَّ جَمِيعًا، تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ طُرًّا أَيَّ جَمِيعًا.

(٢٤) الشَّيْءُ هُوَ الْمَوْجُودُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَوَّلَى بِأَنْ يُسَمَّى شَيْئًا لِوُجُوبِ وُجُودِهِ، وَلَا يُسَمَّى الْمَعْدُومُ شَيْئًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ سَيِّدِنَا زَكَرِيَّا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ أَيَّ فَخَلَقَهُ فَصَارَ شَيْئًا، وَدَلِيلُ الْجَوَازِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ﴾، أَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَكَلَامُهُمْ مَرْدُودٌ لَا يُقِيمُ لَهُ الْعُقْلَاءُ وَزَنًّا فَإِنَّ هَذَا اشْتِرَاكٌ فِي الْإِسْمِ فَقَطْ مَعَ التَّبَايُنِ الْكُلِّيِّ فِي الذَّاتِ وَالْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: اللَّهُ حَيٌّ وَأَنَا حَيٌّ، وَمُحَالٌ أَنْ يُشَبَّهَ الْخَالِقُ مَخْلُوقَهُ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: زَادَ الْوَاسِطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيَانًا فَقَالَ: لَيْسَ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

تَنْبِيْهٌ: حَقِيقَتُهُ تَعَالَى مُخَالَفَةُ لِسَائِرِ الْحَقَائِقِ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ
كَمَا صِفَاتُهُ مُخَالَفَةُ لِسَائِرِ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلْكَرَامِيَّةِ^(٢٥).

نُكْتَةٌ: الذَّاتُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ الْحَقِيقَةُ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: لَا يَعْرِفُ
أَهْلُ اللُّغَةِ ذَلِكَ بَلْ هِيَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ^(٢٦). قُلْتُ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ

كَذَاتِهِ ذَاتٌ، وَلَا كَاسْمِهِ اسْمٌ، وَلَا كَفِعْلِهِ فِعْلٌ، وَلَا كَصِفَتِهِ صِفَةٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ مُوَافَقَةِ
الْفِعْلِ. انتهى

^(٢٥) وَتَعْلَمُ أَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا عِبْرَةَ بِهِمْ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، وَحَاشَى اللَّهَ الَّذِي
لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ أَنْ لَا يَكُونَ مُخَالَفًا لِكُلِّ
شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ وَهَلِ التَّوْحِيدُ سِوَى إثْبَاتِ ذَاتٍ غَيْرِ مُشَبِّهِ الذَّوَاتِ وَلَا مُعْطَلٍ
الصِّفَاتِ، فَسُبْحَانَ الْهَادِي.

﴿مَسْئَلَةٌ نَفِيْسَةٌ﴾: قَوْلُهُ (وَذَاتًا) أَيُّ لَا كَالذَّوَاتِ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ شَيْءٍ عَلَيْهِ تَعَالَى
غَيْرِ وَارِدٍ فِي الشَّرْعِ، قَالَ الْقَارِي وَغَيْرُهُ: وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِطْلَاقِهِ عَلَى اللَّهِ
جَازَ إِطْلَاقَهُ عَلَيْهِ، وَمَا لَا فَلَا وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ. انتهى

^(٢٦) هَذَا النَّقْلُ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ غَرِيبٌ وَهُوَ مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ فِيمَا يَظْهَرُ، فابْنُ هِشَامٍ
أَنْكَرَ قَوْلَ الْمُتَكَلِّمِينَ (ذَاتِي) نِسْبَةً إِلَى (ذَاتٍ) وَقَالَ إِنَّهُ لَحَنٌ وَالصَّوَابُ (ذَوَوِيٌّ) بِالنَّظَرِ
إِلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ وَلْتَرَجَعَ فِي مَظَانِّهَا كِتَاجُ الْعُرُوسِ، فَأَنْكَرَهُ لَوْجُوبِ حَذْفِ التَّاءِ
كَقَوْلِكَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى مَكَّةَ: (مَكِّيٌّ) وَلَا تَقُولُ بِإِثْبَاتِ التَّاءِ (مَكِّيَّيٌّ). وَلَمْ يُنْكَرْ كَوْنُهَا
تَأْتِي بِمَعْنَى حَقِيقَةِ الشَّيْءِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي أَوْضَحِ الْمَسَائِلِ: أَوْ خَبَرًا عَنْ اسْمِ ذَاتٍ نَحْوِ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
يَكُونُ مَنْقُولًا اصْطِلَاحًا، وَلَا فَسَادَ فِيهِ حِينَئِذٍ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِطْلَاقِ
حَيْثُ قَالَ: أَسْمَاؤُهُ تَوْقِيفِيَّةٌ.

﴿ وَلَيْسَ الْإِسْمُ غَيْرًا لِلْمُسَمَّى ﴾ لَدَى أَهْلِ الْبَصِيرَةِ خَيْرٌ ءَالٍ

(زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ). انتهى، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ بِإِثْبَاتِ الذَّاتِ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَتْ
كَلِمَةُ (الذَّاتِ) تَأْتِي بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَقَطْ، بَلْ عِنْدَ الْعَرَبِ بِدَلِيلِ قَوْلِ
سَيِّدِنَا خُبَيْبِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ:

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَاءُ ﴿ يُبَارِكُ عَلَى أَوْصَالِ شَيْلُو مُمَزَّعٍ

وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ) وَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْهُ بَيْنَ
النَّاسِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ وَغَيْرُهُ، وَلَيْسَتْ كَلِمَةُ (ذَاتِ) مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ
حَتَّى يُقَالَ تَوْقِيفِيَّةٌ أَوْ لَا، فَالْتَّقِلْ غَرِيبٌ عَنْهُ، فَإِنَّهَا كَلِمَةٌ مِثْلُ كَلِمَةِ شَيْءٍ مُشْتَرَكَةٌ
فَيُرَاعَى فِيهَا التَّنْزِيهُ وَالْمُعَايَرَةُ لِلْمَخْلُوقَاتِ، بِخِلَافِ قَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ (جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ)
فَهَذَا مِنَ الْبُهْتَانِ وَالضَّلَالِ الْمُبِينِ لِعَدَمِ وُرُودِهِ فِي حَقِّ اللَّهِ، وَلِوُرُودِهِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ
لِكُلِّ ذِي حَدٍّ أَيْ طُولٍ وَعَرْضٍ وَعُمُقٍ، وَلِهَذَا أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَنْعَمَ بِهِ إِمَامًا حُجَّةً،
وَنَقَلَ عَنْهُ تَكْفِيرَ مَنْ وَصَفَهُ بِالْجِسْمِ ابْنُ أَبِي يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ، وَنَصَّهُ:
فَأَمَّا الرَّدُّ عَلَى الْمُجَسِّمَةِ لِلَّهِ: فَيَرُدُّهُ الْوَالِدُ السَّعِيدُ بِكِتَابٍ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي أَثْنَاءِ كُتُبِهِ
فَقَالَ: لَا يَحُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ جِسْمًا. قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُوصَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَكْثَرِ مِمَّا
وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ. انتهى، وَقَالَ: وَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: وَجَبَ أَنْ يَكُونَ
كَافِرًا. انتهى

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 اختلفَ في هذهِ المسئلةِ على مذاهبَ، أحدها أنَّ الاسمَ عينُ المُسمَّى
 والتَّسميةِ، وثانيها غيرُهُما وهو الحقُّ، وثالثها عينُ المُسمَّى وغيرُ
 التَّسميةِ، ورابعها لا عينه ولا غيره^(٢٧)، وكانَ عَيْنُ التَّحْقِيقِ مِنْ
 مَشَايِخِي يَقُولُ: عَجِبْتُ مِنَ الْعُقَلَاءِ كَيْفَ اختلفوا في هذهِ المسئلةِ.

(٢٧) الْقَوْلُ بِأَنَّهُ عَيْنُ الْمُسَمَّى وَالتَّسْمِيَةُ مَرْدُودٌ، قَالَ الثَّوْنِسِيُّ: وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّسْمِيَةَ
 غَيْرُ الْمُسَمَّى بِالِاتِّفَاقِ. انتهى، وَمَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ أَنَّهُ عَيْنُ الْمُسَمَّى وَغَيْرُ التَّسْمِيَةِ هُوَ
 الْمُصَحَّحُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالثَّانِي عُزِّيَ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ
 وَالْكَرَامِيَّةِ، أَمَّا قَوْلُهُ عَنْهُ (وَهُوَ الْحَقُّ) فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ مُلَّا عَلِيُّ الْقَارِي بِقَوْلِهِ: وَلَعَلَّهُ
 نَظَرَ إِلَى ظُهُورِ الْفَرْقِ فِي الْإِسْتِعْمَالَاتِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ. انتهى، وَأَمَّا أَنَّهُ غَيْرُ التَّسْمِيَةِ
 فظَاهِرٌ جَدًّا لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ إِطْلَاقُ الْإِسْمِ وَهُوَ غَيْرُ الْإِسْمِ وَالْمُسَمَّى.
 وَاَعْلَمُ أَنَّ الْخِلَافَ دَائِرٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْفُسِهِمُ وَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ فَمَنْ قَالَ عَيْنُ
 الْمُسَمَّى اسْتَدَلَّ بِآيَاتٍ مِنْهَا: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ سُورَةُ الْأَعْلَى: الْآيَةُ ١، قَالُوا
 وَالْمُرَادُ ذَاتُ رَبِّكَ.
 وَمَنْ قَالَ لَيْسَ الْإِسْمُ عَيْنُ الْمُسَمَّى اسْتَدَلَّ بِآيَاتٍ وَغَيْرِهَا كَذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ سُورَةُ الْأَعْرَافِ: الْآيَةُ ١٨٠، قَالُوا: فَدَلَّ عَلَى أَنَّ (لَهُ)
 أَسْمَاءً حُسْنَى، وَبِمَا أَنَّهَا (لِلْمُسَمَّى) فَلَيْسَتْ عَيْنُ الْمُسَمَّى.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 ﴿وَمَا إِنْ جَوْهَرُ رَبِّي وَجِسْمٌ﴾ وَلَا كُلُّ وَبَعْضُ ذُو اشْتِمَالٍ
 أَشَارَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ إِلَى بَعْضِ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ مِنْهَا سَلْبُ
 الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْجَهْوِيَّةِ وَالْكَلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ الْمُمَكِّنَاتِ
 إِذْ هِيَ عَلَى وَاجِبِ الْوُجُودِ مُمْتَنِعَةٌ، فَافْهَمُ^(٢٨).

وَهُنَاكَ تَفَاصِيلُ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ لِلْكَلِمَةِ وَالْمُرَادِ مِنْهَا، وَالْقَوْلُ الَّذِي
 ذَكَرَهُ النَّاطِقُ هُوَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ
 وَالْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِهِ مَشْهُورٌ.

تَنْبِيْهُ: قَوْلُهُ (الِاسْمُ) بِالْهَمْزِ ضَرْوَرَةٌ شِعْرِيَّةٌ، لِأَنَّ هَمْزَهَا هَمْزَةٌ وَصَلٍ تَسْقُطُ
 فِي دَرَجِ الْكَلَامِ فَتَقُولُ (الِاسْمُ)، حَتَّى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ عَلَى لِسَانِ بَعْضِهِمْ أَنْ
 تَقُولَ فِي كَلِمَةِ (الِاسْمُ) ابْتِدَاءً: (لِاسْمُ) وَكَذَا فِي كَلِمَةِ (الْأَرْضِ) ابْتِدَاءً (لَرِضُ) لَيْسَ
 فِي حَالَةِ الْوَصْلِ فَقَطْ، وَهَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ وَرَدَ فِي الْكِتَابِ كَقَوْلِهِ: (الِإِمْتِثَالِ).
^(٢٨) الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ يُرِيدُ بِهَا الَّتِي تَسْلُبُ النِّقْصَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ نَظَرَ الْعَاقِلُ فِي
 قَوْلِهِ (مِنْ لَوَازِمِ الْمُمَكِّنَاتِ) وَهِيَ الْمَخْلُوقَاتُ، لَعَلِمَ ضَلَالَ الْمُشَبَّهَةِ وَكَيْفَ يُجِيزُونَ
 عَلَى اللَّهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْمُمَكِّنِ الْقَابِلِ لِلْفَنَاءِ، فَكَيْفَ يُوصَفُ الْخَالِقُ الْأَرْزَلِيُّ الْأَبَدِيُّ
 بِذَاتِهِ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ الْمُتَغَيِّرِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، كَيْفَ يَدَّعِي الْإِسْلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ
 يَتْلُو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَقَلْبُهُ يُكَذِّبُهَا وَيُنَاقِضُهَا وَيَعْتَقِدُ فِي اللَّهِ تَعَالَى الْجَهْلَةَ
 وَالتَّحْيِيزَ وَالِإِنْتِقَالَ وَالْجِسْمِيَّةَ، وَكُلُّ هَذَا كُفْرٌ، وَالْحَنْفِيَّةُ فَصَّلُوا كَثِيرًا، قَالَ فِي الْبَحْرِ
 الرَّائِقِ شَرْحَ كَثَرِ الدَّقَائِقِ: فَإِنْ قَالَ: اللَّهُ فِي السَّمَاءِ، فَإِنْ قَصَدَ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِي ظَاهِرِ

الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ وَإِنْ أَرَادَ الْمَكَانَ كَفَرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ كَفَرَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. انْتَهَى بِحُرُوفِهِ، فَإِنْ قَالَ (اللَّهُ فِي السَّمَاءِ) وَلَمْ يَنْوِ أَيُّ لَمْ يَقْصِدْ بِقَوْلِهِ هَذَا الْمَكَانَةَ وَعُلُوُّ الْقَدْرِ وَهُوَ الْحَقُّ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْمَكَانَ وَهُوَ الْكُفْرُ، عَلَى مَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ كِتَابِ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، فَإِنَّهُ بِإِطْلَاقِهِ هَذَا اللَّفْظَ أَيْضًا يَكْفُرُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِالتَّنْزِيهِ، لَكِنْ عَلَى التَّفْصِيلِ هُوَ يَتَشَهَّدُ احْتِيَاظًا إِذَا شَكَّ هَلْ أَرَادَ الْمَكَانَةَ وَعُلُوُّ الْقَدْرِ أَوْ الْمَكَانَ، أَمَّا الْقَاضِي فَيَأْمُرُهُ بِالتَّشَهُدِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ، وَالْقَائِلُ أَدْرَى بِنَفْسِهِ هَلْ يَتَشَهَّدُ جَزْمًا أَمْ احْتِيَاظًا.

أَمَّا عِنْدَ غَيْرِ الْحَنْفِيَّةِ - وَلِلْحَنْفِيَّةِ تَفْصِيلٌ فِيهِ - فَإِنْ مَنْ شَكَّ هَلْ قَصَدَ الْمَعْنَى الْكُفْرِيَّةَ أَمْ لَا، فَإِنَّهُ يَتَشَهَّدُ احْتِيَاظًا، وَلَكِنْ لَا يَقُولُ أَنَا أَتَشَهَّدُ احْتِيَاظًا، إِنَّمَا يَنْطَبِقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ عَلَى هَذِهِ النِّيَّةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَرَادَ الْمَعْنَى الْكُفْرِيَّةَ فَإِنَّهُ يَتَبَرَّأُ مِنْهُ.

فَائِدَةٌ فِي التَّشَهُدِ الْإِحْتِيَاظِيِّ (أَوْ تَشَهُدِ الْإِحْتِيَاظِ):

هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ أَدْلَةٍ عِدَّةٍ، مِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَلَهُ أَلْفَاظٌ أُخْرَى.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: مَنْ حَلَفَ بِهَا جَادًّا فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ قَالَهَا جَاهِلًا أَوْ ذَاهِلًا يَقُولُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) يُكْفِرُ اللَّهُ عَنْهُ وَيَرُدُّ قَلْبَهُ عَنِ السَّهْوِ إِلَى الذِّكْرِ وَلِسَانَهُ إِلَى الْحَقِّ وَيَنْفِي عَنْهُ مَا جَرَى بِهِ مِنَ اللَّغْوِ. انْتَهَى كَلَامُهُ

فَهُوَ مَأْمُورٌ فِي كِلْتَا الْحَالَيْنِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ إِمَّا جَزْمًا أَوْ احْتِيَاظًا، وَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يَتَشَهَّدَ إِذَا كَانَ شَاكًّا، لِأَنَّ الشَّكَّ أَقْوَى مِنَ الذُّهُولِ، لِأَنَّ الشَّكَّ تَرَدَّدٌ وَهُوَ اسْتِثْوَاءُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا مَرِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
فَرْعٌ: حَدُّ الْجَوْهَرِ مُتَحَيِّزٌ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ، وَحَدُّ الْجِسْمِ مُتَحَيِّزٌ
 يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ^(٢٩).

﴿وَفِي الْأَذْهَانِ حَقٌّ كَوْنُ جُزْءٍ﴾  **بَلَا وَصَفِ التَّجْزِئِ يَا ابْنَ خَالٍ**
 مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ ثُبُوتُ الْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ خِلَافًا لِلْفَلَاسِفَةِ،
 وَالْمُرَادُ أَنَّهُ مُتَحَيِّزٌ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ لَا بِالْفَلَكِ وَلَا بِالطَّبْعِ وَلَا بِالْفَرْضِ
 وَلَا بِالْوَهْمِ^(٣٠)، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّوْنَهُ وَيَعْبُرُونَ عَنْهُ بِالنُّقْطَةِ.

^(٢٩) الْجَوْهَرُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ هُوَ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ وَهُوَ الَّذِي بَلَغَ النِّهَايَةَ فِي الصِّغَرِ،
 وَالْجِسْمُ هُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَأَكْثَرَ، هَذَا هُوَ الْإِصْطِلَاحُ، وَلَا مُشَاحَّةَ فِي
 الْإِصْطِلَاحِ، كَمَا صُطِّلِحَ الْحَدِيثُ فَإِنَّ فِيهِ أَلْقَابًا وَتَسْمِيَاتٍ لَمْ تَرِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنْ
 بَعْدِهِمْ مِنَ السَّلَفِ، وَقَدْ صَارَتْ أَسْمَاءُ شَرْعِيَّةً بِالْإِجْمَاعِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، وَأَهْلُ مَكَّةَ
 أَدْرَى بِشِعَابِهَا وَأَهْلُ كُلِّ فَنٍّ أَدْرَى بِفَنِّهِمْ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ
 وَالْإِيضَاحِ، فَافْهَمْ حَفِظَكَ اللَّهُ ءَامِينَ.

لُغَةُ الْبَيْتِ: (الِإِشْتِمَالُ) الْإِحْتِوَاءُ وَالْحَصْرُ، فَاللَّهُ لَا يُحَاطُ أَيُّ لَا يُحْصَرُ لِأَنَّهُ تَعَالَى
 بَلَا مَكَانٍ أَزَلًا وَأَبَدًا.

^(٣٠) فِي نُسْخَةٍ (بِالْفِكْرِ) بَدَلِ (بِالْفَلَكِ) وَقَدْ يَكُونُ مُرَادُهُ امْتِنَاعُ قِسْمَتِهِ بِالْفِكْرِ حَقِيقَةً
 لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ، وَالْبَعْضُ يُعْبَرُ بِامْتِنَاعِ الْكَسْرِ لِصَلَابَتِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ انْكَسَرَ أَيُّ تَجَزَّأَ لَمَا كَانَ
 جَوْهَرًا فَرْدًا.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ وَمَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا تَعَالَى ﴾ كَلَامُ الرَّبِّ عَنْ جِنْسِ الْمَقَالِ ﴿

الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَّةِ^(٣١) عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَذَهَبَ أَهْلُ الْحَقِّ إِلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى مَعْنَى قَدِيمٌ بِذَاتِهِ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، وَذَهَبَ الْبَاقُونَ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِالْحَرْفِ

وَقَدْ مَرَّ مَعَكَ أَنَّهُ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ، وَلَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ بِوَجْهِ لَا فِعْلًا لِصِغَرِهِ وَلَا وَهْمًا لِلْعَجْزِ عَنْ تَمْيِيزِ طَرَفٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ مَعْقُولٌ دُونَ الْحِسِّ أَيْ تَصَوُّرُهُ مُسْتَطَاعٌ، فَالْقَوْلُ بِتَجْزِئِهِ تَوْهْمًا عَلَى تَجْزِئِ الْجِسْمِ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْجِسْمَ يَتَرَكَّبُ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ الْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ، أَمَّا الْمُعْتَرِزُ الْقَائِلُونَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا نِهَآيَةَ لَهُ بِفَرَضِ الْعَقْلِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا الْكُفْرِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى عَاجِزٌ عَنْ خَلْقِ جُزْءٍ لَا يَتَجَزَّأُ وَهُوَ مُحَالٌ، بَلْ هُوَ مُمَكِّنٌ وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَالْجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ مَوْجُودٌ خَارِجًا أَيْ حَقِيقَةً لَيْسَ فِي الذَّهْنِ فَقَطْ وَإِنْ لَمْ يَرِ عَادَةً إِلَّا بِإِضْمَامِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَبَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْمَآثُرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ عَبَّرُوا عَنْهُ بِالنُّقْطَةِ، وَالْجَوْهَرُ مُتَحَيِّزٌ فِي مَكَانٍ قَابِلٌ لِلْكَيفِيَّاتِ الْمُتَضَادَّةِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَشَبَّهِ ذَلِكَ.

^(٣١) بِمَعْنَى الْمُتَسَيِّينَ إِلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ سَوَاءً كَانُوا مُسْلِمِينَ أَمْ كُفَرَاءَ حَقِيقَةً، كَقَوْلِنَا أُمَّةُ الدَّعْوَةِ وَهُمْ الَّذِينَ شَمَلَتْهُمْ الدَّعْوَةُ وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا، أَمَّا أُمَّةُ الْإِجَابَةِ فَالَّذِينَ أَجَابُوا وَأَسْلَمُوا.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
وَالصَّوْتِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ^(٣٢) إِلَى أَنَّهَا قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ
وَذَهَبَ الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّهَا حَادِثَةٌ قَائِمَةٌ بِغَيْرِ ذَاتِهِ تَعَالَى عَزَّ كَلَامُهُ
وَذَهَبَ الْكَرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا حَادِثَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَزَّ كَلَامُهُ^(٣٣).

(٣٢) قَدْ مَرَّ مَعَكَ أَنَّ الْحَنَابِلَةَ غَلَبَ عَلَيْهِمُ التَّجْسِيمُ وَالْإِنْجِرَافُ فِي الْعَقِيدَةِ أَمَّا
فُضْلَاؤُهُمْ كَالْإِمَامِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ فَقَدْ نَزَّهَ وَدَافَعَ بِالْحُجَجِ السَّاطِعَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
وَبَرَّاهُ مِنْ عَقَائِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ.

(٣٣) قَوْلُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاضِحٌ فِي عَقِيدَتِهِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ: (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأُنْزِلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا،
وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَّقُنَا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ
كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فزعم أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ
بِسَقَرٍ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ ٢٦، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ
قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ ٢٥، عَلِمْنَا وَأَيَّقُنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ
وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ).

الشرح: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ عِلْمَ الْعَقِيدَةِ سُمِّيَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ أَكْثَرَ مَا تَكَلَّمَ
الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ، فَقَوْلُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ: (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ مِنْهُ بَدَأَ
بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا) مَعْنَاهُ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ اللَّهِ بَدَأَ أَيُّ ظَهَرَ أَيُّ إِنْزَالًا عَلَى نَبِيِّهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ
مِنْ كَلِمَةِ (بَدَأَ) أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ تَلْفُظًا كَمَا يَخْرُجُ كَلَامُ أَحَدِنَا مِنْ لِسَانِهِ تَلْفُظًا بَعْدَ أَنْ
كَانَ سَاكِنًا كَمَا تَقُولُ الْمُشَبِّهَةُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (بِلَا كَيْفِيَّةٍ) أَيُّ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

لأن الحرف والصوت كَيْفِيَّةٌ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْكَيْفِيَّةَ مِنْ خَوَاصِّ الْمَخْلُوقَاتِ.

فَقَوْلُنَا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، لَهُ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا الْكَلَامُ الذَّاتِيُّ الَّذِي هُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ أَيْ الْهَيْئَةِ كَالْحَرْفِ وَالصَّوْتِ، وَالثَّانِي اللَّفْظُ الْمُنْزَلُ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَلَامِ الذَّاتِيِّ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ سُورَةُ الْحَاقَّةِ ٤٠، حَيْثُ أَضَافَهُ إِلَى جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ حَادِثٌ فَقَوْلُهُ مَخْلُوقٌ، فَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ يُرَادُّ بِهِ حَيْثُ ذُكِرَ كَلَامُ اللَّهِ الذَّاتِيُّ لَمْ يُضِفْهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى جِبْرِيلَ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُّ بِالرَّسُولِ الْكَرِيمِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقُرْآنِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَازَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ: (مِنْهُ بَدَأَ بِلا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا)، يُحْتَاجُ لِفَهْمِهِ عَلَى الصَّوَابِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ أَيْ لَيْسَ حَرْفًا وَلَا صَوْتًا وَلَا حَادِثًا كَكَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَيَتَأَخَّرُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ. هَذَا مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ بِقَوْلِهِ بِلا كَيْفِيَّةٍ. وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (عَلَى الْحَقِيقَةِ) أَنَّهُ كَلَامٌ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا كَمَا تَوَهَّمَتِ الْمُشَبِّهَةُ الَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّ الْمُؤَلِّفَ عَلَى عَقِيدَتِهِمْ. فَقَوْلُهُ (مِنْهُ بَدَأَ) أَفْهَمَ إِبْثَاتَ اللَّفْظِ الْمُنْزَلِ أَيْ أَنَّهُ أَنْزَلَهُ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى أَنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ أَحَدِنَا إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامِهِ الَّذِي يَحْدُثُ ثُمَّ يَنْقَضِي. وَقَوْلُهُ (بِلا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا) إِبْثَاتٌ لِلْكَلَامِ الذَّاتِيِّ الَّذِي تَنَزَّاهُ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ أَيْ عَنِ الصَّوْتِ وَالْحَرْفِ وَالِاقْتِرَانِ بِأَنْ يُبْتَدَأَ فِي وَقْتٍ ثُمَّ يَنْقَضِي فِي وَقْتٍ، فَعِبَارَةُ الْمُؤَلِّفِ دَقِيقَةٌ جَدًّا لَا يَفْهَمُهَا عَلَى وَجْهِهَا إِلَّا مَنْ فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى قَلْبِهِ لِفَهْمِ الْحَقِّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيُؤَيِّدُهُ نُصُوصُ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأَكَابِرِ.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن صفات الله تعالى: التحديد في هذا كله بدعة والتسليم فيه بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه سميع بصير لم يزل متكلمًا عالمًا غفورًا. انتهى، رواها عنه الخلال الحنبلي في كتاب السنة، ونقلها ابن القيم نفسه في كتابه المسمى (اجتماع الجيوش الإسلامية).

قلت: فأين من ينسب إلى الله الكلام بالحرف والصوت ويَزعم أنه حنبلي هيئات. وقول المؤلف: (وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحققة ليس بمخلوق) فيه تأييد لقوله قبل ذلك (بلا كيفية قولاً) فليس في هذا حجة للمشبهة القائلين بأن كلامه حادث الآحاد أزلي النوع.

والقرآن لفظ مشترك فتارة يطلق على القراءة التي هي مخلوقة قال الله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ سورة الإسراء ٧٨، أي القراءة في صلاة الفجر، وتارة يطلق على المصحف دون القراءة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ﴾ فنهى عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار صيانة له من الاستخفاف به ولم يرد به النهي عن القراءة.

ثم إطلاق القرآن على الكلام الذاتي حقيقة عقلاً وشرعاً، وإطلاق القرآن على اللفظ المنزل حقيقة شرعية فقط، فإذا ذكر لفظ القرآن مع قرينة تدل على الحدث والحلول نحو أن يقال: قرأت جزءاً من القرآن أو نصف القرآن أو ثلثه أو ربعه يُحمل على القراءة والمصحف، وإذا ذكر مطلقاً يُحمل على الصفة الأزلية القائمة بالذات. فتبين أنه لا يجوز أن يقال: القرآن مخلوق على الإطلاق، وهذا كما إذا قال الرجل (الله) مطلقاً عن القيد يفهم من إطلاقه الذات المقدس جل جلاله، وإذا

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

قرنه بقرينة تدل على الحدوث نحو أن يقول: كتبت: (الله) أو: تلفظت (الله) يحمل على هذه الحروف المنقوشة والحروف المقطعة. ومنه حديث ﴿مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيء كآذنه لنبي حسن الترميم يتغنى بالقرآن﴾. وأعلم أن الناس في كلام الله تعالى ثلاث فرق:

- أهل السنة يقولون إن كلامه تعالى معنى نفساني قائم بذاته تعالى قديم منزّه عن الحرف والصوت وما يأتينا من الحروف والأصوات الدالة عليه على لسان الرسل حادث ولكن نتجنب إطلاق هذا الاسم عليه أدباً إلا عند الحاجة إلى البيان ليُعلم، ويُطلق أن كلام الله منزل غير مخلوق تأسياً بالسلف الصالح وحذراً من إيهام نفي الكلام الأزلي.

- والفرقة الثانية المعتزلة لا يثبتون كلام النفس.

- والثالثة الحشوية (أو الحشوية وهم المشبهة) القائلون بأنه يتكلم بحرف وصوت قائم بذاته، وهم قسمان قسم يلتزمون حلول الحوادث بذاته، تعالى الله عن قولهم، وشردة يقولون: الحروف والأصوات قديمة، وهؤلاء لا يفهمون ما يقولون لأننا نعلم ضرورة وحساً بأن الكاف قبل الثون ولا يجتمعان في زمن واحد، ثم يلزمهم ما لزم النصارى في اعتقادهم أن صفة من صفات الله القديمة وجدت بالمسيح إما كلامه أو علمه فاثبتوا قدمه.

تنبيه: من قال إن الله يتكلم بصوت وقال إنه صوت أزلي أبدي ليس فيه تعاقب الحروف، بل هو صوت ليس من جنس كلام المخلوقات ولا كيف له، فلا يكفر إن كان نيته كما يقول وإلا فهو كافر كسائر المشبهة. وأما أحاديث الصوت

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
فَرَعٌ: رَوَيْنَا بِالسَّنَدِ عَنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
 رَجُلًا سَأَلَهُ: أَأَصْلِي خَلْفَ مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: أَأَصْلِي
 خَلْفَ مَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْءَانِ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَنَّهَُاكَ عَنْ مُسْلِمٍ
 وَتَسْأَلُنِي عَنْ كَافِرٍ^(٣٤).

فَلَيْسَ فِيهَا مَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْعَقَائِدِ وَقَدْ وَرَدَ حَدِيثٌ مُخْتَلَفٌ فِي بَعْضِ رُؤَايِهِ وَهُوَ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، رَوَى حَدِيثَهُ الْبُخَارِيُّ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ فَقَالَ
 (وَيَذَكِّرُ). انْتَهَى بِتَصَرُّفٍ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ الْمُفِيدَةِ.

قُلْتُ: وَقَدْ حَاوَلَ الْمُخَالَفُونَ بِكُلِّ مَا لَدَيْهِمْ مِنْ تَوْثِيقٍ لِلرَّفْعِ مِنْ حَالِ ابْنِ
 عَقِيلٍ لِيَحْتَجُّوا بِهِ وَهَيْهَاتَ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي غَايَةِ السُّهُولَةِ فَأَحَادِيثُ الصِّفَاتِ وَمَا
 يَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ الْمُقَدَّسِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ كَوْنِ الرُّوَاةِ عُذُولًا مُتَّفَقًا
 عَلَى عَدَالَتِهِمْ، وَالذَّهَبِيُّ صَاحِبُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ صَرَّحَ بِهَذَا، فَسَعَيْهِمْ خَائِبٌ جَدًّا، وَحَالُهُمْ
 مِنْ كَيْدٍ إِلَى بَيْدٍ، لَطَفَ اللَّهُ بِنَا ءَامِينَ.

^(٣٤) رَوَاهُ الْآجُرِّيُّ فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ وَغَيْرُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ بْنِ الطَّبَّاعِ قَالَ:
 سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ.. الْحَدِيثَ، وَقَوْلُهُ (عَنِ الرَّبِيعِ) فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْإِمَامُ
 الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاوِيَةٌ كَتَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَأَحَادِيثُهُ، هُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ
 شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ جَمَاعَةَ شَافِعِيٌّ وَالْإِمَامُ الرَّبِيعُ عَلِمَ عِنْدَهُ مَشْهُورٌ بِاسْمِهِ فَلِهَذَا اقْتَصَرَ
 عَلَى قَوْلِهِ (الرَّبِيعِ) دُونَ تَمْيِيزِهِ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ وَرَبُّ الْعَرْشِ فَوْقَ الْعَرْشِ لَكِنْ ﴾ بِلَا وَصْفٍ التَّمَكُّنِ وَاتِّصَالِ ﴿

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ وَلَا مَكَانٍ.

وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿ الْمُرَادُ مِنْهُ

اسْتَوَى ^(٣٥)، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ ﴿ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ ^(٣٦)

^(٣٥) هَذَا الْبَيِّنُ فِيهِ رَوَايَاتٌ: مِنْهَا: عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى الرَّحْمَنُ لَكِنْ الْبَيِّنُ
وَفِي شَرْحِهَا نَفِيسُ الرِّيَاضِ لِلْخَلِيلِ بْنِ الْعَلَاءِ الْيَمَنِيِّ عِنْدَ ذِكْرِ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: هَذَا
مُؤَافِقٌ لِلْأَصُولِ لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَلَا وَهْمٌ، وَالْمُسْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْجِهَةِ عِنْدَ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. انْتَهَى

وَقَالَ مُلَّا عَلِيُّ الْقَارِي إِنَّْمَا قَالَ: وَالْمُجَسِّمَةُ وَهُمْ الْحَشَوِيَّةُ يُصَرِّحُونَ بِالِاسْتِقْرَارِ عَلَى
الْعَرْشِ بِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِأَنَّ الْإِسْتِوَاءَ لَهُ مَعَانٍ كَالِاسْتِيْلَاءِ وَمِنْهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ: قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ. انْتَهَى

^(٣٦) مَسْئَلَةُ الْإِسْتِوَاءِ مَشْهُورَةٌ وَتَأْوِيلُ الْخَلْفِ مِنْ كِبَارِ أئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِيهَا مَشْهُورٌ،
وَإِنْ حَاوَلَ الْمُخَالِفُونَ أَنْ يَنْفُتُوا هَذَا التَّأْوِيلَ الْمُعْتَبَرَ بِالشُّرُوطِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّ تَفْسِيرَ
الْإِسْتِوَاءِ بِالِاسْتِيْلَاءِ لَيْسَ فِيهِ مَا يُوهِمُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ ذَا وِلَايَةٍ مُطْلَقَةٍ عَلَى الْعَرْشِ ثُمَّ
صَارَتْ وِلَايَتُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقِيلَ اسْتَوَى، هَذَا وَهْمٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَهُوَ
الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ سُورَةُ الْأَنْعَامِ: الْآيَةُ ١٨، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُوهِمُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
وَأَنَّ الْعَرْشَ بِمَعْنَى الْمُلْكِ فَإِنَّهُ وَرَدَ كَذَلِكَ، وَذَهَبَ الْكَرَامِيَّةُ
وَالْمُجَسِّمَةُ إِلَى إِبْطَاتِ الْجِهَةِ (٣٧).

قَاهِرًا فَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ قَاهِرًا، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْإِسْتِيلَاءَ وَالْقَهْرَ يُفْهَمُ مِنْهُمَا غَالِبًا -
وَقِيَاسًا عَلَى الْمَخْلُوقِينَ فَقَطْ - أَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ سَبْقَ مُغَالِبَةٍ وَمُدَافَعَةٍ وَمَنْ كَانَ لَهُ الْقَهْرُ
وَالْإِسْتِيلَاءُ بَعْدَهَا فَهُوَ الظَّافِرُ، لَكِنَّهُمْ غَفَلُوا عَنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ الْقَهْرُ وَالْإِسْتِيلَاءُ
وَالْغَلْبَةُ الْمُطْلَقَةُ كُلُّهَا، فَإِنْ جَازَ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى
بِالْبَدِيهَةِ أَنْ يَكُونَ قَطْعِيَّ الثُّبُوتِ فِي حَقِّ اللَّهِ مَالِكِ الْمُلْكِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أُنْكَرَ اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَى بَعْضُ أَيْمَةِ اللُّغَةِ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي
اللُّغَةِ، وَالْإِمَامُ الرَّاعِبُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ مُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ قَالَ: وَمَتَى مَا عُذِّيَ
بَعْلَى اقْتَضَى مَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ. انْتَهَى، يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ (اسْتَوَى) يَأْتِي لَازِمًا (لِفَاعِلِهِ)
كَقَوْلِكَ: اسْتَوَى الطَّعَامُ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا لَكِنْ بِحَرْفِ الْحَرِّ كَقَوْلِكَ: اسْتَوَى
فُلَانٌ عَلَى الْمُلْكِ أَوْ عَلَى الْعِرَاقِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهَا دَائِمًا تَقْتَضِي مَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ مَتَى
عُدِّيَتْ بَعْلَى كَقَوْلِكَ: اسْتَوَيْتُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ، إِنَّمَا الْإِسْتِيلَاءُ مِنْ مَعَانِيهَا.

**وَالدَّلِيلُ الْقَاطِعُ فِي بَيَانِ بُطْلَانِ هَذِهِ الدَّعْوَى وَخُلُوقِهَا عَنِ الدَّلِيلِ هُوَ أَنَّهُ لَوْ فَرَضْنَا
بَلَدًا جَيْشُهَا نَائِمٌ وَدَخَلَهَا جَيْشٌ آخَرٌ وَاسْتَوَى عَلَيْهَا بِغَيْرِ سَيْفٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا بِأَذْنَى
ذَرَّةٍ مِنْ مُنَازَعَةٍ، أَكَانَ الْمَانِعُ يَقُولُ بَأْنٌ هَذَا لَا يُسَمَّى اسْتِيلَاءً لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ
يُنَازِعُوا، وَالرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى كَذَا مِنْ بَابِ أَوْلَى.**

(٣٧) وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْجِهَاتِ كُلَّهَا، وَمِنْ الضَّرُورِيَّاتِ الْعَقْلِيَّةِ أَنَّ الْخَلْقَ فِي
جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ السِّتِّ، وَيَسْتَحِيلُ كُلُّ هَذَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي فَرْضِ الْعَقْلِ شَيْئَانِ،

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

فإِذَا أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُ الْمُشَبَّهَةِ فِي جِهَةٍ بِمَسَافَةٍ لَهَا نِهَآيَةٌ أَوْ لَيْسَ لَهَا نِهَآيَةٌ، فَإِنْ قِيلَ لَهَا نِهَآيَةٌ فَهَذَا عَيْنُ الْكُفْرِ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا مَعْبُودَهُمْ مَحْدُودًا بِمَسَافَةٍ مَحْدُودَةٍ أَيْ لَهَا نِهَآيَةٌ، وَإِنْ قِيلَ بِمَسَافَةٍ لَا نِهَآيَةَ لَهَا فَهَذَا عَيْنُ الْكُفْرِ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِنَفْيِ الْإِلَهِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْقَوْلُ بِالْجِهَةِ كُفْرٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، حَاوَلْتُ إِيجَادَ مَخْرَجٍ، فَإِنَّ آخِرَ الْقَوْلِ أَنْ يُقَالَ كَمَا قُلْنَا الْآنَ: هَلْ بِمَسَافَةٍ مُتَنَاهِيَةٍ أَمْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَكِلَاهُمَا كُفْرٌ صَرِيحٌ، وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا: هَلِ الْقَائِلُ بِالْجِهَةِ عَبْدُ اللَّهِ أَمْ عَبْدٌ غَيْرُهُ، وَهَلْ مَا ظَنَّهُ الْقَائِلُ بِالْجِهَةِ صِفَةُ اللَّهِ الَّتِي هِيَ لَهُ وَحْدَهُ أَمْ هِيَ مِنْ صِفَاتِ خَلْقِهِ أَيْضًا وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، فَفِي الْحَالَيْنِ عَبْدٌ غَيْرُ اللَّهِ وَإِنْ سَمَّاهُ (اللَّهُ)، فَلَا تَكُنْ فِي رَيْبٍ مِنْ هَذَا، وَهَذَا الَّذِي نَقَلَ فِيهِ الْقَرَفِيُّ وَالْعِرَاقِيُّ وَمُلَا عَلِيُّ الْقَارِي عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ تَكْفِيرُ الْقَائِلِ بِالْجِهَةِ، وَهُوَ الْحَقُّ، وَالذَّلِيلُ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ قَوْلُ الْإِمَامِ السَّلَفِيِّ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فِي كِتَابِهِ (اعْتِقَادُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ) الصَّحِيفَةُ ١٦: (وَيَعْتَقِدُونَ جَوَازَ الرُّؤْيَا لِلَّهِ بِأَعْيُنِهِمْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ غَيْرِ تَجَسُّيمٍ وَلَا تَحْدِيدٍ). انتهى، أَيْ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَكُونُونَ فِي الْجَنَّةِ وَاللَّهُ غَيْرُ مَحْدُودٍ بِمَكَانٍ وَلَا جِهَةٍ، فَالسَّلَفُ لَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي اللَّهِ أَنَّهُ جِسْمٌ أَوْ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا الْكُفْرِ الشَّنِيعِ، وَمِثْلُهُ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ بِحَدٍّ وَلَا غَايَةٍ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ. انتهى، رَوَاهُ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ السُّنَنِ. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الْمَكَانِ وَالتَّجَسُّيمِ، فَالتَّجَسُّيمُ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ أَبَدًا، إِنَّمَا هُوَ عَقِيدَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَقَوْلُهُ (مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ) أَيْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ مَسَافَةٌ وَحَدٌّ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ السَّلَفِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي عَقِيدَةِ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

وما التشبيه للرحمن وجهًا فصن عن ذلك أصناف الأهالي

أهل السنة والجماعة: (ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر) وقال: (وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)، وهذه هي العقيدة التي من خالفها لا يكون ناجيًا من النار في الآخرة وقد تظافرت الأقوال على تكفير معتقد الجهة في حق الله تعالى، قال ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فصل الردة: - يكفر - بإثبات المكان لله تعالى فإن قال الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر وإن أراد المكان كفر وإن لم يكن له نية كفر عند الأكثر وهو الأصح وعليه الفتوى. انتهى بحروفيه ومثله في حاشية رد المختار لابن عابدين وغيره، ومعنى (إن لم يكن له نية) أنه إن أطلق الكلام وقال لا أدري، ماذا قصدت، ولم يقصد المكان وهو الكفر ولم يقصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار، والله تعالى أعلم.

وقال ابن كاتب النكجارية في شرحه (نور المعالي): أي لا يجوز منه تعالى الاستقرار على العرش أو في مكان أو في جهة ما، تعالى وتنزه عن ذلك، وهذا مذهبنا أهل الحق خلافاً للمجسمات القائلين بأن الله فوق العرش المعبرين عن الاستواء في الآية بالاستقرار، وأجاب أهل الحق أن المراد بالاستواء في النص الاستيلاء كما قال الشاعر: قد استوى بشر على العراق... من غير سيف ودم مهراق. انتهى

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
أَشَارَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ خِلَافًا لِلْمُشَبَّهَةِ فَإِنَّهُمْ
مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ^(٣٨).

دَلِيلُ أَهْلِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

نُكْتَةٌ: الرَّحْمَنُ اسْمٌ مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ،
فَإِنْ قُلْتَ قَدْ أُطْلِقَ فِي قَوْلِ بَنِي حَنِيفَةَ عَلَى مُسَيِّمَةِ الْكَذَّابِ: رَحْمَنُ
الْيَمَامَةِ، وَقَوْلِ شَاعِرِهِمْ: (وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا)
قُلْتَ: فَلَاوَلْ إِضَافَةٌ وَالثَّانِي دُعَاءُ^(٣٩)، وَالْمُخْتَصُّ الْمَعْرَفُ بِالْأَلِفِ
وَاللَّامِ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَمَّا جَوَابُ الزَّمْخَشَرِيِّ: فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ تَعْتَبَهُمْ، فَغَيْرُ
مُسْتَقِيمٍ^(٤٠).

^(٣٨) جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّفَاسِيرِ وَكُتِبَ اللَّغَةُ الْمُعْتَبَرَةُ كِتَابُ الْعُرُوسِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا

اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾. أَيُّ مَا وَصَفُوهُ حَقَّ صِفَتِهِ. انْتَهَى، وَالآيَةُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ ٩١.
^(٣٩) بِالْإِضَافَةِ أَيُّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى اسْمٍ مُخْتَصٍّ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: رَحْمَنُ الْيَمَامَةِ، أَمَّا الدُّعَاءُ
فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ افْتَضَى تَنْكِيرَهُ، كَقَوْلِكَ: عِشْ حَمِيدًا، دُمَ طَيْبًا وَهَكَذَا، وَالتَّنْكِيرُ اسْمٌ
شَائِعٌ فِي جِنْسِهِ، فَخَرَجَ اسْمُ اللَّهِ الْخَاصُّ الْمَعْرَفُ بِآلَةِ التَّعْرِيفِ (ال) وَهُوَ اسْمُهُ
تَعَالَى: الرَّحْمَنُ، وَلَمْ نَعْلَمْ عِنْدَ التَّحْقِيقِ مُخَالَفًا فِي عَدَمِ جَوَازِ تَسْمِيَةِ غَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وَلَمْ
يَجِئْ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ نَسْمَعْ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ تَسْمَى أَوْ وَصِفَ بِأَنَّهُ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

رَحْمَنُ، لا مُنْكَرًا (رَحْمَنُ) ولا مُعَرِّفًا (الرَّحْمَنُ)، وهؤلاء المُعَانِدُونَ شَذُّوا شَرْعًا وَلُغَةً، وفي لسانِ الْعَرَبِ نَقْلًا عَنِ الْأَزْهَرِيِّ: وَرَحْمَنُ أُبْلَغُ مِنْ رَحِيمٍ، وَالرَّحِيمُ يُوصَفُ بِهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى فَيُقَالُ رَجُلٌ رَحِيمٌ وَلَا يُقَالُ رَحْمَنٌ، وَكَانَ مُسَيِّمَةُ الْكَذَّابُ يُقَالُ لَهُ رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ. انتهى، ثم قال: ولا يجوز أن يُقَالَ رَحْمَنُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. انتهى

قُلْتُ: فَهَذَا الْقَوْلُ أَحْسَنُ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هُنَا مِنْ حَيْثُ إِيْهَامُهُ أَنَّ الْمَنْعَ فَقَطْ فِي الْمَعْرِفِ، بَلْ كَمَا رَأَيْتَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى (رَحْمَنُ) أَوْ (الرَّحْمَنُ) إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: ١١٠، أَوْضَحَ وَأَسْطَعُ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَكَمَا أَنَّ مَنْ سَمَّى نَفْسَهُ (اللَّهُ) كَفَرَ، فَكَذَا مَنْ سَمَّى نَفْسَهُ (الرَّحْمَنُ) كَفَرَ، دُونَ أَدْنَى رَيْبٍ أَوْ شَكٍّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

تَنْبِيْهٌ: قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي دُعَاءٌ) أَيُّ أَنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ الدُّعَاءَ بِقَوْلِهِ: (لَا زِلْتَ رَحْمَانًا) كَمَا أَنَّكَ تَدْعُو لِعَزِيْزٍ بِالتَّوْفِيقِ فَتَقُولُ لَهُ: لَا زِلْتَ مُوَفَّقًا. (٤٠) قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبُرْهَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ اسْتِدْرَاكًا عَلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ:

وَرَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ التَّعْنَتَ لَا يَدْفَعُ وَقُوعَ إِطْلَاقِهِمْ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ السَّبَبَ الْحَامِلَ لَهُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِنَّمَا الْجَوَابُ: أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الرَّحْمَنَ الْمَعْرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلُوهُ مُضَافًا وَمُنْكَرًا، وَكَلَامُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، وَأَجَابَ ابْنُ مَالِكٍ بِأَنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ: لَا زِلْتَ ذَا رَحْمَةٍ، وَلَمْ يُرِدْ بِالِاسْمِ الْمُسْتَعْمَلِ بِالْعَلْبَةِ. انتهى كلامُ الْإِمَامِ الزَّرْكَشِيِّ.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

ولا يمضي على الديان وقت وأحوال وأزمان بحال*

وقال السمين الحلبي في الدرر المصون: ولا يلتفت لقوله: لا زلت رحماً
لشدوذه. انتهى

قلت: وجواب الإمام ابن مالك وجيه جداً، والمراد بالعلبة أنه غلب استعماله
في حق الله تعالى وصار خاصاً به عز وجل، فإذا قلت: الرحمن فلا يراد به إلا الله
تعالى، كقول العرب: الصعق، يريدون به امرأ مخصوصاً، وهو في الأصل كما قال
سيدنا سيويه: الصعق صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى
صار بمنزلة زيد وعمرو علماً. انتهى، يعني إذا غشي عليه وذهب عقله من صوت
شديد يسمعه.

والعلبة في الاستعمال هي للصعق الكلابي أحد فرسان العرب سمي بذلك لأنه أصابته
صاعقة، وقيل سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأموه أي أصابوا أم رأسه
وهي مجتمع الدماغ، فكان إذا سمع الصوت الشديد صعق فذهب عقله، أما
الزمخشري فإنه بين سبب قولهم، وهو المبالغة في الكفر والمعاداة بعد تحدد
الإسلام، وعند بعضهم يتجه كلامه بأنهم خالفوا لغتهم واخترعوا له هذا الاسم عناداً
فلم يكن حجة، وهو أيضاً وجيه، والله تعالى أعلم وأحكم.

*** تنبيه:** اعترض العلامة ابن كاتب الينكجري (أي الإنكشارية) وكانوا مجاهدي
السلطنة العثمانية على قرون عدة وكان لهم اليد الطولى في فتح البلاد وهم الذين
لاقوا أهوال فتح القسطنطينية - إسطنبول - إلى أن تم النصر الإلهي الكبير
المبارك في (نور المعالي) على قوله: (بحال) فقال: وقوله (بحال) مستدرك بل

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِزَمَانِيٍّ^(٤١) بَلْ هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَلَزِمَ
أَنْ يَكُونَ حَالًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ.

تَنْبِيْهُ: الزَّمَانُ حَدُّهُ الْآنُ السَّيَّالُ^(٤٢)، وَقِيلَ مِقْدَارُ حَرَكَةِ الْفَلَكَ
الْأَعْظَمِ^(٤٣)، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فَقِيلَ: جَوْهَرٌ، وَقِيلَ: عَرْضٌ.

مُعَيَّرٌ لِلْمَعْنَى، إِذْ لَوْ قِيلَ إِنَّهُ لَا يَمْضِي عَلَيْهِ حَالٌ فِي حَالٍ تُؤْهِمُ أَنْ لَهُ حَالًا، فَثَبَّتَ
الْحَالُ فِي حَالِ التَّنْفِي فِيْلَزِمُ التَّنَاقُضُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُضَافَ الْحَالُ إِلَى مَا سِوَى
الْجَلَالِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى. انتهى

قُلْتُ: اعْتَرَضَهُ فِي مَحَلِّهِ وَصَائِبٌ، إِنَّمَا مُرَادُ النَّاطِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بَوَاجِهِ مِنْ
الْوُجُوهِ)، وَإِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى قَطْعًا، وَلَوْ قَالَ: (وَلَا يَقْضِي لَهُ عَقْلٌ بِحَالٍ)
لَكَانَ أَحْسَنَ، أَيْ لَا يَقْبَلُ الْعَقْلُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ حَالٌ، وَمَا لَا يَصِحُّ عَقْلًا لَا يَصِحُّ شَرْعًا.
(٤١) نَقَلَهَا عَنْهُ مُلَا عَلِيٍّ الْقَارِي فِي ضَوْءِ الْمَعَالِي: وَقَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ لَيْسَ سَبْحَانَهُ
بِزَمَانِيٍّ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ حَالًا فِي الْحَوَادِثِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْأُمُكِنَةَ
وَالْأَزْمِنَةَ وَالْأَحْوَالَ الْمُخْتَلِفَةَ، وَكَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ.... ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ بَرَهْنَا
أَنْ لَا قَدِيمَ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ. انتهى

(٤٢) هَذِهِ عِبَارَةُ الْمَنْطِقِيِّينَ وَمَعْنَاهَا الْجَارِي الْمُتَجَدِّدُ، وَعَلَى الْخِلَافِ فِي تَعْرِيفِ
الزَّمَانِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، فَالَّذِي يَقُولُهُ اللَّغَوِيُّونَ إِنَّ الزَّمَانَ يُطْلَقُ عَلَى قَلِيلِ الْوَقْتِ وَكَثِيرِهِ،
وَالْمُدَّةُ كَمَا قَالَ الْعَسْكَرِيُّ فِي الْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ أَطْوَلُ مِنَ الزَّمَانِ اصْطِلَاحًا، مَعَ تَفْصِيلِ
طَوِيلٍ يُرَاجَعُ فِي مَظَانِهِ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَمُسْتَغْنٍ إِلَهِي عَنْ نِسَاءٍ ﴿٤٣﴾ وَأَوْلَادٍ إِنَاثٍ أَوْ رِجَالٍ﴾

هَذَا الْبَيْتُ مَسْوُوقٌ لِلرَّدِّ عَلَى النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ فِي إِثْبَاتِ الزَّوْجَةِ وَالْإِبْنِ وَالْبَنَاتِ مِنْ مَرْيَمَ وَعِيسَى وَالْمَلَائِكَةِ^(٤٤).

(٤٣) عِنْدَ مَنْ يُسَمُّوْنَهُمُ الْحُكَمَاءَ، وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ نَقْلًا عَنْ تَعَارِيفِ الْمُنَاوِي: الزَّمَانُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: مُتَجَدِّدٌ مَعْلُومٌ يُقَدَّرُ بِهِ مُتَجَدِّدٌ آخَرُ مَوْهُومٌ، كَقَوْلِكَ إِتَيْكَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنَّ طُلُوعَهَا مَعْلُومٌ وَمَجِيئُهُ - أَيِ الْآتِي - مَوْهُومٌ فَإِذَا قُرِنَ الْمَوْهُومُ بِالْمَعْلُومِ زَالَ الْإِيهَامُ. انْتَهَى، وَالْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ لِلْعَسْكَرِيِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

(٤٤) وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْبُوصَيْرِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ فِي قَصِيدَتِهِ الْفَاحِرَةِ (ذُخْرُ الْمَعَادِ فِي مَعَارِضَةِ بَائِتِ سُعَادٍ) وَفِيهَا يَقُولُ:

وَأَخْسَرُ النَّاسِ مَنْ كَانَتْ عَقِيدَتُهُ فِي طَيْهَا لِنُشُورِ الْخَلْقِ تَعْطِيلُ
وَأُمَّةٌ تَعْبُدُ الْأَوْثَانَ قَدْ نُصِبَتْ لَهَا التَّصَاوِيرُ يَوْمًا وَالتَّمَاثِيلُ
وَأُمَّةٌ ذَهَبَتْ لِلْعَجَلِ عَابِدَةٌ فَنَالَهَا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ تَعْجِيلُ
وَأُمَّةٌ زَعَمَتْ أَنَّ الْمَسِيحَ لَهَا رَبٌّ غَدَا وَهُوَ مَصْلُوبٌ وَمَقْتُولُ
فَنَلَّثَتْ وَاحِدًا فَرْدًا تُوجِّدُهُ وَلِلْبَصَائِرِ كَالْأَبْصَارِ تَخْيِيلُ
تَبَارَكَ اللَّهُ عَمَّا قَالِ جَاحِدُهُ وَجَاحِدُ الْحَقِّ عِنْدَ النَّصْرِ مَخْذُولُ

يَعْنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مِنْ تَنَاقُضِ النَّصَارَى الْعَجِيبِ أَهْمُ زَعَمُوا نَبِيَّ اللَّهِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَهًا وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ صُلِبَ وَقُتِلَ، وَلَا يَعْتَقِدُونَ كَالْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ لَمْ يُصْلَبْ وَلَمْ يُقْتَلْ بَلْ شَبَّهَ لَهُمْ وَرَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ، وَيَا عَجَبًا كَيْفَ يَكُونُ إِلَهًا وَيُقْتَلُ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
الْوَلَدُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى حَقِيقَةً^(٤٥)، وَيُطْلَقُ عَلَى وَلَدِ الْإِبْنِ
لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ حَقِيقَةً وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَجَازًا.

﴿كَذَا عَنْ كُلِّ ذِي عَوْنٍ وَنَصْرِ﴾ ﴿تَفَرَّدَ ذُو الْجَلَالِ وَذُو الْمَعَالِي﴾
فِي هَذَا الْبَيْتِ رَدُّ عَلَى النَّصَارَى وَالشَّوَيْيَةِ^(٤٦) وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ^(٤٧)، وَكَانَ
هَؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ ثُمَّ اتَّخَذُوا لِكُلِّ صُورَةٍ.

بِرَعْمِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلُوهُ إِلَهًا اسْتِقْلَالًا بَلْ إِلَهًا بِالتَّبَعِيَّةِ بَأَنَّهُ ابْنُ اللَّهِ بِزَعْمِهِمْ،
وَهَذَا بَطْلَانُهُ أَيْضًا وَاضِحٌ، فَإِنَّ الْوَلَدَ مِنْ جِنْسِ الْوَالِدِ، وَلَمْ يُسْمَعْ أَنَّ شَجَرَةً وَلَدَتْ
أَرْبَابًا، وَنَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَشَرٌ وَلَدَتْهُ السَّيِّدَةُ الطَّاهِرَةُ مَرْيَمُ عَلَيْهَا
السَّلَامُ، وَلَيْسَ اللَّهُ قِطْعًا مِنْ جِنْسِ الْبَشَرِ كَعِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَبَطَلَ
مُسْتَنْدُهُمْ، وَكَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْبُوصَيْرِيُّ فَإِنَّ الْبَصَائِرَ أَيْ الْقُلُوبَ تَتَأَثَّرُ بِالتَّخْيِيلِ وَالْوَهْمِ
كَالْأَبْصَارِ الَّتِي تَتَأَثَّرُ بِتَخْيِيلِ السَّحْرِ وَغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ خِلَافُ الْوَاقِعِ وَالْمَقْبُولِ عَقْلًا وَنَقْلًا
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

^(٤٥) وَيُقَالُ وَلَدٌ وَلَدٌ لُغَةً أَيْضًا، كَعَرَبٍ وَعَرَبٍ وَعَجَمٍ وَعُجَمٍ، قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: وَهُوَ
يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. انْتَهَى

^(٤٦) قَالَ مُلَّا عَلِيُّ الْقَارِي فِي ضَوْءِ الْمَعَالِي: وَالْمُرَادُ بِالْوَثْنِيَّةِ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَبِالشَّوَيْيَةِ
الْمَجْهُوسُ الْقَائِلُونَ بِالْإِهْنِ اثْنَيْنِ. انْتَهَى، أَيْ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَلَا يَزَالُ عِنْدَهُمُ الصِّرَاعُ
بَيْنَهُمَا قَائِمًا، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

فائدة: (ذو) اسمٌ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَلَا يُضَافُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ^(٤٨)، وَهَلْ هُوَ أَبْلَغُ مِنْ (صَاحِبٍ) أَوْ الْعَكْسُ، ذَهَبَ السُّهَيْلِيُّ إِلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْحَقُّ بِدَلِيلِ إِضَافَتِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٤٩).

^(٤٧) وَعَلَى مَنْ يَنْسُبُ لِلَّهِ مُعِينًا مِنْ مَلَائِكَةٍ وَغَيْرِهِمْ، وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَى هَذَا الْكُفْرِ الْآيَةُ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ٩٧، فَالَّذِي لَهُ أَعْوَانٌ لَا يَكُونُ مُسْتَعِينًا، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيلُ بِالْفِعْلِ وَحْدَهُ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ.
^(٤٨) الْأَجْنَاسُ كَالْمَالِ وَالْعِلْمِ وَهَكَذَا، تَقُولُ زَيْدٌ ذُو مَالٍ وَعِلْمٍ، أَمَّا قَوْلُهُ (وَلَا يُضَافُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ) فَوَاضِحٌ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: (ذُوهُ أَوْ ذُوهُمْ) كَمَا تَقُولُ (صَاحِبُهُ أَوْ صَاحِبُهُمْ)، وَفِي نُسْخَةٍ: (وَلَا يُضَافُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ) وَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنْ صَحَّ فَالْمُرَادُ أَسْمَاءُ الْأَعْلَامِ فَلَا تَقُولُ ذُو زَيْدٍ كَمَا تَقُولُ صَاحِبُ زَيْدٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَا يَدُلُّ عَلَى مُفْرَدٍ كَالضَّرْبَةِ نَحْوَ: زَيْدٌ ذُو قَبْضَةٍ قَوِيَّةٍ، فَإِنَّ هَذَا يُقَالُ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ النَّحْمُ ٦، أَيُّ ذُو قُوَّةٍ، فَهَذَا لَيْسَ مُرَادَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هُنَا، وَالْمُضَافُ إِلَيْهَا يَكُونُ مُعَرَّفًا وَمُنْكَرًا (ذُو مَالٍ) وَ(ذُو الْمَالِ).

^(٤٩) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ الْبَقَرَةُ ١٠٥، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ الْأَنْعَامُ ١٣٣.

﴿*﴾ نُسخة العلامة ابن كاتب النكجریة فیها بیت زائد وهو:

﴿وَلَمْ يَحْلُلْ بِذَاتِ الْعَبْدِ رَبِّي﴾ ﴿*﴾ وَلَمْ يُوصَفْ بِظُلْمٍ فِي فِعَالٍ ﴿*﴾

وَقَالَ فِي شَرْحِهِ (نُورِ الْمَعَالِي) مَا نَصَّهُ: (وَلَمْ يَحْلُلْ بِذَاتِ الْعَبْدِ) أَيِ الْمَخْلُوقِ (رَبِّي) لِأَنَّ الْحَالَ يُحَاطُ بِهِ وَمُحْتَاجٌ لِمَا حَلَّ فِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ خَلْقِ الْمَحَلِّ كَانَ بِدُونِ مَحَلٍّ يَحُلُّ فِيهِ، فَهُوَ كَمَا كَانَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْحُلُولِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَرْبَابِ الْعُقُولِ، وَقَالَتِ الْحُلُولِيَّةُ: يَحُلُّ فِي ذَاتِ الْعَبْدِ وَهُوَ بَاطِلٌ لِلزُّومِ تَحْزِيئِ الْوَاجِبِ - الْوُجُودِ - تَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوءًا كَبِيرًا. (وَلَمْ يُوصَفْ) اللَّهُ تَعَالَى (بِظُلْمٍ فِي فِعَالٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ﴿فُصِّلَتْ ٤٦﴾، وَلَئِنَّهُ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الْعَدْلِ فَلَوْ وَصَفْنَاهُ بِصِفَةِ الظُّلْمِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ أَوْ تُسَلَبَ صِفَةُ الْعَدْلِ ثُمَّ يُوصَفُ بِصِفَةِ الظُّلْمِ، فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَ الصِّدْقَيْنِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَفِي الثَّانِي يَلْزَمُ التَّغْيِيرُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ أَيْضًا.

فَرَعٌ: وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لآخر: اللَّهُ يَظْلِمُكَ كَمَا ظَلَمْتَنِي فَإِنَّهُ يَكْفُرُ لِمُخَالَفَتِهِ نَصَّ الْقُرْآنِ، وَالنَّاسُ عَنْ هَذَا فِي غَفْلَةٍ وَنِسْيَانٍ، كَذَا حَرَّرَنَاهُ فِي ضَوْءِ اللَّالِي. انْتَهَى كَلَامُهُ وَلِلَّهِ دَرُهُ مَا أَحْسَنَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قُلْتُ: نَعَمْ، يَكْفُرُ إِذَا قَالَ لَهُ ابْتِدَاءً (اللَّهُ يَظْلِمُكَ) أَمَّا هُنَا فَفِي قَوْلِهِ (كَمَا ظَلَمْتَنِي) مُشَاكَلَةٌ وَاضِحَةٌ تَمْنَعُ تَكْفِيرَهُ إِذَا فَهِمَ مِنَ الْعِبَارَةِ (اللَّهُ يَنْتَقِمُ مِنْكَ عَلَى ظُلْمِكَ لِي)، فَهَذَا يَمْنَعُ تَكْفِيرَهُ لَكِنَّهُ وَقَعَ فِي ذَنْبٍ كَبِيرٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
﴿يُمِيتُ الْخَلْقَ طُرًّا ثُمَّ يُحْيِي﴾ وَيَجْزِيهِمْ عَلَى وَفْقِ الْخِصَالِ ﴿٥٠﴾
تَخْرِيبُ الْعَالَمِ ﴿٥١﴾ حَقٌّ وَإِعَادَتُهُ كَذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ ﴿٥٢﴾، وَذَهَبَ
الْفَلَا سِفَةً وَبَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى إنْكَارِهِ.

﴿وَمَكُرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ سُورَةُ عَالِ عِمْرَانَ: الْآيَةُ ٥٤، أَيُّ هُمْ مَكُرُوا وَاللَّهُ
عَاقِبُهُمْ عَلَى مَكْرِهِمْ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُونَ كَالطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ.
﴿٥٠﴾ فِي بَعْضِ النُّسخِ (طُرًّا) بَدَلُ قَهْرًا، وَالْأَكْثَرُ (قَهْرًا)، وَمَعْنَى (عَلَى وَفْقِ الْخِصَالِ)
مَأْخُودٌ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ﴿٨﴾ سُورَةُ الزَّلْزَلَةِ.

﴿٥١﴾ الْخَرَابُ ضِدُّ الْعُمْرَانِ، هَذَا مَعْنَاهُ لُغَةً، وَعَبَّرَ بِهِ لِيَشْمَلَ الْمَوْتَ وَغَيْرَهُ، لِأَنَّ الْمَوْتَ
لَيْسَ لِكُلِّ الْخَلْقِ، بَلْ لِمَنْ يَصْلُحُ لِلْمَوْتِ وَهُوَ ذُو الرُّوحِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِتَخْرِيبِ الْعَالَمِ
كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ، فَإِنَّ الْعَرْشَ مِنَ الْعَالَمِ، إِنَّمَا الْمُرَادُ عَالَمُ الدُّنْيَا، عَلَى قَوْلِهِمْ
(الْعَالَمُونَ) جَمْعُ عَالَمٍ مُلْحَقٌ بِجَمْعِ السَّلَامَةِ تَغْلِيْبًا لِلْعُقُلَاءِ.
﴿٥٢﴾ وَإِنْكَارُهُ كُفْرٌ قَطْعًا كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي طَرَحِ التَّشْرِيبِ، وَقَالَ النَّوْبِيُّ:
وَقَدْ أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ مِنَ الْقَوْلِ بِتَخْرِيبِ الْعَالَمِ وَإِعَادَتِهِ،
وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يُهْمَلُ، بَلْ يُحْشَرُ وَيُحْيَى لَا مَحَالَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَغِيرًا
كَانَ أَوْ كَبِيرًا ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى مُؤْمِنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَكَذَا تُحْشَرُ الْجِنَّ وَالْبَهَائِمُ
وَالطُّيُورُ وَالْحَشَرَاتُ ﴿وَمِمَّنْ دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي
الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ سُورَةُ الْأَنْعَامِ: الْآيَةُ ٣٨. انْتَهَى، كَذَا فِي نُحْفَةٍ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى إِثْبَاتِهِ بِمَعْنَى جَمْعِ مَا تَفَرَّقَ لَا بِمَعْنَى
إِعَادَةِ الْمَعْدُومِ^(٥٣).

الأعالي، ومثله في نفيس الرياض، وقوله: (وَالشَّيَاطِينُ) أَيِ كُفَّارِ الْجِنِّ خَصَّصَهُمْ
بِالذِّكْرِ بَعْدَ (الْجِنِّ) لِتَأْكِيدِ حَشَرِهِمْ.
(٥٣) بِمَعْنَى إِعَادَةِ الْجَسَدِ بَعْدَ جَمْعِ مَا تَفَرَّقَ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَهِيَ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَهُمْ وَمَا ذَهَبَ
إِلَيْهِ هَذَا الْبَعْضُ خِلَافَ الْجُمْهُورِ، فَبَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ فَسَّرَ الإِعَادَةَ بِأَنَّهَا جَمْعُ الْأَجْزَاءِ
الَّتِي عُدِمَتْ بِمَعْنَى أَنَّهَا هَلَكَتْ وَزَالَتْ وَلَوْ كَانَ زَوَالُهَا بِاسْتِحَالَتِهَا إِلَى مَادَّةٍ أُخْرَى،
فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا أُحْرِقَ وَذُرَّ رَمَادُهُ فِي الرِّيحِ، فَاللَّهُ يَعْلَمُ هَذِهِ الْأَجْزَاءُ أَيْنَ هِيَ وَإِلَى مَا
صَارَتْ إِلَيْهِ فَيَأْمُرُهَا فَتَجْتَمِعُ، وَالْمُؤَيَّدُ بِالنُّصُوصِ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الشَّرْحِ أَنَّهُ يُعَادُ
وَإِنْ انْعَدَمَ، فَكَمَا صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ الْأَوَّلُ يَصِحُّ الثَّانِي، لَأَنَّ الإِعَادَةَ ابْتِدَاءً ثَانٍ، وَهُوَ الْحَقُّ
لِلدَّلَةِ كَثِيرَةٍ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ سُورَةُ الْأَعْرَافِ: الْآيَةُ ٢٩، فَإِنَّهُ
مُطْلَقٌ فِي الإِعَادَةِ، وَالْآيَةُ مُصَدَّرَةٌ بِحَرْفِ الْكَافِ وَهُوَ لِلتَّشْبِيهِ بِمَعْنَى الْمِثْلِ، وَإِعَادَتُهُ
بَعْدَ عَدَمِهِ حَقٌّ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذَا إِنْ أَكَلَتْهُ السِّبَاغُ أَوْ احْتَرَقَ كُلُّهُ وَذُرَّ
فِي الرِّيحِ، وَكَذَا إِنْ أَكَلَهُ إِنْسَانٌ آخَرُ، اللَّهُ تَعَالَى يُعِيدُهُ، يُعِيدُ الْأَجْزَاءَ الْأَصْلِيَّةَ وَهِيَ
الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا الْبَقَاءُ مِنْ أَوَّلِ الْعُمُرِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى عَجَبِ الذَّنْبِ وَهُوَ الَّذِي لَا
يَبْلَى فِي ابْنِ آدَمَ وَمَكَانُهُ فِي أَسْفَلِ الظُّهْرِ.
وَقِيلَ يُتَوَقَّفُ فِيهِ أَيُّ هَلْ هُوَ إِعَادَةٌ عَنْ عَدَمٍ أَوْ تَفْرِيقٍ، فَصَارَتْ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

الأول: قول بإعادة عين الجسم بعد انعدامه انعداماً محضاً وهو الحق وقول الجمهور.

الثاني: قول بإعادة عين الجسم بمعنى إعادة أجزائه التي تفرقت تفريقاً محضاً وهو المرجوح.

الثالث: قول بإعادة عين الجسم، مع الوقف في الكيفية، ونصره السعد التفتازاني وغيره.

وقال الصفاقسي في تقريب البعيد: وعلى الثلاثة فلا بد من الإعادة لعين هذا الجسد، لتجزي كل نفس بما كسبت. انتهى، وأمر الإعادة هذا مجمع عليه ففي شرح اللقاني على جوهره التوحيد: هذا كله ثابت بالكتاب والسنة وإجماع السلف. انتهى والخلاصة كما قال التفراوي في الفواكه الدواني: والحاصل أن المعاد بمعنى العود الجسماني والروحاني مما أجمع عليه المسلمون، فيعدم الله الذوات ثم يعيدها للأجزاء، ولكن اختلف القائلون بالمعاد الجسماني في معناه فالصحيح وعليه الأكثر أن الله يعدم الذوات بالكلية ثم يعيدها، وقيل: يفرق الأجزاء الأصلية ثم يركبها مرة أخرى. انتهى

وعدمه هو خلوصه من شائبة الوجود، وتفرق الأجزاء خلوصها من شائبة اتصال جزئين فأكثر.

أما الكرامية فقالوا بعدم جواز إعادة المعدوم، ونقل الإمام أبو منصور البغدادي في أصول الدين إجماع الأمة على تكفيرهم، فيكونون بهذا وافقوا بعض أهل السنة في القول بجمع ما تفرق وزادوا عليه أنه لا يجوز إعادة المعدوم يعني أنه غير مقدور لله

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَنْبِيْهٌ: الْمَوْتُ قِيلَ هُوَ عَدَمُ الْحَيَاةِ^(٥٤)، وَهُوَ عِنْدَ الْأَطِبَّاءِ وَقُوفُ
الْعَادَةِ^(٥٥)، وَقِيلَ فَنَاءُ الْحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ^(٥٦).

تَعَالَى وَهَذَا كُفْرٌ إِجْمَاعًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ
عَلَيْهِ﴾ سُورَةُ الرُّومِ: الْآيَةُ ٢٧، فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْأَخْذِ بِظَاهِرِ كَلَامِ مُلَّا عَلِيِّ الْقَارِي
بِجَعْلِهِمَا وَاحِدًا، حَيْثُ قَالَ: إِنَّ الْكِرَامِيَّةَ قَالُوا بِجَمْعٍ مَا تَفَرَّقَ وَنَسَبَهُ ابْنُ جَمَاعَةَ إِلَى
بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ. انْتَهَى، فَتَنَّبَهُ، وَنَقَلَ النَّيْسَابُورِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى هَذَا التَّنْظِيمِ اتِّفَاقَ أَهْلِ
السُّنَّةِ عَلَى جَوَازِ إِعَادَةِ الْمَعْدُومِ.

وَكَذَا يَنْبَغِي الْحَذَرُ مِنْ نِسْبَةِ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى سَيِّدِنَا الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ التَّابِعِي الْجَلِيلِ وَحَاشَى مَقَامَهُ الْجَلِيلَ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ هَذَا الْكُفْرُ، فَإِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ
فِي كِتَابِ الْكَلِّيَّاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْكَفَوِيِّ أَحَدِ قُضَاةِ الْأَحْنَافِ مُحَرِّفًا، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ
أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ، وَوَافَقَهُ أَيْضًا مُحَمَّدُ الْخَوَارِزْمِيُّ الْمُعْتَرِلِيُّ، نَصَّ
عَلَى هَذَا النَّيْسَابُورِيُّ فِي عُقُودِ اللَّالِي.

^(٥٤) فِي نُسْخَةٍ زِيَادَةٍ: (وَقِيلَ ضِدُّهَا) وَالْمَعْنَى إِبْثَاتُ وُجُودِ الْمَوْتِ مُقَابِلَ الْحَيَاةِ، لَا
بِمَعْنَى انْعِدَامِ الْحَيَاةِ فَقَطْ، وَفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، هَلِ الْمَوْتُ وَجُودِيٌّ أَمْ
عَدَمِيٌّ، وَمَعْنَى عَدَمِيٍّ أَنَّ الْمَوْتَ هُوَ انْقِطَاعُ مَدَدِ الْحَيَاةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ هَذَا الْمَدَدُ مَاتَ
الْمَرْءُ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ وَجُودِيٌّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ سُورَةُ
الْمُلْكِ: الْآيَةُ ٢، وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ عَدَمِيٌّ قَالُوا بِأَنَّ مَعْنَى خَلَقَ قَدَّرَ، وَهُوَ صَحِيحٌ لُغَةً،

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ لِأَهْلِ الْخَيْرِ جَنَّاتٌ وَنُعْمَى ﴾ وَلِلْكَافَرِ أَذْرَاكُ النَّكَالِ ﴿

يُشِيرُ إِلَى حَالَتِي الْمُجَازَاةِ: لِأَهْلِ الطَّاعَةِ النَّعِيمُ، وَالتَّعْذِيبُ لِأَهْلِ الشَّقَاوَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَفْضُلٌ وَعَدْلٌ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ.

تَنْبِيْهٌ: يُقَالُ فِي الْجَنَّةِ دَرَجَاتٌ، وَفِي النَّارِ دَرَكَاتٌ^(٥٧).

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي الصِّحَاحِ: الْخَلْقُ: التَّقْدِيرُ. وَنَحْنُ نَقُولُ بِأَنَّ الْمَوْتَ مَخْلُوقٌ كَمَا هِيَ الْحَيَاةُ مَخْلُوقَةٌ، وَهُوَ الْحَقُّ بَعِيْنُهُ.

^(٥٥) فِي نُسْخَةٍ (وَفَوْقَ الْعَادَةِ) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَهِيَ مُحَرَّفَةٌ، وَعَرَفُوهُ أَنَّهُ وَقُوفُ الْعَادَةِ، أَمَّا اشْتِرَاطُ وَقُوفِ الْحَرَكَةِ الْعَادِيَّةِ، فَلَأَنَّ الْحَيَوَانَ قَدْ يَتَحَرَّكُ حَرَكَةً اخْتِلَاجِيَّةً تَنْتَفِضُ بِهَا أَعْضَاؤُهُ بَعْدَ خُرُوجِ الرُّوحِ وَلَيْسَتْ عَادِيَّةً مِنْ عِلَامَاتِ الْحَيَاةِ، وَالزَّبَقُ يَتَحَرَّكُ بِلَا رُوحٍ وَلَيْسَتْ حَرَكَتُهُ عَادِيَّةً عَلَامَةً عَلَى وُجُودِ الْحَيَاةِ.

^(٥٦) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ عِنْدَهُمْ نَوْعَانِ كَمَا عَرَفَهُ ابْنُ سِينَا وَمَعْنَاهُ: مَوْتُ بَفَنَاءِ الْحَرَارَةِ الْعَرِيزِيَّةِ بِسَيْطَرَةِ الرُّطُوبَةِ الْبُلْعَمِيَّةِ وَهُوَ الْمَوْتُ الْعَادِيُّ، وَمَوْتُ اخْتِرَامٍ، أَيُّ بِأَنَّ تَخْتَرَمَهُ الْمَنِيَّةُ كَمَوْتِ الْفَجَاءَةِ، قَالَ ابْنُ سِينَا: وَكِلَاهُمَا أَجَلُ الْمَرءِ. انْتَهَى، فَلَمْ يُخَالَفْنَا، إِنَّمَا الْقَائِلُونَ بِالْأَجَلَيْنِ هُمُ الْمُعْتَزَلَةُ الضَّالَّةُ، فَقَالُوا: مَنْ قُتِلَ فَقَتَلَهُ أَجَلُهُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْتَلَ لَعَاشَ إِلَى أَجَلِهِ الثَّانِي وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾

﴿ سُورَةُ الْأَعْرَافِ: الْآيَةُ ٣٤.

^(٥٧) أَوْ أَذْرَاكُ جَمْعُ دَرَكٍ وَدَرَكٍ أَقْصَى الْقَعْرِ، قَالَ صَاحِبُ الْمُنْفَرَجَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
نُكْتَةٌ: هَلِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ أَمْ لَا، فِيهِ خِلَافٌ: الْأَوَّلُ
هُوَ الْحَقُّ^(٥٨).

وَهَلِ الْجَنَّةُ فِي الْأَرْضِ أَمْ فِي السَّمَاءِ، فِيهِ خِلَافٌ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْجَنَّةَ فِي
السَّمَاءِ، وَأَنَّ النَّارَ فِي الْأَرْضِ^(٥٩).

﴿وَالْخَلْقُ جَمِيعًا فِي يَدِهِ﴾ فَذُوو سَعَةٍ وَذُوو حَرَجٍ ﴿
وَنَزُّوْلُهُمْ وَطُلُوعُهُمْ﴾ فَعَلَى دَرَكٍ وَعَلَى دَرَجٍ ﴿

تَنْبِيهُ: اخْتَلَفَتِ النُّسخُ فِي (أَدْرَاكِ)، فَمِنْهَا بِكَسْرِ الهمزة (إِدْرَاكِ)، أَيِ لُحُوقٍ،
وَالْمَعْنَى أَنَّ الْكُفَّارَ يُدْرِكُونَ النَّكَالَ فِي الْآخِرَةِ، وَهُوَ حَظُّهُمْ مِنْهَا أَجَارَنَا اللَّهُ ءَامِينَ،
وَقَالَ النَّيْسَابُورِيُّ فِي عُقُودِ اللَّائِي: أَيِ لِلْكَفَّارِ إِدْرَاكِ الْعُقُوبَةِ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ. انتهى
^(٥٨) الْمُخَالَفُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ هُمُ الْمُعْتَزِلَةُ، فَكَانَ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ، حَتَّى لَا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ
أَهْلَ السُّنَّةِ اخْتَلَفُوا، وَلَا عِبْرَةَ بِالْمُعْتَزِلَةِ قَطْعًا، إِنَّمَا إِذَا ذُكِرُوا فِي كُتُبِ الْكَلَامِ فَلِيَّانِ
الْخِلَافِ مَعَ أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَمْ يُكْفِرْهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْكِرُوهُمَا
إِنَّمَا أَنْكَرُوا وَجُودَهُمَا الْآنَ، قَوْمٌ ضَالُّونَ.

^(٥٩) لَا يَنْبَغِي الْإِلْتِفَاتُ إِلَى كَوْنِ الْجَنَّةِ لَيْسَتْ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ ١٤ ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ ﴿سُورَةُ النَّجْمِ: الْآيَتَيْنِ ١٤-١٥﴾، وَقَدْ
قِيلَ بِالتَّفْوِيزِ وَنَصَرَهُ جَمَاعَةٌ لَكِنْ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا فِي الْأَرْضِ، وَقَدْ قَالَ السَّعْدُ
التَّفْتَازَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ: وَحَمْلُهَا عَلَى بُسْتَانٍ مِنْ بَسَائِنِ الدُّنْيَا يَجْرِي مَجْرَى
التَّلَاعُبِ بِالْدِّينِ وَالْمَرَاغَمَةِ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. انتهى

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بِغَيْرِ كَيْفٍ﴾ ﴿وَإِذْ رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ يَتَنَزَّلُونَ عَلَى الْمَاءِ فَكَانُوا عَلَى أَعْنَاقِهِمْ﴾

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ تَعَالَى يَرَى وَيُرَى فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ^(٦٠) كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ تَعَالَى يَرَى وَلَا يَرَى^(٦١).

وَالْأَحَادِيثُ ثَابِتَةٌ فِي كَوْنِهَا فَوْقَ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْمَعْصُومِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ حَدِيثَ الْفِرْدَوْسِ وَأَنَّهُ وَسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَاهَا وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ وَمِنْهُ تَفَجَّرَ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ.

وكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ فِي صِفَةِ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَنَّ إِحْدَاهُنَّ لَوْ أَطْلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لَأَضَاءَتْ الدُّنْيَا وَلَطَمَسَتْ نُورَ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَغَيْرُ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ أَيْضًا فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِمَجْمُوعِهَا تُفِيدُ عِلْمًا يَقِينًا نَظَرِيًّا.

فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَتَبَذُّ مَا عَدَاهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَى مَا خَالَفَ قَوْلَ الْجُمْهُورِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ، وَأَنْتَ تَرَى شَيْخَ الْإِسْلَامِ هُنَا يَحْكِي الْخِلَافَ لِمُجَرَّدِ وُجُودِ الْمُخَالَفِ، فَتَنْبَهَ فَإِنَّ النَّارَ الْعَظِيمَةَ مِنْ مُسْتَصْعَرِ الشَّرِّ.

^(٦٠) أَيِ بَغَيْرِ جِهَةٍ وَلَا مَكَانٍ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ اعْتِقَادُ السَّلَفِ قَوْلُ الْإِمَامِ السَّلَفِيِّ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فِي كِتَابِ اعْتِقَادِ أَيْمَّةِ الْحَدِيثِ: (وَيَعْتَقِدُونَ جَوَازَ الرُّؤْيَةِ لِلَّهِ بِأَعْيُنِهِمْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ غَيْرِ تَجَسُّمٍ وَلَا تَحْدِيدٍ). انتهى، لِلزُّوْمِ الْجِسْمِيَّةِ، وَالتَّجَسُّمِ لَيْسَ مِنَ الْإِسْلَامِ أَبَدًا، إِنَّمَا هُوَ عَقِيدَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى،

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

وقوله (من غير تحديد) أي من غير أن يكون بينه وبين خلقه مسافة وحد تعالى الله عن صفات الخلق، وقد مر الكلام عليه في الحاشية ٣٧ فانظره، وهذه هي العقيدة التي من خالفها لا يكون ناجياً من النار في الآخرة.

(٦١) في قوله تعالى في سورة القيامة ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ كفاية للصديق في الاتباع، وتأويل ناظرة بمعنى منتظرة عدول عن الظاهر لغير ضرورة وهو باطل بالإجماع، كما قال الفخر الرازي في تفسيره وغيره، وهذه إحدى ضلالات المعتزلة وطاماتهم، وقد قلت في حاشيتي على الأضواء البهجة لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ولا بأس بإعادته هنا ما نصه: هذا لأن الله موجود والموجود يصح أن يرى عقلاً، أما شرعاً فالأدلة متواترة على رؤيته تعالى، ويكفي في بيانها قوله تعالى إخباراً عن عقاب الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ سورة الصفات: الآية ١٥، فالمؤمنون عن ربهم غير محجوبين، يرون الباقي الدائم عز وجل بالعين الباقية، وأما الزمخشري المعتزلي فمذهبه رديء مردود عليه، وقد حمله تعصبه القبيح في نفي الرؤية على ادعاء أن (لن) حرف النفي يفيد النفي على التأيد، وهذا لتحريف قوله تعالى لسيّدنا موسى صلى الله عليه وسلم ﴿لَنَرْنِي وَلَكِن نُنْظِرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ نَرْنِي﴾ سورة الأعراف: الآية ١٤٣، وبني عليه عقيدته الفاسدة في نفي الرؤية مطلقاً، ولو كان ينظر بغير عين البدعة لعلم أن قوله تعالى ﴿فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ نَرْنِي﴾ دليل على جواز أن يرى تعالى، لأنه تعالى لا يستخف بنبيه فيجيز المستحيل عقلاً، كيف يقبله عقل والله تعالى ذم ترك العقل

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَذْنِيبٌ: قَالَ أَشْيَاخِي: أَفْحَشُ مَا لِلْمُعْتَرِلَةِ مَسْئَلَتَانِ: هَذِهِ وَقَدْ
 الْعَالَمُ^(٦٢). قُلْتُ فِي نِسْبَةِ الثَّانِيَةِ إِلَيْهِمْ تَسَاهُلٌ.

بِقَوْلِهِ: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ سُورَةُ الْحَجِّ: الْآيَةُ ٤٦، وَقَدْ رَدَّ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ بِمَا هَدَمَ بَدْءَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى عَنِ الْيَهُودِ لَعْنَهُمُ اللَّهُ ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا ﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٩٥، فَهَذَا عَنْ نَفْيِ تَمَنِّي الْيَهُودِ الْمَوْتَ، ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ يَقُولُونَ لِسَيِّدِنَا مَالِكٍ خَازِنِ النَّارِ: ﴿ وَنَادَا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ سُورَةُ الزُّحُرْفِ: الْآيَةُ ٧٧، أَيِ يَا مَالِكُ لِيَمْتَنَّا رَبُّكَ، فَقَدْ تَمَنَّوهُ مِنْ شِدَّةِ الْعَذَابِ فَبَطَلَتْ حُجَّةُ الرَّمْخَشَرِيِّ وَبَدْءُهُ، تَبًّا لِلْبِدْعَةِ كَيْفَ تُسْقِطُ الْهَيْبَةَ.

^(٦٢) فِي الْأَصْلِ: (وَقَوْلُهُمْ قَدْءٌ). بِدُونِ زِيَادَةٍ، وَتَصَحِيحُهَا مِنَ النُّسخِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَمِنْ شَرْحِ مُلَّا عَلِيِّ الْقَارِي عَنْهُ، لَكِنْ بِلَفْظِ (تَسَاهُلٌ) بَدَلَ (نَظَرٌ) فَاعْتَمَدْتُهَا. أَمَّا قَوْلُهُمْ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، فَكَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: فِي ثُبُوتِهَا نَظَرٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ، وَالْجِسْمُ قَبْلَ وُجُودِهِ جِسْمٌ، وَاللَّوْنُ قَبْلَ وُجُودِهِ لَوْنٌ وَهَكَذَا، بِمُجَرَّدِ التَّصَوُّرِ يَكُونُ مَوْجُودًا وَإِذَا وَجِدَ لَمْ يَزِدْ فِي صِفَاتِهِ شَيْءٌ، فَيُؤَدِّي هَذَا مِنْهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مِنْ حَيْثُ تَصَوُّرُ وُجُودِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ، وَهَذَا قَوْلٌ بِالْمُسْتَحِيلِ الَّذِي لَا يَكُونُ، إِذْ كَيْفَ يَكُونُ مَوْجُودًا قَبْلَ وُجُودِهِ، وَهَذَا بِلَا رَيْبٍ كُفْرٌ فَظِيعٌ. وَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَكُونُ مَثَلًا تَصَوُّرِي لِمَسَائِلَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ أَجْمَعُهَا فِي كِتَابِ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿فَيَنْسُونَ النَّعِيمَ إِذَا رَأَوْهُ﴾ ﴿فِيَا خُسْرَانَ أَهْلَ الْإِعْتِزَالِ﴾

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ سَائِرَ أَنْوَاعِ النَّعِيمِ دُنْيَا وَأُخْرَى فِي جَنْبِ لِقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى
كَخَرْدَلَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَثْرِ الْعَظِيمِ بَلْ أَقْلٌ^(٦٣).

مَوْجُودًا وَأَنَا لَمْ أَعْرِفْ مَاذَا سَأَكْتُبُ بَعْدُ، إِنَّمَا هَذَا يُسَمَّى حُضُورًا ذَهْنِيًّا، لَا حُضُورًا
خَارِجِيًّا مُتَحَقِّقَ الْوُجُودِ.

وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَذَا مَاخُودٌ مِنْ لَازِمِ كَلَامِهِمْ، وَلَا تَصْرِيحَ مِنْهُمْ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَلَمْ
يُوَافِقْ كُلُّ الْمُعْتَزَلَةِ عَلَى تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ قَبْلَ وَجُودِهِ شَيْئًا، فَالصَّالِحِيُّ مِنْهُمْ أَبِي الْقَوْلِ
بِهِ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ هُنَا حَكَى قَوْلَهُمْ بِنَفْيِ الرُّؤْيَةِ وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ غَيْرَ مُسَلِّمٍ، وَهَذَا حَقٌّ،
فَقَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ بِخَلْقِ الْقُرْءَانِ، وَقَوْلُهُمْ بِنَفْيِ صِفَاتِهِ أَفْحَشُ مِنَ الْقَوْلِ بِعَدَمِ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى
فِي الْآخِرَةِ.

(٦٣) هَذَا تَمَثِيلٌ لِلتَّقَرُّبِ إِلَى الْأَذْهَانِ لَيْسَ لِلْمُمَاتِلَةِ، كَمَا فِي حَدِيثِ الرُّؤْيَةِ: ﴿إِنَّكُمْ
سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَيْهِ﴾ رَوَاهُ السَّبْعَةُ أَحْمَدُ
وَالسَّبْعَةُ، أَيْ لَا تَشْكُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا لَا تَشْكُونَ فِي رُؤْيَةِ هَذَا الْقَمَرِ،
وَكَذَا هُنَا لَوْ قَدَّرْتَ جَبَلًا عَظِيمًا مِنْ ذَهَبٍ وَجَوَاهِرٍ ثُمَّ قَارَنْتَ بِهِ خَرْدَلَةً بَلْ أَقْلٌ
مِنْهَا، وَهِيَ مُتَنَاهِيَةٌ فِي الصَّغَرِ، كَانَتْ كَلَا شَيْءٍ، وَ(الْإِعْتِزَالِ) بِالْهَمْزِ لِلضَّرُورَةِ.

وَالْعِبَارَةُ مُصَحَّحَةٌ مِنَ النُّسخَةِ الثَّانِيَةِ وَشَرْحُ الْقَارِي، فَإِنَّهَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ فِي
الْأَصْلِ: (كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَمَا إِنْ فَعَلَ أَصْلَحُ ذُو افْتِرَاضٍ﴾ ﴿عَلَى الْهَادِي الْمُقَدَّسِ ذِي التَّعَالِي﴾
مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْأَصْلَحَ لِلْعَبْدِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ،
وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَذَهَبَ يَسِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى وَجُوبِ
رِعَايَةِ الْمَصْلَحَةِ لَا وَجُوبِ الْأَصْلَحِ^(٦٤).

﴿وَفَرَضٌ لَزِمَ تَصَدِيقُ رُسُلٍ﴾ ﴿وَأَمْلَاكِ كِرَامٍ بِالتَّوَالِي﴾
يَجِبُ تَصَدِيقُ كُلِّ رَسُولٍ وَكُلِّ مَلَكٍ فِي الَّذِي جَاءَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَيْ
الْإِيمَانُ بِذَلِكَ^(٦٥).

^(٦٤) وَكِلَاهُمَا كُفْرٌ، وَالْوُجُوبُ يُوصَفُ مُخَالَفُهُ بِعَدَمِ الطَّاعَةِ وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ
صِفَاتِ الْعِبَادِ وَهُوَ مُنَافٍ لِلرُّبُوبِيَّةِ الَّتِي هِيَ السِّيَادَةُ الْمُطْلَقَةُ، فَكَيْفَ يُوصَفُ بِوُجُوبِ
الْفِعْلِ عَلَيْهِ مَنْ لَا أَمْرَ وَلَا نَاهِي لَهٗ سُبْحَانَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ
يَسْتَلُونَ﴾ سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ: الْآيَةُ ٢٣، وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْأَصْلَحِ يُنَافِي كَوْنَهَا دَارَ
امْتِحَانٍ وَيَخْتَارُ فِيهَا الْكُلُّ الطَّاعَةَ أَوْ غَيْرَهَا، وَلَوْ كَانَ يَجِبُ الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ لَمَا أَعَانَ
الْكَافِرَ عَلَى كُفْرِهِ بِمَعْنَى خَلَقِ الْكُفْرِ فِيهِ وَخَلَقِ الْقُدْرَةِ فِيهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَكَذَا فَإِنَّ
الْقَوْلَ بِالْأَصْلَحِ يَعْنِي أَنَّ أَصْلَحَ شَيْءٍ لِلْعَبْدِ الْكَافِرِ هُوَ كُفْرُهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا الْكُفْرِ
وَالْحِمَاقَةِ، وَيَهْدُمُ دِينَ الْمُعْتَزِلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ
لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: الْآيَةُ ١٧٨، وَازْدِيَادُهُمْ
بِالْإِثْمِ لَيْسَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

(٦٥) فلا يصح إيمان شخص بقوله: صدقت النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به، لكن أشك في جبريل وصدقته أو وجوده، هذا رفع للثقة وعدم تصديق للنبي صلى الله عليه وسلم حقيقة، هذا كفر صريح، وكذلك قول بعض سفلة الناس بأن جبريل أخطأ في النزول على محمد بدل النزول على علي عليه السلام، فإن كان عندهم أصل الوحي خطأ فماذا بقي لما بعده، اللهم سلم.

ورؤساء الملائكة جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل عليهم السلام، وجبريل رسول الله إلى الملائكة قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ سورة التكوين، وقال في حق الملائكة الكرام عليهم السلام:

﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾
سورة البقرة: الآية ٩٨.

أما عزرائيل عليه السلام ملك الموت، فلا عبرة بإنكار بعض المعاصرين لاسمه (عزرائيل)، وقد قام ما يشبه الإجماع على تسميته بهذا الاسم ففي الشفا بتعريف حقوق المصطفى (صلى الله عليه وسلم) للقاضي عياض في باب أقوال الكفر ما نصه: وهذا كله فيمن تكلم فيهم بما قلناه على جملة الملائكة والنبين أو على معين ممن حققنا كونه من الملائكة والنبين ممن نص الله عليه في كتابه أو حققنا علمه بالخبر المتواتر والمشتهر المتفق عليه بالإجماع القاطع كجبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجهنم والزبانية وحملة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة ومن سمي فيه من الأنبياء وعزرائيل وإسرافيل ورضوان والحفظة ومنكر ونكير من الملائكة المتفق على قبول الخبر بهما. انتهى قلت: وقد سلم بكل هذا

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَنْبِيْهٌ: بَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقًا، وَالنَّبِيُّ أَعَمُّ
مُطْلَقًا (٦٦).

الشُّرَاحُ كَالشُّمْنِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ وَالشَّهَابِ الْخَفَاجِيِّ وَمُلًّا عَلَيَّ الْقَارِي، وَعَلَى هَذَا
جُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ إِنْ لَمْ نَقُلْ بِإِجْمَاعِهِمْ، فَلَا مَحْذُورَ.
وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ نَبِيٍّ وَمَلَكٍ أَخْبَرَ عَنْهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ ثَبَتَ فِي الشَّرْعِ
ذِكْرُهُ، وَاللَّهُ مَوْلَانَا أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

(٦٦) فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٍّ وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا، لِأَنَّ الرَّسُولَ إِنْسَانٌ ذَكَرَ حُرٌّ أَوْ حَيٍّ إِلَيْهِ
بِشَرْعٍ جَدِيدٍ أَوْ نَسَخَ بَعْضُ شَرْعِ الرَّسُولِ قَبْلَهُ، أَمَّا النَّبِيُّ فَهُوَ إِنْسَانٌ ذَكَرَ حُرٌّ أَوْ حَيٍّ
إِلَيْهِ بِاتِّبَاعِ شَرْعِ الرَّسُولِ قَبْلَهُ، وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِالتَّبْلِيغِ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا
إِلَّا بِالشَّرْعِ الْجَدِيدِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ مِنْهُمْ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ وَالسَّعْدُ التَّفَازَانِيُّ
وغيرَهُمَا، وَهُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ
مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢١٣، فَمَنْ زَادَ عَلَى تَعْرِيفِ النَّبِيِّ عِبَارَةً:
(وَأِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ) فَقَدْ زَادَهَا لِأَجْلِ الْقَوْلِ بِنُبُوَّةِ مَرِيَمَ أَوْ غَيْرِهَا، لَكِنْ إِنْ لَمْ
يُؤْمَرْ النَّبِيُّ بِتَبْلِيغِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ فَلَا يَشَىءُ نَبِيٌّ، هَذَا خِلَافُ التَّحْقِيقِ وَسَيَأْتِي فِيهِ
مَزِيدٌ تَفْصِيلٍ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَيْدُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ فِي غَنَى عَنْ
افْتِرَاضَاتٍ لَيْسَتْ وَاقِعَةً مِنْ اصْطِفَاءِ رَجُلٍ بِالْوَحْيِ وَالنُّبُوَّةِ دُونَ أَنْ يُؤْمَرَ بِتَبْلِيغِ الدَّعْوَةِ
إِلَى اللَّهِ، بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ يَخُوضُونَ فِي فُرُوعِ مَعَانِي الْآيَاتِ وَيَغْفُلُونَ عَنِ الْأَصْلِ فِيهَا،

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَحَتَمُ الرُّسُلِ بِالصَّدْرِ الْمُعَلَّى﴾ نَبِيٍّ هَاشِمِيٍّ ذِي جَمَالٍ ﴿

نَبِينَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ءَاخِرُ الْأَنْبِيَاءِ وَخَاتِمُهُمْ. وَقَالَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: ﴿لَا نَبِيَّ بَعْدِي﴾ (٦٧).

نَعَمْ هَذَا قَدْ يَكُونُ وَارِدًا بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِبُؤَةِ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لِأَنَّهَا كَانَتْ مُنْقَطِعَةً
عَنِ النَّاسِ، لَكِنْ الْخِلَافُ فِي بُؤَتِهَا مَشْهُورٌ، لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ.

(٦٧) لَفْظُهُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ﴿كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ
خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي﴾، وَالْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاتَمُ
الْأَنْبِيَاءِ كَثِيرَةٌ عَلَى خِلَافِ مَا تَزْعُمُهُ الطَّائِفَةُ الْكَافِرَةُ الْقَادِيَانِيَّةُ وَتُسَمَّى الْأَحْمَدِيَّةُ نِسْبَةً
إِلَى مُؤَسِّسِهَا أَحْمَدَ الْقَادِيَانِيٍّ لَعَنَهُ اللَّهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ بِبُؤَةِ الْقَادِيَانِيٍّ بُؤَةُ فَرْعِيَّةَ تَبَعًا لِبُؤَةِ
مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيُّ بُؤَةٍ فِي ظِلِّ بُؤَةٍ، وَهَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا.

وَهُنَاكَ مَنْ اخْتَلَفَ فِي بُؤَتِهِمْ كَالسَّيِّدِ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْحَقُّ لَا غَيْرُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَهُوَ
حَيٌّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ يَعِيشُ عَلَى الْبَحْرِ وَهُوَ لَهُ كَالْأَرْضِ لَنَا، وَخَالَفَ فِي الْقَوْلِ بِحَيَاتِهِ
الْآنَ الْإِمَامَانِ الْبُخَارِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَالسَّيِّدِ بَنِيَامِينَ أَخِي
نَبِيِّ اللَّهِ يُوسُفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَالسَّيِّدِ لُقْمَانَ فَإِنَّهُمَا لَيْسَا نَبِيَّيْنِ كَمَا
سَيَأْتِي فِي النَّظْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

غَرِيبَةٌ: جَاءَ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ مَا نَصُّهُ: وَقَيْدَارُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
عَلَيْهِمَا وَعَلَى نَبِينَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَهُوَ أَبُو الْعَرَبِ وَقَدْ قِيلَ فِي بُؤَتِهِ أَيْضًا وَلَهُ
مَشْهُدٌ يُزَارُ قَرِيبًا مِنَ السُّلْطَانِيَّةِ بِالْعَجَمِ. انْتَهَى

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

فَرَعٌ: النَّبِيُّ فِيهِ لُغَتَانِ: الْهَمْزُ وَتَرَكُّهُ^(٦٨)، وَهَلْ هُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الْإِخْبَارِ أَوْ الْإِرْتِفَاعِ، قُلْتُ: الْأَوَّلَى مِنْهُمَا الْأَوَّلُ.

﴿إِمَامُ الْأَنْبِيَاءِ بِلَا اخْتِلَافٍ﴾ وَتَاجُ الْأَصْفِيَاءِ بِلَا اخْتِلَالٍ

^(٦٨) أَيِ النَّبِيِّ وَالنَّبِيِّ، فَالنَّبِيُّ مِنَ النَّبَوَةِ وَهِيَ الْإِرْتِفَاعُ، وَنَبَوَةُ الْأَرْضِ ارْتِفَاعُهَا، وَالنَّبِيُّ مِنَ النَّبَا وَهُوَ الْخَبَرُ، وَبِهَا قَرَأَ الْإِمَامُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ إِلَّا فِيمَا اسْتَشْنِي فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، لَكِنْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَقَدْ لَا يُهْمَزُ - أَيِ النَّبَا - عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ تَسْهِيلاً. انْتَهَى، أَيُّ أَنْ تُسَهَّلَ هَمْزَةُ النَّبِيِّ فَتَصِيرُ النَّبِيُّ، وَعَلَى تَسْهِيلِ هَمْزَةِ النَّبِيِّ الْجُمْهُورُ الْأَعْظَمُ.

لُغَةُ الْبَيْتِ: التَّوَالِي التَّابِعُ أَيُّ تَتَابُعِ الرُّسُلِ وَاحِدًا تَلَوْ الْآخِرَ مُتَوَاتِرِينَ وَلَوْ بَعْدَ فِتْرَةٍ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: الْآيَةُ ٤٤، وَفِي نُسْخَةٍ (بِالتَّوَالِي) أَيِ الْعَطَاءِ وَالتَّصْيِبِ مِنَ الْإِنْعَامِ، وَلَكُمَّا عَلَى الْقَارِي كَلَامٌ عَجِيبٌ فِي رَدِّ نُسْخَةٍ (بِالتَّوَالِي) بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّوَالِيَّ خِلَافُ الْوَاقِعِ مِنْ وُجُودِ زَمَنِ انْقِطَاعٍ لِلنَّبَوَةِ أَيِ فِتْرَةٍ، وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ لَأَنَّهُمْ جَاءُوا مُتَتَابِعِينَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مِنْ عَادَمٍ إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّم، وَالتَّوَالِي فِي الْبَيْتِ يُفِيدُ مَعْنَى أَكْثَرَ مِنَ التَّوَالِي.

تَنْبِيْهُ: بَعْضُ النُّسخِ فِيهَا: (نَبِيٌّ هَاشِمِيٌّ ذُو جَمَالٍ) بِالرَّفْعِ فَيَكُونُ خَبَرًا مَحْذُوفَ الْمُبْتَدَأِ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ).

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
 اعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ الْخَلِيقَةِ. قَالَ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ: ﴿أَنَا خَيْرُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ﴾^(٦٩) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ خَوَاصِّ
 الْمَلَائِكَةِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ^(٧٠) وَمِنَ الْأَوْلِيَاءِ خِلَافًا لِبَعْضِ الصُّوفِيَّةِ^(٧١).

^(٦٩) بِهَذَا اللَّفْظِ أُوْرِدَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ وَنَصُّ كَلَامِهِ بِالإِسْنَادِ: عَنْ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: ﴿إِنِّي بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ مَعَكُمْ إِذْ تَبَدَّى إِلَيَّ مَلَكٌ
 مِنْ هَذَا السَّحَابِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ لِي: إِنِّي أُبَشِّرُكَ أَنَّهُ لَيْسَ آدَمِيٌّ أَكْرَمَ عَلَى رَبِّكَ
 مِنْكَ﴾. وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا الْكَلَامِ بِإِسْنَادٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا، وَفِيهِ لَيْنٌ أَيْضًا، وَالْأَسَانِيدُ
 الْجَيَادُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَنَا خَيْرُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا
 فَخْرَ﴾. انْتَهَى كَلَامُهُ.

قُلْتُ: وَاللَّفْظُ الْمَشْهُورُ مَعَ زِيَادَةِ (وَلَا فَخْرَ) هُوَ: ﴿أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا
 فَخْرَ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْمَعْنَى: لَا أَقُولُ هَذَا
 افْتِخَارًا إِنَّمَا تَحَدَّثْنَا بِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَوَرَدَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ: (أَنَا أَجْوَدُ وَلَدِ آدَمَ) رَوَاهُ
 الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ.

^(٧٠) هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِلَةُ لَمْ يَكْفِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ سُورَةُ
 الْأَنْعَامِ: الْآيَةُ ٨٦، وَقَدْ نَقَلَهُ شَيْخُنَا الْحَافِظُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصِّدِّيقِ الْعُمَارِيُّ عَنْ ابْنِ حَزْمٍ،
 وَهَذَا مَرْدُودٌ، هَذَا تَقْلِيدٌ لِلنَّصَارَى قَبَحَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ، وَمَنْ اسْتَدَلَّ بِالْقُرْآنِ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَنْبِيْهٌ: الْبَشَرُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: كَامِلٌ مُكْمَلٌ وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ،
الثَّانِي: كَامِلٌ غَيْرُ مُكْمَلٍ وَهُمْ الْأَوَّلِيَاءُ، الثَّالِثُ: مَنْ وَالَاهُمْ مِمَّنْ
عَدَاهُمْ (٧٢).

على تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ فَلَا شَيْءَ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، خَاصَّةً مَعَ هَذَا النَّصِّ الصَّرِيحِ، وَالْقُرْآنُ لَا يَتَنَاقَضُ، وَكُنْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالتَّحْقِيقِ لَا بِالتَّنْمِيقِ.
(٧١) وَهُوَ كُفْرٌ قَطْعِيٌّ لَا شَكَّ فِيهِ أَبَدًا، وَكَيْفَ يَفْضُلُ التَّابِعُ مَتَّبِعَهُ، وَلَا يُقْبَلُ فِي هَذَا الْكُفْرُ تَأْوِيلٌ، هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةُ انْتَسَبُوا إِلَى الصُّوفِيَّةِ الطَّاهِرِينَ وَأَسَاءُوا إِلَيْهِمْ وَهُمْ مِنْهُمْ بُرَاءً، قَاتَلَهُمُ اللَّهُ مَا أَكْفَرَهُمْ، شَرُّ الْبَرِيَّةِ، قَالَ الرَّيْحَاوِيُّ: وَهُوَ كُفْرٌ وَزَنْدَقَةٌ. انْتَهَى
فَائِدَةٌ: الرَّيْحَاوِيُّ أَصْلُهَا الْأَرِيحَاوِيُّ نِسْبَةً إِلَى أَرِيحَا مَدِينَةِ بِلِسْطِينَ حَمَاهَا اللَّهُ تَعَالَى.
(٧٢) وَعَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فَالنَّفْسُ لِمَنْ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ سَبْعُ مَرَاتِبَ كَمَا قَسَمَهَا السَّادَةُ الْأَكْبَرُ الصُّوفِيَّةُ، وَهِيَ بَدْءًا بِالنَّفْسِ الْأَمَّارَةِ وَدَلِيلُهَا الْآيَةُ: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ سُورَةُ يُوسُفَ: الْآيَةُ ٥٣ وَهَذَا شَامِلٌ لِنَفْسِ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، ثُمَّ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ وَدَلِيلُهَا: ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ سُورَةُ الْقِيَامَةِ: الْآيَةُ ٢، فَالْمُلْهَمَةُ وَدَلِيلُهَا: ﴿فَالْمُهَمَّاتُ فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ سُورَةُ الشَّمْسِ الْآيَةُ ٨، فَالْمُطْمَئِنَّةُ فَالرَّاضِيَةُ فَالْمَرْضِيَّةُ كَمَا فِي سُورَةِ الْفَجْرِ، فَانْتِهَاءً بِالنَّفْسِ الْكَامِلَةِ وَدَلِيلُهَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ سُورَةُ التَّوْبَةِ: الْآيَةُ ١١١.

وَقَوْلُهُ: مَنْ وَالَاهُمْ مِمَّنْ عَدَاهُمْ، هَذَا النَّصُّ مِنَ الثَّانِيَةِ وَمُلَّا عَلَى الْقَارِي، وَفِي أَصْلِ الْمَخْطُوطِ: (لَا وَلَا وَهُمْ مِنْ عَدَاهُمْ) أَيِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ لَا كَامِلٌ وَلَا مُكْمَلٌ،

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

واختصر ملاً عليّ القاري فقال: وكامل غير مكمل وهم الأولياء ومن والاهم ممن عداهم، ويحتمل أن يكون كلام الأصل محرفاً، لكنه ليس ظاهراً بوضوح أنه محرف، خاصة مع موافقة الرّيحايي بقوله: (لا كامل وغير مكمل)، وقد عدّ البشر أربعة أقسام هذه الثلاثة وزاد الأول وهو: (كامل مكمل أكمل) وهو سيدنا ونبينا محمد عليه صلوات الله وسلامه، وهذا على انتزاع الأفضل من الأفضل، وهذا من محاسن أقوال الرّيحايي رحمه الله تعالى، وأي قول في الخلق أحسن من تعظيم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. أما الولي الكامل المكمل - بكسر الميم - فهو المرشد الكامل الذي يكمل غيره بإرشاده، وليس مكملًا، المرشد المكمل كالأئمة الرّفاعي والجيلاني والبدوي ومحمد شاه نقشبند رضي الله عنهم ونفعنا ببركاتهم.

تنبيه: ذكره البشر يخرج الملائكة والجن، ولا أدري هل يطلق على الملائكة (كاملون مكملون) من حيث إنهم خلقوا هكذا مجبولين على الطاعة، أم يقال (كاملون معصومون) وهو أيضاً من حيث إنهم خلقوا هكذا، وحقيق أن يقال فيهم (كاملون معصومون) وهو المنقول في الشرع، والله أعلم إن كان وصف (المكمل) خاصاً بالأنبياء دون غيرهم، وهو اللائق بمنزلتهم الخاصة، وإن كان اصطلاحاً، فلا مشاحة في الاصطلاح.

أما الجن فليس فيهم نبي، إنما فيهم منادرون يتفقهون على يد النبي فمن دونه، كما تفقه الجن المحمديون، وفي مكة مسجد يعرف بمسجد الجن، وفيهم الأولياء الصالحون وغيرهم، قال تعالى في سورة الجن: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا﴾ (١١) وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نُّعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَبًا (١٢) وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْمَدَى

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

ءامنايه ﴿فَهُمْ مِنَ الْقِسْمَيْنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ فَقَطْ، كَامِلٍ غَيْرِ مُكَمَّلٍ وَهُمْ أَوْلِيَاؤُهُمْ وَصَلَحَاؤُهُمْ، وَغَيْرِ كَامِلٍ وَلَا مُكَمَّلٍ وَهُمْ مَنْ دُونَهُمْ.﴾

وَأَغْلَبُ النَّاسِ يُسَيِّئُونَ الظَّنَّ بِالْجَنِّ جَمِيعَهُمْ وَيَعْتَقِدُونَهُمْ شَرًّا مُطْلَقًا وَهِيَاتَ، نَعَمْ الْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الشَّرُّ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ، مِنْ رِفْعَتِهِ وَعُلُوِّ مَقَامِهِ، وَفِيهِمُ الْفُقَهَاءُ وَالْقُضَاةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، نَفَعَنَا اللَّهُ بِالصَّالِحِينَ إِنْسًا وَجَنَّا ءَامِينَ.

﴿مَسْئَلَةٌ نَفِيسَةٌ﴾: الْكَثِيرُونَ يَتَسَرَّعُونَ فِيحْكُمُونَ عَلَى شَخْصٍ بِأَنَّهُ وَلِيٌّ إِذَا رَأَوْا عَلَى يَدَيْهِ أَمْرًا غَيْرَ عَادِيٍّ وَيَكُونُونَ وَاقِعِينَ فِي الْوَهْمِ إِمَّا لِكَوْنِ هَذَا الشَّخْصِ مُرِيدًا سَالِكًا أَجْرَى اللَّهِ عَلَى يَدَيْهِ الصَّالِحَاتِ اخْتِبَارًا أَوْ دَلِيلَ حُسْنِ حَالٍ لِكِنَّةٍ عَلَى حَافَةِ طَرِيقِ الْخَطَرِ، وَإِمَّا لِكَوْنِ الْجَنِّ يُسَاعِدُونَهُ، فَقَدْ يَأْتُونَ لَهُ بِمَاءٍ زَمَزَمَ وَهُوَ فِي الشَّامِ فِي لَحَظَاتٍ، وَلَيْسَ شَرْطًا أَنْ يَكُونَ دَجَالًا، بَلْ قَدْ يُعِينُهُ الْجَنُّ الصَّالِحُ فِي مِثْلِ هَذَا أَوْ فِي جَلْبِ سِحْرِ مَدْفُونٍ، لَكِنْ يَتَأَكَّدُ عَدَمُ التَّسَرُّعِ فِي الْحُكْمِ عَلَى النَّاسِ هَذَا وَلِيٌّ وَهَذَا غَيْرُ وَلِيٍّ، إِنَّمَا هَذِهِ وَظِيفَةُ الْأَوْلِيَاءِ الْأَكَابِرِ، هُمْ يَعْرِفُونَ وَيَتَكَلَّمُونَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَاقْتِضَاءِ الْحِكْمَةِ، وَكَيْفَ يَعْرِفُ الْأَوْلِيَاءُ بِنَفْسِهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْوِلَايَةَ، هَذَا قَدْ يَظُنُّ مَنْ لَيْسَ وَلِيًّا وَلِيًّا، وَهَذَا فِيهِ خَطَرٌ كَبِيرٌ، نَسْأَلُ اللَّهَ الثَّبَاتَ وَالتَّثْبِتَ ءَامِينَ.

تَنْبِيْهٌ: قَدْ لَا يَعْرِفُ الْوَلِيُّ بِالْوِلَايَةِ عِنْدَ كُلِّ الْأَوْلِيَاءِ، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي شَخْصٍ كَالْحَلَّاجِ، فَقَدْ كَفَّرَهُ سَيِّدُ الطَّائِفَةِ الْحَنِيدُ الْبُعْدَادِيُّ وَالْإِمَامُ الرَّفَاعِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ بَعْدَ كُفْرِهِ سَيِّدُنَا عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ قَالَ كَلَامَهُ فِي حَالِ غِيَابِ عَقْلِهِ، كَقَوْلِهِ: (أَنَا الْحَقُّ) فَأَوَّلُهُ مَانَعُوا تَكْفِيرَهُ بِأَنَّهُ قَالَهَا فِي حَالِ غِيَابِ عَقْلِهِ، لَكِنَّهُ كَانَ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
 ﴿وَبَاقٍ شَرْعُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ﴿﴾ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَارْتِحَالٍ﴾
 يُشِيرُ إِلَى أَنَّ شَرِيعَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسِخَةٌ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ^(٧٣).

كَمَا قَالَ لَهُ سَيِّدُنَا الْجُنَيْدُ: (لَقَدْ فَتَحَتْ فِي الْإِسْلَامِ ثَغْرَةٌ لَا يَسُدُّهَا إِلَّا رَأْسُكَ)، فَقُتِلَ بِقَطْعِ رَأْسِهِ، فَهَذَا يُشِيرُ إِلَى سُوءِ حَالِهِ وَأَنَّ شَيْطَانَهُ أَغْوَاهُ فَادَّعَى الْأُلُوْهِيَّةَ، سَلَّمَ اللَّهُ.
 (٧٣) النَّسْخُ هُوَ رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ سَابِقٍ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَاحِقٍ، وَشَرِيعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسِخَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الشَّرَائِعِ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، بَلْ بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أَمَّا نُزُولُ سَيِّدِنَا عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَكُونُ فِيهِ حَاكِمًا بِشَرْعِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى فِي الصَّلَاةِ فَوَرَدَ أَنَّهُ يُصَلِّي أَوَّلَ نُزُولِهِ مُقْتَدِيًا بِالْمَهْدِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ: ﴿فَأَمَّكُمْ أَوْ قَالَ: إِمَامَكُمْ مِنْكُمْ﴾، وَرُوي بِالْأَلْفَاظِ مُتَقَارِبَةٍ، وَمَعْنَى: (فَأَمَّكُمْ) قَادَكُمْ وَحَكَمَ بِكِتَابِكُمْ وَشَرْعِكُمْ، وَمَعْنَى: (إِمَامَكُمْ مِنْكُمْ) أَيَّ صَلَّى مُقْتَدِيًا بِإِمَامِكُمْ وَهُوَ عَلَى شَرِيعَتِكُمُ الْمُشْرِفَةَ تَكْرِيماً وَتَعْظِيماً لَهَا، وَالدَّلِيلُ فِيهِمَا وَاحِدٌ وَهُوَ الْعَمَلُ بِشَرِيعَةِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقِيلَ: مَعْنَى (فَأَمَّكُمْ) صَلَّى بِكُمْ إِمَامًا عَلَى شَرِيعَتِكُمْ، وَعَلَيْهِ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ وَالطَّبْيِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَهَذَا جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ، لَكِنْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ يُصَلِّي مُقْتَدِيًا بِسَيِّدِنَا الْمَهْدِيِّ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ يُقَالُ لِسَيِّدِنَا عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ تَكْرِمَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ﴾، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَبْرِيِّ السَّجَزِيِّ فِي مَنْاقِبِ الشَّافِعِيِّ: تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَنَّ عِيسَى يُصَلِّي خَلْفَهُ. انْتَهَى، ثُمَّ قَالَ فِي الْفَتْحِ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: وَفِي صَلَاةِ عِيسَى

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَحَقُّ أَمْرِ مِعْرَاجٍ وَصِدْقُ ﴿﴾ فَفِيهِ نَصُّ أَخْبَارٍ عَوَالٍ﴾

الْمِعْرَاجُ رُوحَانِيٌّ وَجُسْمَانِيٌّ، كِلَاهُمَا حَقٌّ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ^(٧٤).

خَلْفَ رَجُلٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَعَ كَوْنِهِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَقُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ دَلَالَةً لِلصَّحِيحِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ. انْتَهَى كَلَامُهُ، وَقَدْ رَوَاهُ الْخَطِيبُ الْبُعْدَادِيُّ فِي تَارِيخِ بَعْدَادَ عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ مِنْ مُجْتَهِدٍ يَقُومُ بِحَمْلِ الْعِلْمِ وَيُفَزِّعُ إِلَيْهِ سَوَاءً أَكَانَ مُجْتَهِدًا مُطْلَقًا صَاحِبَ مَذْهَبٍ كَالِإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَمْ مُجْتَهِدًا مُقَيَّدًا ضِمْنَ الْمَذْهَبِ أَيْ مِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ كَالْقَاضِي حُسَيْنٍ وَالمُتَوَكِّلِي الشَّافِعِيِّينَ وَالإِمَامِ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيِّ صَاحِبِ الْمَبْسُوطِ، فَفِي كُلِّ حَالٍ لَنْ يَعْدَمَ حُجَّتُهُ كَمُجْتَهِدٍ.

لُغَةُ الْبَيْتِ: الْإِرْتِحَالُ مَصْدَرُ ارْتَحَلَ ضِدُّ الْإِقَامَةِ، وَالمُرَادُ هُنَا إِلَى يَوْمِ ارْتِحَالِ النَّاسِ عَنْ الدُّنْيَا إِلَى الدَّارِ الْآخِرَةِ.

^(٧٤) الْمِعْرَاجُ مِنْ جُمْلَةِ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يُشِيرَ بِالْمِعْرَاجِ إِلَى وَقْعِ الْمُعْجَزَاتِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِهَذَا فَلَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنْ عَقْدِ فَصْلِ لِلتَّعْرِيفِ بِالْمُعْجَزَةِ، أَمَّا الْمِعْرَاجُ فَهُوَ غُرُوجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السَّمَاءِ عَلَى الْمِرْقَاةِ وَهُوَ سُلَّمٌ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِفِلَسْطِينَ ثُمَّ ارْتَقَى بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَدْ غَرَّجَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَا فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَرَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى مَا رَأَى، وَالْحَقُّ أَنَّهُ كَانَ بِالرُّوحِ وَالْجَسَدِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَوَرَدَ فِيهِ مَا يَكَادُ يَكُونُ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

مُتَوَاتِرًا، فَمَنْ أَنْكَرَهُ مُتَأَوَّلًا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، وَمَنْ أَنْكَرَهُ عِنَادًا فَهُوَ كَافِرٌ، لَأَنَّ مُعَانَدَةَ الشَّرْعِ كُفْرٌ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْكُتُبِ كَشَرَحِ شَرْحِ التُّحْبَةِ لِمَلَّا عَلِيٍّ الْقَارِي. وَالْحَدِيثُ فِي الْعَقِيدَةِ إِذَا رَوَاهُ مَثَلًا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالثَّلَاثَةُ فَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ الْآحَادِ الَّتِي لَا تُفِيدُ الْقَطْعَ، لَكِنْ يُعْمَلُ بِهِ وَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِذَا صَحَّ سَنَدُهُ، وَلَيْسَ مَعْنَى كَوْنِ الْحَدِيثِ مِنَ الْآحَادِ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، إِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْقَطْعَ أَيِ السِّيقِينَ، وَهُوَ دَلِيلٌ ثَابِتٌ مُقَابِلَ النَّفْيِ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَالْفَائِدَةُ أَذْكَرُ كَلَامًا نَفِيسًا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ: قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ فِي ظَفَرِ الْأَمَانِي: إِنْ وَجَدَ حَدِيثٌ دَلَّ عَلَى صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، لَمْ يُعْتَبَرْ بِهِ، فَإِنَّ صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَاءَهُ لَا يُجْتَرَأُ عَلَى الْقَوْلِ بِهَا بِدُونِ دَلَالَةٍ دَلِيلٍ مُعْتَمَدٍ، لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْعَقَائِدِ لَا مِنْ بَابِ الْأَعْمَالِ، وَيَلْتَحِقُ بِهَا جَمِيعُ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ، فَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ لِدَلَالَتِهِ، كَيْفَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً لَا تَكْفِي فِي بَابِ الْعَقَائِدِ فَمَا بِالْكَافِ بِالضَّعِيفَةِ مِنْهَا. وَالْمُرَادُ بِعَدَمِ كِفَايَتِهَا أَنَّهُ لَا تُفِيدُ الْقَطْعَ، فَلَا يُعْتَبَرُ بِهَا مُطْلَقًا فِي الْعَقَائِدِ الَّتِي كُلُّ النَّاسِ بِالْإِعْتِقَادِ الْحَازِمِ فِيهَا، لَا أَنَّهَا لَا تُفِيدُ الظَّنَّ أَيْضًا، وَلَا أَنَّهَا لَا عِبْرَةَ بِهَا رَأْسًا فِي الْعَقَائِدِ مُطْلَقًا، كَمَا تَوَهَّمَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا، أَلَا تَرَى إِلَى أَنَّهُ لَمَّا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي بَحْثِ رُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رَبُّهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ: لَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ، فَيُكْتَفَى بِهَا بِالْأَدِلَّةِ الظَّنِّيَّةِ وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْمُعْتَقَدَاتِ، فَلَا يُكْتَفَى فِيهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. انتهى

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

رَدَّ عَلَيْهِ السُّبُكِيُّ فِي السِّيفِ الْمَسْلُوقِ عَلَى مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا مُتَوَاتِرًا، بَلْ مَتَى كَانَ حَدِيثُهُ صَحِيحًا وَلَوْ ظَاهِرًا وَهُوَ بِرَوَايَةِ الْآحَادِ جَازٍ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا الْقَطْعُ عَلَى أَنَّا لَسْنَا مُكَلَّفِينَ بِذَلِكَ. انْتَهَى

وَقَالَ التَّفْتَازَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ فِي بَحْثِ عِصْمَةِ الْمَلَائِكَةِ: وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّيَّاتِ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادَاتِ، فَإِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْإِعْتِقَادُ الْحَازِمُ وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ الْقَاطِعِيُّ بِهِ فَلَا نِزَاعَ فِيهِ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الظَّنُّ بِذَلِكَ الْحُكْمِ فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ. انْتَهَى كَلَامُهُ

﴿فصل في تعريف المعجزة﴾: الْمُعْجِزَةُ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ يَظْهَرُ عَلَى يَدِ مُدَّعِي التَّبَوُّعِ سَالِمٌ مِنَ الْمُعَارِضَةِ بِالْمَثَلِ، وَكَثِيرًا مَا تَكُونُ مَقْرُونَةً بِالتَّحْدِي، وَلَيْسَتْ تَظْهَرُ فَقَطْ عِنْدَ التَّحْدِي بِدَلِيلِ نَبْعِ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَعْرَكَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ لِيَتَوَضَّأَ الصَّحَابَةُ وَيَشْرَبُوا.

وَهِيَ أَقْسَامٌ: قِسْمٌ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ الْحَاجَةِ فِي الْوَقْتِ كَنَبْعِ الْمَاءِ، وَالثَّانِي مُسْتَمِرٌّ الْإِعْجَازَ وَهُوَ الْقُرْءَانُ الْعَظِيمُ، وَالْأَخِيرُ الْإِخْبَارُ عَمَّا سَيَكُونُ وَمِنْهُ مَا حَصَلَ وَمِنْهُ مَا لَمْ يَحْصُلْ بَعْدُ، وَهُوَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِهِ غَيْبِيًّا أَفْرَدْنَاهُ وَحْدَهُ.

وَالْمُعْجِزَةُ أَخْصُ مِنْ كَرَامَةِ الْوَلِيِّ، فَالْوَلِيُّ لَا يَتَحَدَّى بِكَرَامَتِهِ غَالِبًا، وَهَذَا التَّحْدِي مَعْنَاهُ خَاصٌّ لَيْسَ عَامًّا فِي مَعْنَى التَّحْدِي، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُعْجِزَةَ أَخْصُ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَتَحَدَّى النَّبِيُّ مَنْ يُكَذِّبُهُ بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَنْبِيْهٌ: الْمَذَاهِبُ الْمُمَكِّنَةُ فِي الْمَسْئَلَةِ خَمْسَةٌ: اثْبَاتُهُمَا
وإنكارُهُمَا وإثباتُ الجُسمانيِّ فقط وإثباتُ الرُّوحانيِّ فقط
وَالْوَقْفُ^(٧٥).

فَعَلْتُ كَذَا أَتَصَدِّقُ بِأَنِّي صَادِقٌ أَوْ يَقُولُ مَنْ يَتَحَدَّاهُ: لَا أُصَدِّقُكَ حَتَّى تَفْعَلَ كَذَا،
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَدَّى بِهِ مِمَّا يَعْجِزُ عَنْهُ الْبَشَرُ فِي الْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ. انتهى
فهذا التَّحَدِّيُّ غَيْرُ تَحَدِّيِ الْأَوْلِيَاءِ فَلَيْسَ مِنْ وَرَائِهِ إِيمَانٌ بِالْوَلِيِّ، لَكِنْ قَدْ يَتَحَدَّى
الْوَلِيُّ غَيْرَهُ لِنُصْرَةِ الدِّينِ، فَانْظُرْهُ مُوسَعًا فِي الْحَاشِيَةِ (٩٠) فَإِنَّهُ مُحَقِّقٌ بِحَمْدِ اللَّهِ.
وَلَا يَنْبَغِي الْإِغْتِرَارُ هُنَا بِحِلَالَةِ بَعْضِ الْأُئِمَّةِ، فَالْعِبْرَةُ بِالتَّحْقِيقِ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى
مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، فَقَدْ أَفْتَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْئَلَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: ابْنُ
الْمُبَارَكِ لَا يَقُولُ مِثْلَ قَوْلِكَ، فَقَالَ: ابْنُ الْمُبَارَكِ لَمْ يَنْزِلْ مِنَ السَّمَاءِ. فَتَنَّبَهُ رَحِمَكَ اللَّهُ
لُغَةُ الْبَيْتِ: عَوَالٍ جَمْعُ عَالِيَةٍ، صِفَةٌ لِلْأَخْبَارِ لِشُهْرَتِهَا. (فِيهِ) تُلْفَظُ: فِيْهِ، لُغَةً
فَصِيحَةً وَهِيَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ الْكِسَائِيِّ إِحْدَى قِرَاءَاتِ الْقُرْآنِ الْعَشْرِ الْمُتَوَاتِرَةِ.
^(٧٥) قَالَ مُلًّا عَلَيَّ الْقَارِي فِي ضَوْءِ الْمَعَالِي مَمْزُوجًا مَعَ ابْنِ جَمَاعَةَ مَا نَصَّهُ: وَقَالَ ابْنُ
جَمَاعَةَ: الْمَذَاهِبُ الْمُمَكِّنَةُ فِي الْمَسْئَلَةِ خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ: اثْبَاتُهُمَا أَيْ إِثْبَاتُ الرُّوحَانِيِّ
وَالْجُسْمَانِيِّ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِنْكَارُهُمَا يَعْنِي بِهِ مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِثْبَاتُ
الْجُسْمَانِيِّ فَقَطْ، وَفِيهِ أَنَّهُ غَرِيبٌ وَعَجِيبٌ، وَإِثْبَاتُ الرُّوحَانِيِّ فَقَطْ أَيْ يَقْطَعُ أَوْ مَنَامًا،
وَقَدْ قَالَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَالْوَقْفُ عَنْ كَيْفِيَّتِهِ مَعَ اعْتِقَادِ حَقِّيَّتِهِ. انتهى كَلَامُهُ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَفِي أَمَانٍ ﴿٧٦﴾ عَنِ الْعِصْيَانِ عَمْدًا وَانْعِزَالٍ﴾

يُشِيرُ فِي الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ الْمَعْصِيَةَ ضِدُّ الطَّاعَةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ عَمْدًا وَسَهْوًا خِلَافًا لِلْمَآثِرِ يَدِيَّةٍ فِي سَهْوِ الصَّغَائِرِ ^(٧٦).

أَمَّا الْإِسْرَاءُ فَمُنْكَرُهُ كَافِرٌ لَوُرُودِ النَّصِّ الْقَاطِعِ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ﴾ ﴿سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: آيَةُ الْأُولَى﴾.

^(٧٦) هَذَا خِلَافُ الْأَكْثَرِ، هَذَا قَوْلُ بَعْضِ مُتَأَخِّرِي الْأَشْعَرِيَّةِ، وَأَعْجَبُ مِنْهُ ادِّعَاءُ الْإِجْمَاعِ عَلَى هَذَا كَمَا زَعَمَهُ الصَّاوِيُّ وَالْبَاجُورِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي الشِّفَا: وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَجَوَّزَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ. انْتَهَى، قَالَ الْقَارِي فِي هَذِهِ شَرْحِ قَوْلِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَيِ الْمُجْتَهِدِينَ. انْتَهَى، فَأَيْنَ الْإِجْمَاعُ وَأَيْنَ الصِّدْقُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى وَقَدْ قَالَ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ: وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَيَجُوزُ - أَيِ يُمَكِّنُ وَقَوْعُهَا عَقْلًا وَشَرْعًا - عَمْدًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ. انْتَهَى، وَالْإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَالَفَ إِمَامَهُ الْأَشْعَرِيَّ لِكِنَّهُ لِعُلُوِّ مَقَامِهِ بَيْنَ أَنَّهُ خَالَفَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ مَا فَعَلُوا مِنْ ادِّعَاءِ إِجْمَاعٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ - تَقْرِيرًا لِمَا يَمِيلُونَ إِلَيْهِ - وَالْعَاءِ قَوْلِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ إِمَامِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي تَدِينُ بِقَوْلِهِ الْأُمَّةُ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَسْئَلَةَ فِيهَا خِلَافٌ كَبِيرٌ، أَمَّا ادِّعَاءُ وُجُودِ الْإِجْمَاعِ عَلَى التَّنْفِي فَإِخْفَاءٌ لِلشَّمْسِ بِالْكَفِّ وَهَيْهَاتَ، وَبَقِيَ هُنَا مَسَائِلُ:

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

- سهو الصغائر، فإن كانت مخالفة الأمر عن نسيان لم يكن معصية، فليس فيها إلا صورة إثبات الصغيرة مع نسيان العهد بالترك دون نسيان كونه حراماً ممتنعاً، وليس عذراً في كل حال، وليس الأمر ممكناً عند المأثريّة فقط، بل نقل السعد الاتفاق عليه في شرح العقائد، وقال رمضان أفندي في حاشيته عليه: (سهو بالاتفاق) أي يجوز صدور الصغائر اتفاقاً. انتهى

- امتناع سهو الكبيرة، لأن الاستثناء أخرجها، فليست هي من جنس الصغائر المختلف فيها.

- الإجماع على امتناع الصغائر التي فيها حسنة كسرقة لقمة وتطفيف الوزن والكيل بنحو حبة.

- امتناع الطعن في النسب كعهر الأمهات أي زناهن، والفجور أي الكذب يقال فجر إذا كذب وأصله الميل والفاجر المائل، قال الشاعر: (قتلتُم فتى لا يفجر الله عامداً)، أي لا يفجر أمر الله أي لا يميل عنه ولا يتركه، والفجور أيضاً الإنبعاث في المعاصي، وكلاهما ممتنع على الأنبياء.

- امتناع الطبع المنفر عليهم كعهر الأمهات، وقد حصل خلط عند البعض فعبر بعهر الأمهات بدل عهر الأمهات، والصواب امتناع الأمرين، وفي حاشية الكمال بن أبي شريف على شرح السعد: إذ لا ذنب له برئى أمه، لكن الطبع ينفر من مثل هذا. انتهى، فضرَبَ عليها الناسخ وجعلها: كعهر الأمهات. ولا يستقيم هذا مع قوله: لا ذنب له في زنى أمه. هذا تحريف، فتنبه.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

- الْمُحَقِّقُونَ مِنْ مُجَوِّزِي عَمَدِ الصَّغَائِرِ اشْتَرَطُوا أَنْ يُنَبِّهُوا عَلَيْهَا فَوْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ أَحَدٌ فِيهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ السَّعْدُ، وَعَلَيْهِ - وَهُوَ الْمَقْبُولُ - يَنْتَقِضُ الْإِشْكَالُ فِي كَوْنِ هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ تَشْرِيعًا لِلأَمْرِ بِاتِّبَاعِهِمْ وَفِي ذَلِكَ قَوْلِي فِي زَادِ السَّفَرِ فِي نَظْمِ الْمُخْتَصَرِ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ الثَّانِيَةِ:

وَوَاجِبٌ لِلْأَنْبِيَاءِ الْفُطَائِنُ وَالصِّدْقُ وَالْعِفَّةُ وَالْأَمَانَةُ
وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ هَذَا مِنْهُمْ وَمَرَضٌ مُنْفَرٌ عَلَيْهِمْ
وَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَيْهِمُ الْكَذِبُ بَلْ يَسْتَحِيلُ فَاعْتَقِدْ هَذَا تُصِيبُ
كَذَلِكَ الْخِيَانَةُ، الرَّذَالَةُ وَمِثْلُهَا الْبِلَادَةُ، السَّفَاهَةُ
وَالْكُفْرُ لَمْ يَجُزْ وَلَا الْكِبَائِرُ صَغَائِرُ الْخِيسَةِ لَمْ يُبَاشِرُوا
لَأَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى الْخَسَاسَةِ حَاشَاهُمْ فَهُمْ ذَوُو الْكِيَاسَةِ
فَكُلُّهُمْ مِنْ ذَلِكَ مَعْصُومُونَ قَبْلَ وَبَعْدَ الْوَحْيِ مَحْفُوظُونَ
وَمَا سِوَاهُ جَازٍ مِنْ مَعَاصِي لِكِنَّهُمْ فَوْرًا إِلَى الْخَلَاصِ
مِنْهَا يُنَبِّهُونَ مَعَ تَوْبَتِهِمْ قَبْلَ اقْتِدَاءِ وَاحِدٍ فِيهَا بِهِمْ
وَمَا مَضَى يُعْلِمُكَ الْيَقِينُ بِأَنْ مَنْ سِوَاءِ بَنِيَامِينَا
مِنْ إِخْوَةِ لِيُوسُفَ النَّقِيِّ مَا فِيهِمْ مِنْ وَاحِدٍ نَبِيٍّ
لِفِعْلِهِمْ تِلْكَ الْأَفَاعِيلُ الَّتِي لَيْسَتْ تَلِيْقُ قَطُّ بِالنُّبُوَّةِ
لِمَا بِهِمْ مِنْ خِيسَةٍ وَثُمَّ نَسْأَلُكَ الْهَدَايَةَ اللَّاهِيَةً
وَبَعْدَهُمْ قَدْ نُبِّئَ الْأَسْبَاطُ مِنْ نَسْلِهِمْ وَحَيًّا فَلَا إِفْرَاطُ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

نُكْتَةٌ: يُقَالُ لِلْأَنْبِيَاءِ: مَعْصُومُونَ، وَلِلْأَوْلِيَاءِ: مَحْفُوظُونَ^(٧٧).

﴿ وَمَا كَانَتْ نَبِيًّا قَطُّ أَنْتَى ﴾ وَلَا عَبْدٌ وَشَخْصٌ ذُو افْتِعَالٍ ﴿

يُشِيرُ فِي الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ أَنَّ الذُّكُورَةَ شَرْطٌ لِلنُّبُوَّةِ خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيِّ ثُمَّ الْقُرْطُبِيِّ^(٧٨).

- وَمِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً امْتِنَاعُ الْمَرَضِ الْمُتَفَرِّعِ عَلَيْهِمُ كَالْجُذَامِ وَهُوَ مَرَضٌ يُؤَدِّي إِلَى تَسَاقُطِ اللَّحْمِ وَكَخْرُوجِ الدُّودِ مِنْهُمْ كَمَا هُوَ مُفْتَرَى عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ أَيُّوبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِنَبِيِّ، فَإِنْ كَانَ الشَّخْصُ قَالَهَا عَلَى وَجْهِ الْمَدْحِ عَلَى الصَّبْرِ فَلَا يَكْفُرُ، لَكِنَّهُ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، وَمِمَّنْ تَقَلُّوا الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّنْقِيطِيُّ فِي كِتَابِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ وَالْمُتَشَابِهَاتِ.

^(٧٧) قَالَ الْعَلَامَةُ الصَّفَاقْسِيُّ فِي تَقْرِيبِ الْبَعِيدِ فِي شَرْحِ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعِصْمَةُ الْمَنْعُ مِنَ الذَّنْبِ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ الْوُقُوعِ، وَهِيَ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَمَّا الْحِفْظُ فَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الذَّنْبِ مَعَ جَوَازِ الْوُقُوعِ، وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعِصْمَةِ وَالْحِفْظِ وَهُوَ لِلْأَوْلِيَاءِ، فَالْأَنْبِيَاءُ مَعْصُومُونَ وَالْأَوْلِيَاءُ مَحْفُوظُونَ. انْتَهَى بَعْضُ تَصَرُّفٍ لِلِإِيضَاحِ. انْتَهَى كَلَامُهُ

قُلْتُ: الْأَوْلِيَاءُ مَحْفُوظُونَ مِنَ الْكُفْرِ، أَمَّا مَا سِوَاهُ مِنْ مَعَاصِي فَقَدْ يَقَعُ فِيهَا الْوَلِيُّ، وَيُرْجَى لَهُ الْإِسْرَاعُ بِالتَّوْبَةِ، نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِمْ ءَامِينَ.

لُغَةُ الْبَيْتِ: الْإِنْعِزَالُ الْإِنْخِلَاعُ، وَالْمُرَادُ أَنَّ النُّبُوَّةَ لَا تُسَلَبُ مِنَ النَّبِيِّ أَبَدًا.

(٧٨) هُنَا جَزَمَ كَعْبِرِهِ بِنِسْبَةِ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَمَّا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فَيَعْبُرُ بِصِغَةِ التَّمْرِِيضِ: (نُقِلَ) وَلَعَلَّهُ لَمْ يُرِدْ تَضْعِيفَهُ، أَمَّا قَوْلُهُ (خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيِّ ثُمَّ الْقُرْطُبِيِّ) فَأَقُولُ: بَلْ هُوَ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى امْتِنَاعِ النُّبُوَّةِ عَلَى الْأُنْثَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ، وَلِلتَّفَصِيلِ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: قَدْ نُقِلَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ نُبِيَءَ وَهْنٌ سِتٌّ حَوَاءُ وَسَارَةُ وَأُمُّ مُوسَى وَهَاجِرُ وَعَاسِيَةُ وَمَرْيَمُ، وَالضَّابِطُ عِنْدَهُ أَنَّ مَنْ جَاءَهُ الْمَلَكُ عَنِ اللَّهِ بِحُكْمٍ مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ بِإِعْلَامٍ مِمَّا سَيَأْتِي فَهُوَ نَبِيٌّ وَقَدْ ثَبَتَ مَجِيءُ الْمَلَكِ لَهُؤُلَاءِ بِأُمُورٍ شَتَّى مِنْ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَوَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالْإِيْحَاءِ لِبَعْضِهِنَّ فِي الْقُرْآنِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمِلَالِ وَالنَّحْلِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ لَمْ يَحْدُثِ التَّنَازُعُ فِيهَا إِلَّا فِي عَصْرِهِ بِقُرْطُبَةَ وَحَكَى عَنْهُمْ أَقْوَالَ ثَالِثَهَا الْوَقْفُ، قَالَ: وَحُجَّةُ الْمَانِعِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ سُورَةُ يُوسُفَ: ١٠٩، قَالَ وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يَدَّعِ فِيهِنَّ الرِّسَالَةَ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي النُّبُوَّةِ فَقَطْ. انْتَهَى، قُلْتُ: يُرِيدُ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ إِنْكَارَ بُبُوتِهَا لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا فِي عَصْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي أَيْضًا: وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ فِي النِّسَاءِ عِدَّةَ نَبِيَّاتٍ، وَحَصَرَهُنَّ ابْنُ حَزْمٍ فِي سِتٍّ: حَوَاءَ وَسَارَةَ وَهَاجِرَ وَأُمُّ مُوسَى وَعَاسِيَةُ وَمَرْيَمُ، وَأَسْقَطَ الْقُرْطُبِيُّ سَارَةَ وَهَاجِرَ، وَنَقَلَهُ فِي التَّمْهِيدِ عَنْ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّ مَرْيَمَ نَبِيَّةٌ، وَقَالَ عِيَّاضُ: الْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ، وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ أَنَّ الْإِمَامَ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ مَرْيَمَ لَيْسَتْ نَبِيَّةً، وَعَنِ الْحَسَنِ: لَيْسَ فِي النِّسَاءِ نَبِيَّةٌ وَلَا فِي

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

الجن، وقال السبكي الكبير: لم يصح عندي في هذه المسئلة شيء، ونقله السهيلي في آخر الروض عن أكثر الفقهاء. انتهى

وقال ابن علان الصديقي في دليل الفالحين: والأصح عدُّ بُبوتها. انتهى، ولعلها (عدم بُبوتها) فحرّفت، ثم نقل عن القرافي أنها ليست نبية على الأصح، فسبحان الله على هذا التنازع العجيب.

لكن يعكّر على نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام السبكي أن صاحب رُوح المعاني قال: حكاية الإجماع في غاية الغرابة فإن الخلاف في بُبوة نسوة كحواء وعاسية وأم موسى وسارة وهاجر ومريم موجود خصوصاً مريم فإن القول ببُبوتها شهير، بل مال الشيخ تقي الدين السبكي في الحلبيات وابن السيد إلى ترجيحِهِ وذكر أن ذكرها مع الأنبياء في سورتهم قرينة قوية لذلك.

وأما الثانية فلأن الاستدلال بالآية لا يصح لأن المذكور فيها الإرسال وهو أخص من الاستنباء على الصحيح المشهور ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، فافهم. انتهى كلامه بحروفيه.

قلت: التفريق بين الرسالة والنبوة من حيث التبليغ خلاف المحققين، ويتمشى مع من أجاز بُبوة بعض النساء، والرسالة أخص من النبوة من حيث إنزال الكتاب الجديد أو الأمر بنسخ شيء من شرع الرسول قبله، وسواء في النسخ إلغاء الحكم أو تغييره أو تقييده، فالعبرة بعدم إقرار الحكم السابق، بخلاف النبي، فليس له إلا إقرار واتباع شرع الرسول قبله، فحقّق ودقّق.

تَنْبِيهَاتٌ تَفْسِيرِيَّةٌ:

الأوّل: خَصَّ فِي الشَّرْحِ الْقُرْطُبِيَّ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ صَحَّحَ الْقَوْلَ بِنُبُوتِهَا عَلَى مُقَابِلِهِ، أَمَّا مَا قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ الْكَفَوِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي كِتَابِ الْكَلِّيَّاتِ وَهُوَ: وَلَمْ يَشْتَهَرْ عَنْ مُجْتَهِدٍ غَيْرِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ الْقَوْلَ بِنُبُوتِ امْرَأَةٍ. انتهى، فَغَيْرُ سَدِيدٍ، نَعَمْ شَهْرَتُهُ بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ إِمَامُ الْأُمَّةِ وَعَلِمُهَا فَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ تُغْنِي، كَمَا نَسَبُوا الْقَوْلَ بَعْدَ حَيَاةِ الْخَضِرِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى الْبُخَارِيِّ مَعَ ثُبُوتِهِ عَنْ غَيْرِهِ كَالْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ الْجَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ الْعَظِيمَ لِذَاتِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْإِسْتِعْنَاءُ بِالشَّهْرِ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ الْمَالِكِيُّ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ: قَالَ ابْنُ وَهْبٍ صَاحِبُ مَالِكٍ بِنُبُوتِهَا وَاخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ وَهُوَ إِمَامٌ سُنَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ اللَّبَّادِ فَقِيهِ الْمَغْرِبِ، وَقَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِي. انتهى

الثاني: نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِهَا لَا يَصِحُّ وَمَنْقُوضٌ بِالْخِلَافِ الْمَارِّ ذِكْرُهُ وَهُوَ خِلَافٌ كَبِيرٌ.

الثالث: قَوْلُهُ (الْإِمَامُ) هُوَ الرَّازِيُّ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ وَالْمُصَنَّفَاتِ الْعَجِيَّةِ، لَكِنْ لَا يَنْظَرُ فِيهَا غَيْرُ الْمُمَيِّزِ فِي مَسَائِلِ الدِّينِ، وَفِي تَفْسِيرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا هُوَ بَاطِلٌ كَتَفْسِيرِ الْإِمَامِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ.

الرابع: كِتَابُ الرُّوضِ هُوَ الرُّوضُ الْأُنْفُ بِضَمَّتَيْنِ أَيْ الرُّوضُ الَّتِي لَمْ يَرَعْهَا أَحَدٌ، وَالسُّهَيْلِيُّ نَحْوِيٌّ مَشْهُورٌ كَبِيرٌ الْقَدْرِ فِيهِ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
وَمِنْ الشَّرَاطِطِ أَيْضًا الْحُرِّيَّةُ لِأَنَّ الرِّقِّيَّةَ أَثَرُ الْكُفْرِ^(٧٩)، وَعَدَمُ وَقُوعِ
الْكَذِبِ لِعَدَمِ الْوُثُوقِ بِقَوْلِهِ^(٨٠).

الخَامِسُ: ابْنُ السَّيِّدِ هُوَ الْبَطْلِيُّوسِيُّ أَوْ الْبَطْلِيُّوسِيُّ نِسْبَةً إِلَى بَطْلَيْوَسَ فِي الْأَنْدَلُسِ
وَأَهْلِهَا يَقُولُونَ بَادَايُوزَ، وَالنِّسْبَةُ فِي تَسْمِيَّتِهَا عَائِدَةٌ إِلَى بَنِي الْأَفْطَسِ ثُمَّ حُرِفَتْ، وَابْنُ
السَّيِّدِ كَانَ فِقْهِيًّا لُغَوِيًّا أَدِيبًا لَهُ فِي الْعَقَائِدِ كِتَابُ الْحَدَائِقِ وَلَهُ شَرْحٌ عَلَى الْمُوَطَّأِ
وغيرهما.

(٧٩) قَيَّدَهَا الْعَلَامَةُ الْيَازِجِيُّ ابْنُ كَاتِبِ الْيُنْكَجَرِيَّةِ فَزَادَ (غَالِبًا) وَهُوَ الصَّوَابُ، لِاحْتِمَالِ
أَنْ يَكُونَ الرِّقِيُّ مُسْلِمًا مِنْ أَبَوَيْنِ مُسْلِمِينَ كَمَا هُوَ حَالُ الْمَلِكِ الْمُظْفَرِ قُطْرُ، سُبِي فِي
إِحْدَى الْمَعَارِكِ وَهُوَ أَمِيرُ ابْنِ أَمِيرٍ فَفِي الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ عَنِ الْحَاجِّ عَلِيِّ الْفَرَّاشِ أَحَدِ
عُمَالِ أَسْتَاذِ قُطْرُ حِينَ رِقِّهِ بَعْدَمَا ضَرَبَهُ أَسْتَاذُهُ، قَالَ فَجِئْتُهُ فَقُلْتُ مَا هَذَا الْبُكَاءُ مِنْ
لَطْشَةٍ، فَقَالَ إِنَّمَا بُكَائِي مِنْ لَعْنَتِهِ أَبِي وَأُمِّي وَجَدِّي وَهُمْ خَيْرٌ مِنْهُ، قُلْتُ مَنْ أَبُوكَ
وَاحِدٌ كَافِرٌ، قَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا أَنَا إِلَّا مُسْلِمٌ ابْنُ مُسْلِمٍ، إِنَّمَا أَنَا مَحْمُودٌ بْنُ مَمْدُودٍ ابْنُ
أَخْتِ خُوَارِزْمِ شَاهٍ مِنْ أَوْلَادِ الْمُلُوكِ، فَسَكَتُ وَتَرَضَّيْتُهِ. انْتَهَى، وَقَدْ أَحْسَنَ الرِّيحَاوِيُّ
بِتَقْيِيدِهَا أَيْضًا بِأَنَّهَا أَثَرُ الْكُفْرِ غَالِبًا بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ حُكِّمًا) أَيُّ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا
لِجَرَيَانِ أَحْكَامِ الرِّقِّ عَلَيْهِ الَّتِي هِيَ جَارِيَةٌ عَلَى الرِّقِّ الْكَافِرِ، أَمَّا يَنْبَغُ سَيِّدَنَا يُوسُفَ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَكَانَ بَاطِلًا، قَالَ الرِّيحَاوِيُّ: وَإِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي
سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿ وَشَرَّوهُ بِثَمَرٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ سُورَةُ يُوسُفَ: الْآيَةُ ٢٠، إِنَّمَا
هُوَ حِكَايَةُ حَالِهِمْ بِاعْتِبَارِ زَعْمِهِمْ، فَتَنَّبَهُ وَحَقَّقَ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

فَرْعٌ: وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي نُبُوَّةِ نِسْوَةٍ وَهُنَّ: حَوَاءُ وَأُمُّ مُوسَى وَسَارَةُ وَمَرْيَمُ وَعَاسِيَةُ بَنَتْ مُزَاحِمَ امْرَأَةً فِرْعَوْنَ وَهَاجِرُ^(٨١).

﴿وَذُو الْقَرْنَيْنِ لَمْ يُعْرِفْ نَبِيًّا﴾ كَذَا لُقْمَانُ فَاحْذَرُ عَنْ جِدَالِ ﴿أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي نُبُوَّةِ الْإِسْكَندَرِ^(٨٢)، فَقِيلَ: لَيْسَ بِنَبِيٍّ بَلْ مَلِكٌ مُؤْمِنٌ عَادِلٌ وَهُوَ الْحَقُّ، وَقَالَ مُقَاتِلُ^(٨٣): هُوَ نَبِيٌّ. وَاخْتَلَفَ فِي لُقْمَانَ فَقِيلَ: نَبِيٌّ وَقِيلَ: لَا، بَلْ وَلِيٌّ مُؤْمِنٌ وَهُوَ الْحَقُّ^(٨٤).

وهَذَا الشَّرْطُ أَيِ الْحُرِّيَّةِ صَحِيحٌ، وَلَآنَ الرَّقِيقَةُ تُنَافِي الْكَمَالَ وَالْحَالَ مِنْ عَدَمِ الْإِسْتِطَاعَةِ بِالْقِيَامِ بِأَعْبَاءِ النُّبُوَّةِ لِإِسْتِعْثَالِ الْعَبْدِ بِخِدْمَةِ سَيِّدِهِ.
(٨٠) هَذَا بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَقِّ قَاطِبَةً، وَالْعِلَّةُ فِيهِ وَاضِحَةٌ كَمَا ذَكَرَهَا، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (ذُو افْتِعَالٍ).

(٨١) الْخِلَافُ عَلَى الْمَنْقُولِ وَقَعَ فِي سِتِّ عَلَيَّهِنَ السَّلَامُ هُنَّ: السَّيِّدَةُ حَوَاءُ، وَالسَّيِّدَةُ الصِّدِّيقَةُ مَرْيَمُ قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهَا وَأَفَاضَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهَا أَحَدُ الْأُمَثَلَةِ الْعُلْيَا فِي الطَّهَارَةِ وَالْعِفَّةِ وَالْخَيْرِ، وَالسَّيِّدَةُ عَاسِيَةُ بَنَتْ مُزَاحِمَ امْرَأَةً فِرْعَوْنَ، وَالسَّيِّدَةُ سَارَةُ امْرَأَةُ نَبِيِّ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالسَّيِّدَةُ هَاجِرُ أُمُّ النَّبِيِّ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَكَانَتْ مَلِكُ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ، وَالسَّيِّدَةُ يُوحَايِدُ وَقِيلَ يُحَايِدُ أُمُّ النَّبِيِّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَضَبَطَهُ الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ: بِالْخَاءِ وَفَتَحَ الْبَاءَ، يُوحَايِدُ، كَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ تَلْمِيذُهُ حُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَالَ قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ، أَفَادَهُ نَفْسُهُ فِي اللَّالِي.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

(٨٢) القولُ بنبوة الإسكندر معزوٌّ إلى عبد الله بن عمرو والضحاك، فكان العزو إليه أولى، والمروئي أن الإسكندر رضي الله عنه قصد مغيب الشمس وكان على مقدمة لوائه سيدنا الخضر عليه الصلاة والسلام فاغتسل الخضر من ماء الحياة دونه، لكن مثل هذا لا يجب على الشخص اعتقاده.

وقال سيدنا علي عليه السلام: لم يكن نبياً ولا ملكاً إنما كان عبداً صالحاً أحب الله فأحبه. ثم ذكر سبب تسميته بذي القرنين، رواه عدة، وقال أبو جعفر النحاس في معاني القرآن: وهذا أجل إسناده روي في تسميته بذي القرنين. انتهى

وفي سبب تسميته بذي القرنين خلاف، فمنها أن قومه أصابوه مرتين في رأسه، ومنها أنه ملك القرنين المشرق والمغرب، وغير ذلك، والأول المروي عن سيدنا علي عليه السلام.

لغة البيت: الإفتعال المراد به من يفتعل الأمور من كذب وسحر ودجل، فتستحيل عليه النبوة، ومع هذا فلا يستطيع معارضة المعجزة مهما بلغ في قوة سحره، ولنا في كسر سيدنا موسى صلى الله عليه وسلم السحرة أسوة حسنة، سبحانه الله ما أكمله.

(٨٣) مقاتل من المفسرين المشهورين اثنان، الأول مقاتل بن حيان مفسر كبير ثقة، والثاني خبيث كذاب مشبه مجسم وهو مقاتل بن سليمان البلخي، قال الحافظ ابن حجر في العجائب عند ذكر التفاسير الضعيفة والإمام السيوطي في الدر المنثور: ومنها تفسير مقاتل بن سليمان، وقد نسبوه إلى الكذب، وقال الشافعي: مقاتل قائله الله تعالى، وإنما قال الشافعي فيه ذلك لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم. انتهى، وقال الإمام أبو حنيفة: أئنا من المشرق رأينا خبيثان، جهنم معطل، ومقاتل مشبه. وقال

دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

تَنْبِيهَاتٌ:

الأَوَّلُ: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَلِكُ الدُّنْيَا شَرْقًا وَغَرْبًا مُؤْمِنَانِ: سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُو الْقَرْنَيْنِ، وَكَافِرَانِ: بُخْتَنْصَرٌ^(٨٥) وَالنُّمْرُودُ بْنُ كَنْعَانَ^(٨٦).

الإمام أبو يوسف القاضي: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ ذَكَرَ عِنْدَهُ جَهْمٌ وَمُقَاتِلٌ، فَقَالَ: كِلَاهُمَا مُفْرَطٌ، أَفْرَطَ جَهْمٌ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ حَتَّى إِنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَأَفْرَطَ مُقَاتِلٌ حَتَّى جَعَلَ اللَّهَ مِثْلَ خَلْقِهِ. انتهى، وَمِثْلُهُ قَالَ جَمْعٌ كَبِيرٌ مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ، وَمِنْهَا مَا فِيهِ تَصْرِيحٌ بِاسْتِحْلَالِ دَمِهِ لِتَجْسِيمِهِ، رَوَاهَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ وَالْإِمَامُ ابْنُ عَسَاكِرَ وَغَيْرُهُمَا كَالْمَزِي فِي التَّهْذِيبِ.

وَأَنْتَ تَرَى كَيْفَ اجْتَمَعُوا عَلَى دَمِهِ لِأَجْلِ تَجْسِيمِهِ وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ خِلَافًا لِمَا يَنْسَبُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ لَهُمْ، وَقَدْ نَسَبَ إِلَى السَّلَفِ زُورًا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوِي وَبَيَانَ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُثْبِتُوا الْجِسْمَ لِلَّهِ وَلَمْ يَنْفَوْهُ، وَهَذَا كَذِبٌ صَرَّاحٌ. وَكُلٌّ مِنَ الْمُقَاتِلِينَ يَرْوِي التَّفْسِيرَ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ وَيَحْصُلُ بَيْنَهُمَا خَلْطٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَكْثَرُ مَا يُطْلِقُونَهُ فِي حَقِّ الثَّانِي مَعَ أَنَّهُ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ فِي سَمَاعِهِ مِنَ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ لِأَنَّهُ كَانَ صَغِيرًا.

^(٨٤) سَيِّدُنَا لُقْمَانُ الْحَكِيمُ الَّذِي سُمِّيَتْ السُّورَةُ بِاسْمِهِ، كَانَ أَسْمَرَ اللَّوْنِ، فَإِذَا قِيلَ كَانَ عَبْدًا فَالْمُرَادُ سُمْرَةُ اللَّوْنِ لَا أَنَّهُ عَبْدًا مَمْلُوكًا.

^(٨٥) قَالَ الْحَافِظُ مُرْتَضَى الزَّيْدِيُّ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ: وَبُخْتَنْصَرٌ بِالتَّشْدِيدِ مَعْرُوفٌ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: إِنَّمَا أَصْلُهُ بُوْخَتْ وَمَعْنَاهُ ابْنٌ، وَنَصَرَ كَبَقَمَ صَنْمَ فَأَعْرَبَ وَكَانَ وَجِدَ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

الثَّانِي: لُقْمَانُ حَكِيمٌ تَلْمِيزٌ لِأَلْفِ نَبِيِّ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الثَّالِثُ: الْإِسْكَندَرُ، وَهُمَا اثْنَانِ رُومِيٌّ وَهُوَ صَاحِبُ الْخَضِرِ، وَيُونَانِيٌّ وَهُوَ صَاحِبُ أَرِسْطُو، وَمَحَلُّ النِّزَاعِ الْأَوَّلُ.

﴿وَعِيسَى سَوْفَ يَأْتِي ثُمَّ يُتَوَى﴾  لِدَجَّالٍ شَقِيٍّ ذِي حَبَالٍ ﴿

يُشِيرُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى خُرُوجِ الدَّجَّالِ وَنُزُولِ عِيسَى وَقَتْلِ الدَّجَّالِ، وَالْإِيمَانُ بِكُلِّ ذَلِكَ وَاجِبٌ^(٨٧).

عِنْدَ الصَّنَمِ وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ أَبٌ فُنُسِبَ إِلَيْهِ. انْتَهَى مُحْتَصَرًا، قُلْتُ: وَكَانَ كَافِرًا مَحْجُوسِيًّا وَهُوَ الَّذِي خَرَّبَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَأَذَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَعَلَّ أَطْمَاعَ الْيَهُودِ فِي الْعِرَاقِ رَاجِعٌ إِلَى أَنْ بُحِتَ نَصْرَ نَقْلَ غَنَائِمَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى الْعِرَاقِ بَابِلَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ.
^(٨٦) يُقَالُ ثُمْرُودٌ وَثُمْرُودٌ، وَالْأَصْلُ بِالذَّالِ كَمَا أَثْبَتُوهُ، لِأَنَّهُ فَارِسِيٌّ وَلَهُ قَاعِدَةٌ يُضْبَطُ فِيهَا الْأَسْمَاءُ الْفَارِسِيَّةُ بِالذَّالِ أَوْ الدَّالِ.

^(٨٧) اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِنُزُولِ نَبِيِّ اللَّهِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَاخِرَ الزَّمَانِ مِنَ السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ فِيهَا حَيٌّ الْآنَ لَمْ يُصَلِّبْ وَلَمْ يُقْتَلْ إِنَّمَا رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، وَنُزُولُهُ يَكُونُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيٍّ دِمَشْقَ - وَالْآنَ الْمَنَارَةُ الْبَيْضَاءُ فِي دِمَشْقَ هِيَ مَنَارَةُ الْمَطَارِ، هَذَا فِي زَمَانِنَا - بَعْدَ خُرُوجِ الدَّجَّالِ مِنَ الْجَزِيرَةِ الَّتِي هُوَ مَحْبُوسٌ مُقَيَّدٌ فِيهَا الْآنَ، وَمِنْ مُعْجَزَاتِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْمَنَارَةِ، وَلِلْفَائِدَةِ وَلِيَحْذَرَ الدَّجَّالَ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَلَآنَ زَمَانِنَا صَارَ قَرِيبًا فِيمَا يَظْهَرُ نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعْصِمَنَا مِنْهُ عَامِينَ رَأَيْتُ أَنْ أَذْكَرَ فِيهِ الْحَدِيثَ وَشَرْحَهُ وَهُوَ مَا

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

رواه مسلم وغيره عن النّوّاس بن سمعان رضي الله عنه قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ذات غداة فخفض فيه ورفع حتى ظنناه في طائفة النخل فلمّا رُحنا إليه عرف ذلك فينا فقال: ما شأنكم، قلنا: يا رسول الله ذكرت الدجال غداة فخفضت فيه ورفعت حتى ظنناه في طائفة النخل، فقال: غير الدجال أخوفني عليكم، إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه والله خليفتي على كل مسلم، إنه شاب قطط عينه طائفة كاني أشبهه بعبد العزى بن قطن فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف، إنه خارج خلة بين الشام والعراق فعات يميناً وعات شمالاً، يا عباد الله فاثبتوا، قلنا يا رسول الله: وما لبثه في الأرض قال أربعون يوماً يوماً كسنة ويوم كشهراً ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم، قلنا يا رسول الله: فذلك اليوم الذي كسنة أتكفيناه فيه صلاة يوم قال: لا، أقدروا له قدره. قلنا يا رسول الله وما إسراعه في الأرض قال: كالغيث استدبرته الريح فيأتي على القوم فيدعوهم فيؤمنون به ويستجيبون له فيأمر السماء فتمطر والأرض فتنبث، فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كانت ذرى وأسبعه ضروعا وأمدّه خواصر ثم يأتي القوم فيدعوهم فيردون عليه قوله فينصرف عنهم فيصيحون مُمحِلين ليس بأيديهم شيء من أموالهم، ويمر بالخربة فيقول لها أخرجي كنوزك فتتبعه كنوزها كيغاسيب النحل ثم يدعو رجلاً مُمثلاً شاباً فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتيْن رمية الغرض ثم يدعو فيقبل ويتهلل وجهه يضحك فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهرودتين واضعاً كففيه على أجنحة ملكين إذا طأطأ رأسه قطر وإذا رفعه تحدر منه جمان

دَرْجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

كَاللُّؤْلُؤِ فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ
فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بَابُ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ
فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللَّهُ
إِلَى عِيسَى إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَتَالِهِمْ فَحَرَّزَ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ
وَيَبْعَثُ اللَّهُ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَى بُحَيْرَةٍ
طَبْرِيَّةٍ فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ لَقَدْ كَانَ بِهِذِهِ مَرَّةً مَاءٌ وَيُحْصِرُ نَبِيُّ اللَّهِ
عِيسَى وَأَصْحَابُهُ حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمْ الْيَوْمَ
فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ التَّغَفَّ فِي رِقَابِهِمْ فَيُصْبِحُونَ فَرَسَى
كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْأَرْضِ فَلَا يَجِدُونَ فِي
الْأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهْمُهُمْ وَتَنَّتُهُمْ فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللَّهِ
فَيُرْسِلُ اللَّهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطَرًا
لَا يَكُنُ مِنْهُ بَيْتٌ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ فَيَغْسِلُ الْأَرْضَ حَتَّى يَتْرُكَهَا كَالزَّلْفَةِ ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَرْضِ
أَنْبِئِي ثَمَرَتَكَ وَرَدِّي بَرَكَتَكَ فَيَوْمئِذٍ تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ مِنَ الرُّمَانَةِ وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا
وَيُبَارِكُ فِي الرِّسْلِ حَتَّى أَنَّ اللَّقْحَةَ مِنَ الْإِبِلِ لَتَكْفِي الْفَتَامَ مِنَ النَّاسِ وَاللَّقْحَةَ مِنَ
الْبَقَرِ لَتَكْفِي الْقَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْغَنَمِ لَتَكْفِي الْفَخْدَ مِنَ النَّاسِ فَبَيْنَمَا هُمْ
كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ أَبْطَاهِمُ فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ
وَكُلِّ مُسْلِمٍ وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الْحُمْرِ فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

شَرْحُ مُفْرَدَاتِهِ:

(فَخَفَضَ فِيهِ وَرَفَعَ) بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ فِيهِمَا أَيُّ حَقَّرَ شَأْنَهُ وَعَظَّمَ فِتْنَتَهُ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ خَفَضَ صَوْتَهُ ثُمَّ رَفَعَهُ مِنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ. (فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ) أَيُّ جَانِبُهُ وَنَاحِيَتُهُ قَرِيبًا مِنَّا. (غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ) أَيُّ أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ غَيْرِ فِتْنَةِ الدَّجَالِ أَكْثَرُ، وَهِيَ فِتْنَةُ كُلِّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ، مَعَ وَرُودِ أَحَادِيثٍ تُصَرِّحُ بِأَنَّ فِتْنَةَ الدَّجَالِ أَعْظَمُ الْفِتَنِ أَيُّ مِنْ حَيْثُ هَوُلُهَا. (فَامْرُؤُ حَجِيجُ نَفْسِهِ) أَيُّ كُلُّ وَاحِدٍ يُحَاجُّ الدَّجَالَ عَنْ نَفْسِهِ وَيَكْفِي نَفْسَهُ شَرَّ الدَّجَالِ. (وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) أَيُّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلِيُّ كُلِّ مُسْلِمٍ وَحَافِظُهُ فَيُعِينُهُ عَلَيْهِ وَيُدْفَعُ شَرَّهُ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْمُوقِنَ لَا يَزَالُ مَنْصُورًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَبِيٌّ وَلَا إِمَامٌ فَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْإِمَامِيَّةِ مِنَ الشَّيْعَةِ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الَّذِينَ يَقُولُونَ: (مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْخٌ فَشَيْخُهُ الشَّيْطَانُ) وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ، فَصَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَابَ ظَنُّهُمْ. (قَطَطٌ) شَدِيدُ جُعُودَةِ الشَّعْرِ. (طَائِفَةٌ) أَيُّ ذَاهِبٌ نُورُهَا أَوْ طَائِفَةٌ أَيُّ خَارِجَةٌ عَنِ الْحَدِّ كَبِيرَةٌ جَا حِظَّةً مِنْ طِفَا يَطْفُو. (فَوَاتِحُ سُورَةِ الْكَهْفِ) أَوَّلُ عَشْرِ آيَاتٍ مِنْهَا. (خَلَّةٌ) أَيُّ طَرِيقًا بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ قِبَالَةً وَسَمَّتِ الشَّامَ وَالْعِرَاقَ. (فَعَاثَ) فَعَلُ مَاضٍ مِنَ الْعَيْثِ وَهُوَ الْفَسَادُ أَوْ أَشَدُّ الْفَسَادِ وَالْإِسْرَاعُ فِيهِ. (اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ) يُقَالُ قَدَّرْتُ وَقَدَّرْتُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْمَعْنَى كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ: إِذَا مَضَى بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَدَرُ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الظُّهْرِ كُلِّ يَوْمٍ فَصَلُّوا الظُّهْرَ ثُمَّ إِذَا مَضَى بَعْدَهُ قَدَرُ مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَصْرِ فَصَلُّوا الْعَصْرَ وَإِذَا مَضَى بَعْدَ هَذَا قَدَرُ مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ فَصَلُّوا الْمَغْرِبَ وَكَذَا الْعِشَاءُ وَالصُّبْحُ ثُمَّ الظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ ثُمَّ الْمَغْرِبُ وَهَكَذَا حَتَّى يَنْقَضِيَ ذَلِكَ الْيَوْمُ وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ صَلَوَاتُ سَنَةِ فَرَائِضَ كُلِّهَا مُؤَدَّاةً

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

في وقتها وأما الثاني الذي كشهّر والثالث الذي كجمعة فقياس اليوم الأول أن يُقدر لهما كاليوم الأول على ما ذكرناه. (كالغيث استدبرته الريح) المراد به يسرع في الأرض كالغيم يجري سريعاً. (فتروح) أي ترجع آخر النهار. (سارحتهم) أي ماشيتهم التي سرحت أول النهار أي ذهبت إلى المرعى. (ذرى) بضم الذال أي أعالي الأسنمة جمع سنم وهي التي تكون أعلى ظهر الناقة وهي جمع ذروة بضم الذال وكسرها. (وأسبعه ضروعاً) أي أطوله لكثرة اللبن. (وأمدّه خواصر) وذلك لكثرة امتلائها من الشبع. (ممحلين) من المحل وهو الجذب وهو انقطاع المطر ويسب الأرض مما يُعْتاش منه أي الكلال. (بالخربة) أي بالأرض الخربة أو بالبقاع الخربة. (أخرجني كنوزك) أي مدفونك أو معادنك. (كيعاسيب التحل) أي كما يتبع التحل اليعسوب، واليعاسيب ذكور التحل والمراد جماعة التحل لا ذكورها خاصة لكِنَّه كنى عن الجماعة باليعسوب. (جزلتين) أي قطعتين. (رمية الغرض) أي رمية الغرض في السرعة، قال القاضي عياض: وعندي أن فيه تقديمًا وتأخيرًا وتقديره فيصيبه إصابة رمية الغرض فيقطع جزلتين. (يتهلل) ورد في حديث صحيح أن الشاب من يقينه بالله يأتي وجهه مشرقاً لعلمه بأن الدجال لا يصلح للألوهية ويتحداه ولا يمكّنه الله من قطع عنقه لإتقابه نحاساً يحول بينه وبين سيف الدجال، وقال الإمام ابن الجوزي: يعني الدجال كأنه يفرح بما جرى على يديه من إحياء الميت، وقد بينا في مسند أبي سعيد أنه يريد قتله مرة أخرى فلا يسלט عليه. (مهزودتين) أي لابساً مهزودتين أي ثوبين مصبوعين بالصفرة بالورس - نبت أصفر - ثم الزعفران، وقيل ثوبين مشقوقين عرضاً من الهرد والهرت أي الشق أي شقتان من

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

التياب. (الجمان) حب الفضة كالدِّرَّ أي اللؤلؤ الكبير. (فلا يحل لكافر) أي هو حق واجب واقع، كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرَبَةٍ﴾ سورة الأنبياء: الآية ٩٥ أي حق واجب عليها، من الوجوب وهو السقوط والثبوت. (حيث ينتهي طرفه) أي يصل إلى غاية وأبعد ما ترى عينه. (فيطلبه حتى يدركه) أي يبحث عنه حتى يقع عليه ويدركه. (باب لد) أي باب مدينة لد بفلسطين قرب بيت المقدس. (لا يدان لأحد بقتالهم) أي لا قوة ولا طاقة لأحد على قتالهم. (فحرز) أي ضم وأبعد واحم، وفي رواية: فحوز بالواو، وفي رواية: فحزب، الكل بمعنى. (إلى الطور) جبل بالشام. (فيرغب) أي فيدعو. (التعف) دود يكون في أنوف الإبل والغنم. (زهمهم) الزهم والزهم دسم كربه الرائحة ودسم اللحم الكريه الرائحة أو الرائحة المنتنة. (كأعناق البخت) أي أعناق الإبل السريعة. (يكن) أي يمنع ويستتر ويصون. (المدر) الطين الصلب كقول الإمام الشافعي: ما أخذنا العلم إلا بطول السهر وأفتراش المدر. (كالزلفة) وفي رواية لمسلم: كالزلفة اعتمدتها السيوطي وقال: كالزلفة بفتح الزاي واللام والقاف وروي بالفاء كذلك، وبضم الزاي وسكون اللام ومعناه كالمراءة في الصفاء والنظافة. وقيل كمستنقع المياه. (القحف) مقعر قشرها تشبيهاً بقحف الرأس وهو الذي فوق الدماغ، من ضخامتها. (الرسل) هو اللبن. (اللقحة) هي الحلوب وهي القرينة العهد بالولادة دون سبعة أشهر وجمعها لقح بكسر اللام وفتح القاف كبركة وبرك وهي اللقوح ذات اللبن. (يتهارجون) أي يجمع الرجال النساء بحضرة الناس كما يفعل الحمير ولا يكثرثون لذلك، وهذا يكون بعد قبض أرواح المؤمنين يفعل الكفار ولا مسلم في الأرض، والله تعالى أعلم وأحكم.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

فهذا حديث جليل في الأصول ينبغي العناية به أشد العناية وتعليمه، سلمنا الله أجمعين آمين.

لغة البيت: (يتوي) أي يهلك، من توي المال يتوي توي إذا هلك، ويتوي من أتوي الرباعي، وفي نسخة (يتوي) بمعنى يقصد، ويجوز أن تكون (يتوي) بمعنى يقيم، وعليه تكون اللام في (لدجال) للتعليل، والمعنى يقيم لأجل الدجال، والأنسب الأول لإفادته الغاية من نزوله وهو قتل الدجال، أما القصد والإقامة فيفيدان البعية، فالأول أكمل من ناحية استيفاء معنى الخبر الوارد فيه وهو إهلاك الدجال، والنظم إنما جعل ليان العقيدة الحقة مستوفاة قدر المستطاع، وصرح حسين بن إبراهيم في اللالي بأنه من الرباعي فقال: الإثواء الإهلاك، فالصواب واضح والله أعلم.

(لدجال) الدجال فيها أقوال أحسنها أنه من الدجل وهو الكذب لإدعائه الألوهية وهي أعظم الكذب، وقيل من الدجل وهو قطع الأرض سيرا كما مر في الحديث. (شقي) أي محتوم له بالكفر، وهذا مما لا خلاف فيه. (ذي خبال) أي حال فاسدة.

فائدة في معنى الشقاوة: اعلم أن الشقاوة اختلف في ذهابهم إلى معناها،

فالسادة الأشاعرة قالوا: الشقاوة شقاوة الأزل فمن قدر الله له في الأزل الموت على الكفر فهذا قضاء مبرم لا يتبدل، ومثلها السعادة فالسعيد سعيد الأزل، أما السادة المائريّة فقالوا: الشقاوة والسعادة قد يتبدلان بحسب حال الشخص الآن، فإن كان مؤمناً فهو سعيد أو كافراً فشقي وقد ينقلب الحال وهكذا إلى الموت، فالخلاف لفظي صرف، لكن نميل إلى مذهب الأشاعرة لورود الحديث حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً وفيه أن الملك بعد نفخ الروح في الجنين: (ويكتب رزقه

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

نُكْتَةٌ: غَالِبُ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ عِيسَى فِيهِ نِسْبَتُهُ إِلَى أُمِّهِ
فَمَا الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ، قُلْتُ: الْحِكْمَةُ إِبْطَالُ مَا ادَّعَتْهُ النَّصَارَى مِنْ
النِّسْبَةِ إِلَى الْأَبِ^(٨٨).

وَأَجَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالْمَآثِرِ يَدِيَّةٌ يَعْتَبِرُونَ هَذَا خَاتِمَةَ الشَّخْصِ
بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ تَبَدَّلَ حَالُهُ أَمْ لَا، رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْجَمِيعِ، ءَامِينَ.

تَنْبِيْهُ: لَوْ قَالَ النَّاطِمُ: (وَعِيسَى سَوْفَ يَنْزِلُ ثُمَّ يُتَوَّى)، لَكَانَ أَنْسَبَ مِنْ حَيْثُ
تَصْرِيحُهُ بِالنُّزُولِ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهَا، وَالْكَمَالُ لِلَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ.

^(٨٨) وَهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَدْعُونَ أَنَّهُ ابْنُ اللَّهِ، وَلَا فَرْقَ فِي كَوْنِهِ كُفْرًا بَيْنَ كَوْنِهِمُ أَرَادُوا
الْبُنُوَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ أَمْ بُنُوَّةَ الْعَطْفِ وَالْحُنُوِّ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: وَظَاهِرُ قَوْلِ
النَّصَارَى أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَادُوا بُنُوَّةَ التَّسْلِ كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ - أَيِ
الْمُشْرِكُونَ - فِي الْمَلَائِكَةِ، وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي قَوْلُ الضَّحَّاكِ وَالطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِمَا،
وَهَذَا أَشْنَعُ الْكُفْرِ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: أَطْبَقَتِ النَّصَارَى عَلَى أَنَّ الْمَسِيحَ إِلَهٌ وَأَنَّهُ ابْنُ
إِلَهِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَيُقَالُ إِنَّ بَعْضَهُمْ يَعْتَقِدُهَا بُنُوَّةَ حُنُوٍّ وَرَحْمَةٍ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا

لَا يَجِلُّ أَنْ تُطْلَقَ الْبُنُوَّةُ عَلَيْهِ وَهُوَ كُفْرٌ. انْتَهَى بِحُرُوفِهِ، وَبِهَذَا تَعْرِفُ كُفْرَ وَزَنْدَقَةَ مَنْ
تَزَيَّا بِزِيِّ الْمُسْلِمِينَ وَصَرَّحَ بِأَنَّنَا أَبْنَاءُ اللَّهِ عَلَى مَعْنَى الرَّحْمَةِ، هَذَا كَافِرٌ قَسِيسٌ فِي
ثِيَابِ الْمُسْلِمِينَ، أَمَّا حَدِيثُ: (الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللَّهِ) الَّذِي رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ
فَضَعِيفٌ، وَمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ: وَمَخْرَجُ هَذَا
الْكَلَامِ كَمَا قَالَ الْعَسْكَرِيُّ عَلَى الْمَجَازِ وَالتَّوَسُّعِ كَأَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ الْمُتَضَمِّنَ بِأَرْزَاقِ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿كَرَامَاتُ الْوَلِيِّ بِدَارِ دُنْيَا﴾ لَهَا كَوْنٌ فَهُمْ أَهْلُ النَّوَالِ ﴿﴾

أَشَارَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ إِثْبَاتُ
كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ مُطْلَقًا^(٨٩)، وَالْأُسْتَاذُ أَبِي
إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي عِنْدَ التَّحْدِي لَهَا^(٩٠).

الْعِبَادِ وَالْكَافِلَ لَهُمْ كَانَ الْخَلْقُ كَالْعِيَالِ لَهُ، وَنَحْوُهُ حَدِيثٌ: ﴿إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ
أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ﴾ أَيَّ خَاصَّتِهِ. انتهى

هَذَا هُوَ الْمَعْنَى فَإِنَّ الْعِيَالَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ عَالٍ يَعُولُ وَهُوَ سَدُّ الْحَاجَاتِ وَالْإِنْفَاقُ مِنْ
قُوَّةٍ وَغَيْرِهِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصِّحَاحِ: وَعَالٌ عِيَالُهُ يَعُولُهُمْ عَوْلًا وَعِيَالَةً، أَيَّ قَاتَهُمْ
وَأَنْفَقَ عَلَيْهِمْ. انتهى

فَإِنَّ الْبُنُوَّةَ فِي هَذَا، هَذَا إِنْ تَبَادَرَ إِلَى فَهْمِ بَعْضِ الْعَوَامِّ فَلَاَنَّ أَلْسِنَتَهُمْ مُعْوجَّةٌ وَلَا
يُقَامُ لَهُمْ وَزَنٌّ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ صَحَّ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: النَّاسُ
عِيَالٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ. وَمَعْنَاهُ مُفْتَقِرُونَ إِلَيْهِ يَحْتَاجُونَهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ النَّاسَ
أَبْنَاءُ فِي الْفِقْهِ، هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ لُغَةً وَشَرْعًا وَمَا خَالَفَ فَمَرْدُودٌ، وَهَذَا يَتَوَافَقُ مَعَ
كَوْنِهِ تَعَالَى (الْجَبَّارَ) الَّذِي جَبَرَ مَفَاقِرَ الْخَلْقِ وَسَدَّ حَاجَاتِهِمْ، فَافْهَمُهُ جَيِّدًا.

^(٨٩) الْمُعْتَزِلَةُ قَبَّحَ اللَّهُ ذِكْرَهُمْ وَكَذَا ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ أَنْكَرُوا الْكَرَامَاتِ مُطْلَقًا، إِلَّا أَنَّ
ابْنَ حَزْمٍ أَجَازَهَا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَطْ، وَقِيلَ: الْمُعْتَزِلَةُ أَنْكَرُوهَا
فَقَطْ فِي الدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ، وَعَلَّلُوا مَا قِيلَ عَنْهُمْ بِأَنَّ الْآخِرَةَ دَارُ كَرَامَةٍ لِلْمُؤْمِنِ، وَهَذَا

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

التعليل وإيه، فالمراد بكرامة المؤمن في الآخرة إكرامه لا بمعنى ظهور الخوارق على أيديهم.

ولو كان جواز الصراط بسرعة البرق من الكرامات لكان كل من يجوز له ولياً، وهذا إنما يكون إكراماً للصالحين، وأي حاجة إلى كرامات الولي يوم القيامة ليزداد يقينه، وذلك اليوم كله يقين، وروى البخاري عن سيدنا علي عليه السلام: (اليوم العمل ولا حساب وغدا الحساب ولا عمل)، فتعليل المعتزلة بهذا التعليل لا محل له من النظر، فهم منكرون لها مطلقاً.

أما كرامات الأولياء بعد موتهم فراجع إلى الدنيا، وهو حاصل بكثرة لا ينكرها في حياتهم وبعد مماتهم إلا جاهل محروم زائع القلب، وسيأتي مفصلاً بإذن الله.

(٩٠) هذا النقل عنه بهذه الصيغة فيه نظر، ولا تصريح فيه، قال ابن خلدون في مقدمته عند الكلام على المعجزة والكرامة: التحدّي هو الفارق بينها وبين الكرامة والسحر، إذ لا حاجة فيهما إلى التصديق فلا وجود للتحدّي إلا إن وجد اتفاقاً، وإن وقع التحدّي في الكرامة عند من يحيزها وكانت لها دلالة فائما هي على الولاية وهي غير النبوة، ومن هنا منع الأستاذ أبو إسحاق وغيره وقوع الخوارق كرامة فراراً من الالتباس بالنبوة عند التحدّي بالولاية، وقد أريناك المغيرة بينهما وأنه يتحدّى بغير ما يتحدّى به النبي فلا لبس، على أن النقل عن الأستاذ في ذلك ليس صريحاً. انتهى

وقوله: (التحدّي هو الفارق بينها وبين الكرامة) قلت: بل الصحيح جواز التحدّي بالكرامة وسيأتي مثاله عليه، وقوله: (اتفاقاً) يعني من دون عمد سابق، كما سيأتي عند تحدي الأولياء.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَافِظُ تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى: وَإِنِّي لَأَعْجَبُ أَشَدَّ الْعَجَبِ مِنْ مُنْكَرِهَا وَأَخْشَى عَلَيْهِ مَقْتَ اللَّهِ، وَيَزِدَادُ تَعْجِبِي عِنْدَ نِسْبَةِ إِنْكَارِهَا إِلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ وَهُوَ مِنْ أَسَاطِينِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ نِسْبَةَ إِنْكَارِهَا إِلَيْهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَذِبٌ عَلَيْهِ وَالَّذِي ذَكَرَهُ الرَّجُلُ فِي مُصَنَّفَاتِهِ أَنَّ الْكَرَامَاتِ لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَ حَرْقِ الْعَادَةِ، قَالَ: وَكُلُّ مَا جازَ تَقْدِيرُهُ مُعْجَزَةٌ لِنَبِيِّ لَا يَجُوزُ ظُهُورُ مِثْلِهِ كَرَامَةً لَوْلِي. قَالَ: وَإِنَّمَا بِالْغُ أَمْرُ الْكَرَامَاتِ إِجَابَةٌ دَعْوَةٍ أَوْ مُوَافَاةٌ مَاءٍ فِي بَادِيَةٍ فِي غَيْرِ مَوْقِعِ الْمِيَاهِ أَوْ مُضَاهِي ذَلِكَ مِمَّا يَنْحَطُّ عَنْ حَرْقِ الْعَادَةِ. ثُمَّ مَعَ هَذَا قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَتِنَا: هَذَا الْمَذْهَبُ مَتْرُوكٌ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ بِالْغَا فِي الْبَشَاعَةِ مَبْلَغُ مَذْهَبِ الْمُنْكَرِينَ لِلْكَرَامَاتِ مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ مُفَصِّلٍ بَيْنَ كَرَامَةٍ وَكَرَامَةٍ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ التَّفْصِيلَ هُوَ الْمُمَيِّزُ لَهَا مِنَ الْمُعْجَزَاتِ. انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ السُّبْكِيِّ. فَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأُسْتَاذُ هُوَ خِلَافُ الْحَقِّ فَاجْتَنَبَهُ.

وَمِثَالُهُ مَعَ تَحْدِي مَا ذَكَرَهُ الْهَيْتَمِيُّ فِي الْفَتَاوِي نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ الْيَافِعِيِّ وَنَصُّهُ: كَمَا وَقَعَ لِمَلِكٍ كَافِرٍ أَنَّهُ قَالَ لِشَيْخٍ: إِنْ لَمْ تُظْهِرْ لِي كَرَامَةً وَإِلَّا قَتَلْتُ الْفُقَرَاءَ - أَيِ الْمُرِيدِينَ -، فَأَظْهَرَ لَهُ قَلْبَ بَعِيرٍ ذَهَبًا وَرَمَى بِكُوْزٍ فَارِغٍ فِي الْهَوَاءِ فَامْتَلَأَ مَاءً فَنَكَسَ رَأْسَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ قَطْرَةٌ فَقِيلَ لِلْمَلِكِ: هَذَا سِحْرٌ، فَأَمَرَ الشَّيْخُ بِإِيقَادِ نَارٍ عَظِيمَةٍ وَبِالسَّمَاعِ ثُمَّ دَخَلَ هُوَ وَالْفُقَرَاءُ فِيهَا وَخَطَفَ وَلَدَ الْمَلِكِ مَعَهُمْ فَغَابَ سَاعَةً وَخَرَجَ وَبِإِحْدَى يَدَيْهِ رُمَانَةٌ وَالْأُخْرَى تُفَاحَةٌ فَقِيلَ: وَهَذَا سِحْرٌ أَيْضًا، فَأَخْرَجَ لَهُ الْمَلِكُ قَدْحًا مَلَانًا سُمًّا وَقَالَ: لَا أَصْدَقُ إِلَّا إِنْ شَرِبْتَهُ جَمِيعُهُ فَأَمَرَ بِالسَّمَاعِ ثُمَّ شَرِبَهُ فَتَمَزَّقَتْ ثِيَابُهُ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

فَأُبْدِلَتْ فَتَمَزَّقَتْ فَأُبْدِلَتْ فَتَمَزَّقَتْ وَهَكَذَا حَتَّى بَقِيَتْ، وَلَمْ يُصِبْهُ شَيْءٌ غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَرُشِّحُ عَرَقًا. انتهى كلامه

قُلْتُ: هذا إشارة إلى قصة السادة الرفاعية مع هولاء حين دخل الرفاعية النار وأخذوا ولده وأدخلوه معهم، فأسلم وسمى نفسه أحمد وكان اسمه (توكدار) ومالك البلاد وأجبرهم على الإسلام فقتلوه رحمه الله، وهذا كله مذكور في كتابي (نصب الأوتاد في الدفاع عن الرفاعية والصوفية الأسياد) رددت فيه هذيان ابن تيمية والذهبي ومن وافقهما، فراجع فيه، وقوله: (بالسماع) أي بسماع ذكر الله كالتهليل والمدائح.

وقال الهيثمي عن الفرق بين المعجزة والكرامة: إذا تقرر جوازها ووقوعها من غير إحصاء ولا حصر فالذي عليه معظم الأئمة أنه يجوز بلوغها مبلغ المعجزة في جنسها وعظيمها، وإنما يفرقان في أن المعجزة تقترب بدعوى النبوة أي باعتبار الجنس أو ما من شأنه وإلا فأكثر معجزات الأنبياء لا سيما نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقعت من غير ادعاء نبوة.

والكرامة تقترب بدعوى الولاية أو تظهر على يد الولي من غير دعوى شيء وهو الأكثر، فمن أولئك الأئمة الإمام أبو بكر بن فورك وعبارته: المعجزات دلائل الصديق ثم إن ادعى صاحبها النبوة فالمعجزة تدل على صديقه في مقالته، فإن أشار صاحبها إلى الولاية دلت المعجزة على صديقه في مقالته **فتسمى كرامة ولا تسمى معجزة** وإن كانت من جنس المعجزات. انتهى كلام الهيثمي.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

حِكَايَةٌ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَخْصٌ فَقَالَ لَهُ: مَا اسْمُكَ، قَالَ: شِهَابٌ، فَقَالَ: ابْنُ مَنْ، قَالَ: ابْنُ جَمْرَةَ، قَالَ: مِنْ أَيِّ قَبِيلَةٍ، قَالَ: مِنْ حَرَّةَ، قَالَ: أَيْنَ تَسْكُنُ، قَالَ: فِي ذَاتِ لَظَى، قَالَ لَهُ: الْحَقُّ أَهْلَكَ فَقَدْ احْتَرَقُوا، فَكَانَ ذَلِكَ^(٩٠).

قُلْتُ: قَوْلُ الْهَيْتَمِيِّ (وَقَعْتُ مِنْ غَيْرِ إِدْعَاءِ بُبُوَّةٍ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ تَحَدٍّ، وَأَنْتَ تَرَى ضَعْفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَمِثْلُهُ مَا يُنْقَلُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيِّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ - وَهُمَا أَشْعَرِيَّانِ شَافِعِيَّانِ شَذَّ قَوْلُهُمَا هَذَا، وَالْوَاجِبُ بَبْذُهُ فَمَنْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُمَا - وَهُوَ الْجُمْهُورُ مِنْ مُحَقِّقِي الْأُمَّةِ - عَلَى غَيْرِ هَذَا الْقَوْلِ.^(٩٠) رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي بَابِ (مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ) مَعَ اخْتِلَافٍ بَسِيطٍ فِي اللَّفْظِ وَنَصُّهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ: مَا اسْمُكَ، فَقَالَ: جَمْرَةُ، فَقَالَ: ابْنُ مَنْ، فَقَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: مِمَّنْ، قَالَ: مِنَ الْحَرَّةِ، قَالَ: أَيْنَ مَسْكُنُكَ، قَالَ: بِحَرَّةِ النَّارِ، قَالَ: بِأَيِّهَا، قَالَ: بِذَاتِ لَظَى، قَالَ عُمَرُ: أَذْرُكَ أَهْلَكَ فَقَدْ احْتَرَقُوا، قَالَ: فَكَانَ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتهى

وَأَرَادَ الشَّارِحُ هُنَا الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى كَشْفِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ كَانَ كَشْفُهُ شَدِيدَ الْقُوَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقِصَّتُهُ مَعَ سَارِيَةِ مَشْهُورَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي الْأَضْوَاءِ الْبَهْجَةِ بِشَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْمُنْفَرَجَةِ - وَهِيَ بِتَحْقِيقِي - فَقَالَ مَا نَصُّهُ مَمْزُوجًا مَعَ النَّظْمِ: (وَكَرَامَتِهِ) أَيِ الْمَعْرُوفَةِ الظَّاهِرَةِ إِذْ لَهُ كَرَامَاتٌ أُخْرَى وَفِي نُسخَةٍ: (وَفِرَاسَتِهِ) فِي قِصَّةِ سَارِيَةِ بْنِ حِصْنٍ أَوْ الْحُصَيْنِ أَوْ زُنَيْمٍ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَلَمْ يَفْضَلْ وَلِيٌّ قَطُّ دَهْرًا﴾ ﴿نَبِيًّا أَوْ رَسُولًا فِي انْتِحَالِ﴾

الْحَقُّ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ بَعْدَهُ

بِالْحَقِّ (٩١).

﴿وَلِلصِّدِّيقِ رُجْحَانٌ جَلِيٌّ﴾ ﴿عَلَى الْأَصْحَابِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالِ﴾

الدَّيْلَمِيُّ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ فَرَأَى الْعَسْكَرَ بِنَهَاوْنَدَ وَجَعَلَ يَصِيحُ
يَا سَارِيَةَ الْجَبَلِ الْجَبَلِ، فَصَعِدَ سَارِيَةَ وَجُنْدُهُ الْجَبَلَ وَقَاتَلُوا الْكُفَّارَ فَهَزَمُوهُمْ وَكَتَبُوا
بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ وَجَاءَ بِهِ الْبَشِيرُ بَعْدَ شَهْرٍ. انتهى

وَقُلْتُ هُنَاكَ: وَهَذِهِ كَرَامَةٌ صَحِيحَةٌ جِدًّا وَرَغِمَ أَنْفُ الْمُكَابِرِ، وَقَدْ أَلَّفَ فِيهَا الْحَافِظُ
الدِّمِطْرِي جُزْءًا خَاصًّا أَثَبَتْ فِيهِ صِحَّتَهَا بِلَا رَيْبٍ تَبَعًا لِلْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ
الْمُعْتَبَرَةِ، وَهَذَا هُوَ الْكَشْفُ بِعَيْنِهِ أَعَزَّ اللَّهُ الصُّوفِيَّةَ الصَّادِقِينَ.

(٩١) هَذَا الْبَيْتُ نَاقِصُ الشَّرْحِ مِنَ الْأَصْلِ، وَالشَّرْحُ فِي الثَّانِيَةِ هَكَذَا نَاقِصٌ إِلَى هُنَا،
وَأُظْنُهُ أَرَادَ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيَّ عَلَى تَفْضِيلِ الْأَنْبِيَاءِ وَهُوَ حَدِيثُ: ﴿مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا
غَرَبَتْ عَلَى أَحَدٍ أَفْضَلَ أَوْ أَخَيْرَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيٌّ﴾ رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ
حُمَيْدٍ وَبِمَعْنَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ، أَيْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيٌّ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ
فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَمِنْ مَفْهُومِ مَجْمُوعِ الشُّرُوحِ الَّتِي أَخَذَتْ أُصُولَهَا مِنْ شَرْحِ
ابْنِ جَمَاعَةَ لَوْحِظَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِهِ وَبِمَعْنَى عِبَارَةِ ابْنِ جَمَاعَةَ نَفْسِهَا، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ
تَكَرُّرِ عِبَارَاتٍ فِي الْبَيْتِ بَعْدَهُ، لَكِنَّ الدَّلَالََةَ فِيهَا مُخْتَلِفَةٌ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 أَسَارَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ الْحَقَّ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ هُوَ أَبُو
 بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
 وَسَلَّم^(٩٢).

(٩٢) وَلَيْسَ يَشْكُ مَنْ تَوَرَّ اللَّهُ قَلْبُهُ أَنَّ سَيِّدَنَا أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ الرَّيْحَاوِيُّ فِي نُحْبَةِ اللَّالِي: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا كَانَ أَفْضَلُهُمْ كَانَ أَفْضَلَ جَمِيعِ النَّاسِ
 بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالضَّرُورَةِ لِثُبُوتِ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ أَهْلِ
 السُّنَّةِ. انْتَهَى، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي شَرْحِ الْمُفْرَجَةِ مَمْزُوجًا مَعَ
 النَّظْمِ: وَهُوَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ عُثْمَانُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ عَمْرِو
 ابْنِ سَعْدِ بْنِ تَيْمٍ بْنِ مُرَّةَ الْقُرَشِيِّ التَّيْمِيُّ يَلْتَقِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مُرَّةِ
 الْقُرَشِيِّ وَيُقَالُ لَهُ (عَتِيقٌ) لِعِتَاقَةِ وَجْهِهِ أَيْ جَمَالِهِ وَقِيلَ لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 فِيهِ: ﴿مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا﴾ (وَصِدِّيقٌ) لِمُبَادَرَتِهِ إِلَى
 تَصْدِيقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ فَهُوَ صَادِقٌ (فِي سَيْرَتِهِ) أَيْ
 طَرِيقَتِهِ الَّتِي مِنْهَا مُبَادَرَتُهُ لِلْإِسْلَامِ مَعَ وَجَاهَتِهِ وَرِيَاسَتِهِ وَمِنْهَا إِتْفَاقُهُ مَا أَسْلَمَ عَلَيْهِ مِنْ
 مَالِهِ وَهُوَ أَرْبَعُونَ أَلْفًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِعْتَاقُهُ مَنْ كَانَ
 يُعَذِّبُ فِي ذَاتِ اللَّهِ كِبَالًا وَعَامِرِ بْنِ فُهَيْرَةَ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ،
 وَالْحَدِيثُ بِشَوَاهِدِهِ حَسَنٌ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
 ﴿وَلِلْفَارُوقِ رُجْحَانٌ وَفَضْلٌ﴾ ﴿عَلَى عُثْمَانَ ذِي النُّورَيْنِ عَلِيٍّ﴾^(٩٣)
 ﴿وَذُو النُّورَيْنِ حَقًّا كَانَ خَيْرًا﴾ ﴿مِنَ الْكَرَّارِ فِي صَفِّ الْقِتَالِ﴾^(٩٤)

(٩٣) وَهُوَ الْخَلِيفَةُ الثَّانِي الْحَقُّ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى بْنِ رَبَاحٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطٍ بْنِ رَزَاحٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ يَلْتَقِي نَسَبُهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أَمَّا فَضَائِلُهُ فَحَدَّثَ وَلَا حَرَجَ، وَيَكْفِي فِيهِ أَنَّهُ الْفَارُوقُ لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ كَمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرِهِ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمَا، وَقَدْ كَانَ إِسْلَامُهُ عِزًّا وَإِمَارَتُهُ فَتْحًا وَعَدْلًا وَأَمْنًا، طَعَنَهُ الْخَبِيثُ أَبُو لَوْلُؤَةَ الْمَجُوسِيُّ الْفَارِسِيُّ بِخَنْجَرٍ مَسْمُومٍ وَهُوَ -أَيَّ سَيِّدَنَا عُمَرُ- يُكَبِّرُ وَقِيلَ وَهُوَ يَقُولُ لَهُمْ: (أَفِيمُوا صُفُوفَكُمْ)، فِي الْمَسْجِدِ فَقَتَلَهُ.

(٩٤) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي شَرْحِ الْمُتَفَرِّجَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَ) عَلَى الْإِمَامِ (أَبِي عَمْرٍو) وَيُقَالُ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو لَيْلَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ يَلْتَقِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيِّ (ذِي النُّورَيْنِ) لِأَنَّهُ تَزَوَّجَ بِنْتِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُقَيَّةَ ثُمَّ أُمَّ كُلْثُومٍ وَبَعْدَ مَوْتِهِمَا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ لِي غَيْرُهُمَا لَزَوَّجْتُكُمَا. انْتَهَى، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي تَارِيخِ الْخُلَفَاءِ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَا عُرْفَ أَحَدٍ تَزَوَّجَ بِنْتِي نَبِيِّ غَيْرِهِ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ ذَا النُّورَيْنِ. انْتَهَى، فَأَنْعَمَ بِهَا مِنْ فَضِيلَةٍ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
﴿وَلِلْكَرَّارِ فَضْلٌ بَعْدَ هَذَا﴾ عَلَى الْأَغْيَارِ طُرًّا لَا ثُبَالِ ﴿٩٥﴾

وَهُوَ الْخَلِيفَةُ الثَّلَاثُ الْحَقُّ بَعْدَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ الْفَارُوقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَامِعُ الْقُرْآنِ الشَّهِيدُ الْمَظْلُومُ بَرَكَةُ الْمُسْلِمِينَ الْمَشْهُورُ بِحِلْمِهِ وَحَيَائِهِ، قُتِلَ بِالسَّيْفِ ذُبْحًا، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ قَتَلَهُ، وَكَانَ الْأَسَدَانِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَحْرُسَانِ بَيْتَهُ فَجَرَحَا جُرُوحًا شَدِيدَةً وَلَمْ يَسْمَحَا لِأَحَدٍ بِالْدُخُولِ، فَتَسَلَّقَ قَاتِلَاهُ وَقَتْلَاهُ وَهُوَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَكَانَ سَبَبُ الْفِتْنَةِ كِتَابُ مُزَوَّرٍ كُتِبَ وَخْتِمَ بِخَاتَمِهِ، وَهُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ بِرَأَةِ الذَّنْبِ مِنْ دَمِ يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

﴿٩٥﴾ هُوَ ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَاسْمُهُ عَبْدُ مَنَافٍ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ جَدُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُقَالُ لَهُ شَيْبَةُ الْحَمْدِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ بْنُ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيُّ، الْخَلِيفَةُ الرَّابِعُ بِالْحَقِّ، يُفَزَعُ إِلَيْهِ فِي الْعِلْمِ، وَهُوَ سَيِّدِي وَسَيِّدُ الْأُمَّةِ وَتَبَعَ بَرَكَتِهَا وَمَعْدِنُ نُورِهَا وَبَابُ عِلْمِهَا وَقُطْبُ أُمْدَادِهَا، حَدَّثَ فِي كَمَالِهِ وَلَا حَرَجَ وَقُلُ فِي حُبِّهِ وَمَدْحِهِ مَا شِئْتَ، رَجُلٌ وَأَيُّمَا رَجُلٍ، فَارِسٌ وَيَا حَسْرَةَ الْفُرْسَانِ بَعْدَهُ، تَقِيٌّ وَالْأَتَقِيَاءُ عَلَى طَرِيقِهِ وَنَهْجِهِ، مَنْ تَرَدَّدَ فِي هَذَا زَلٌّ، وَمَنْ طَعَنَ فِيهِ ضَلٌّ، بُوِيعَ لَهُ بِالْخِلَافَةِ وَخَابَ مِنْ أَبِي بَيْعَتِهِ، فَمَنْ لَمْ يَتَشَرَّفْ بِكَوْنِهِ تَبَعًا لِعَلِيِّ فَلَا شَرَفَهُ اللَّهُ وَلَا رَفَعَ لَهُ رَأْسًا، وَحَسْبُكَ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّه وَأَبْغَضْ مَنْ أَبْغَضَهُ وَأَنْصُرْ مَنْ أَنْصَرَهُ﴾ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَنَصَّ السُّيُوطِيُّ وَجَمَاعَةٌ عَلَى تَوَاتُرِهِ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ

دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ﴿﴾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ فِي نَظْمِ الْمُتَنَاهِدِ تَوَاتُرَهُ وَلَيْسَ بَعِيدًا.

بُوعٍ لَهُ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ عُثْمَانَ وَأَبَى مُعَاوِيَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْعَاصِ وَمَنْ وَافَقَهُمَا أَنْ يُبَايَعُوهُ بِحُجَّةٍ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الثَّأَرَ لِذِمِّ عُثْمَانَ أَوَّلًا، وَطَلَبُوا مِنْ عَلِيٍّ أَنْ يُسَلِّمَهُمْ قَاتِلَهُ، مَعَ أَنْ قَاتَلَ عُثْمَانَ كَانَ فِي الشَّامِ تَحْتَ إِمْرَةِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ عَلِيٌّ طَلَبَ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْبَيْعَةِ وَيَسْتَلِمُوا قَاتِلَهُ، وَدَارَتْ رَحَى الْحَرْبِ بَيْنَ جَيْشِ الْحَقِّ جَيْشِ عَلِيٍّ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ فِئَةِ مُعَاوِيَةَ وَكَانَ النَّصْرُ لِعَلِيٍّ لَكِنْ خَذَلُوهُ فِي التَّحْكِيمِ بَغْتِ الْحِيلَةِ وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَخِيرًا أَنْ قَتَلَهُ ابْنُ مُلْجَمٍ أَحَدُ الْخَوَارِجِ لَعَنَهُ اللَّهُ بِالسَّيْفِ فَشَقَّ رَأْسَهُ عِنْدَ نِدَاءِ الْمُؤَذِّنِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ غَدْرًا، وَأَتَى لِابْنِ مُلْجَمٍ وَغَيْرِهِ أَنْ يُوَاجِهَ فَارِسًا تَرْجُفُ الْأَرْضُ مِنْ هَيْبَتِهِ وَتَخْنُسُ الْأَسُودُ مِنْ سَطَوَاتِهِ، وَلَكِنْ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَقْضِيًّا، وَقُتِلَ بَعْدَهَا ابْنُ مُلْجَمٍ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِحَامِ الْحَسْرَةِ وَالْخَيْبَةِ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ.

وَالدَّلَائِلُ سَاطِعَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَارَبَهُ ظَالِمٌ بَاغٍ، وَالْمُكَابِرُ فِي هَذَا مُكَابِرٌ فِي الْمَحْسُوسِ، وَهَذَا مِنْ أَمْرَاضِ النَّفُوسِ، وَلَوْ سَيِّقَتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى وَجْهِ الْمُحَاكَمَةِ فَالْحَكْمُ هُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ﴾ رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَنِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

فَمَنْ أَرَادَ الصِّدْقَ فِي اتِّبَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيُسَلِّمْ لِيُسَلِّمْ، وَلَنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ الْكَثِيرُ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ

اللَّهِ﴾ سُورَةُ الْحُجُرَاتِ: الْآيَةُ ٤٩، وَمِنْ الْحَدِيثِ مَا مَرَّ وَهُوَ:

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

- «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، فَأَيُّ أَحَدٍ لَيْسَ لَهُ مَعَ هَذَا النَّصِّ الصَّرِيحِ أَنْ يَخْلَعَ يَدًا مِنْ بَيْعَةٍ، وَمَنْ عَادَى عَلِيًّا فَقَدْ عَادَى اللَّهَ تَعَالَى، وَمَنْ أَبَى أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ مَوْلَاهُ فَقَدْ عَادَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَمَّا مَنْ عَلِمَ وَلَكِنْ خَالَفَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تُقَاتِلُ عَلِيًّا وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، فَلَمَّا ذَكَرَهُ عَلِيٌّ بِهِ قَالَ: نَسِيتُهُ مِنْذُ سَمِعْتُهُ، وَاللَّهِ لَا أُقَاتِلُكَ أَبَدًا.
- وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْفَاضِلِ مُتَعَدِّدٍ وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ، وَعَمَّارٌ كَانَ رَأْسَ الْمُدَافِعِينَ عَنْ خِلَافَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَتْلُهُ جَيْشُ مَعَاوِيَةَ.
- وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ بَزِيَادَةٍ: «يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ» وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ حَاوَلَ تَأْوِيلَ الْحَدِيثِ بِأَنَّ الْجَنَّةَ طَاعَةُ الْإِمَامِ وَنِعْمَةُ الْخِلَافَةِ، وَالنَّارُ نَارُ الدُّنْيَا، وَقَدْ شَذَّ ابْنُ بَطَّالٍ فِي تَفْسِيرِهِ حَيْثُ قَالَ إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ مُشْرِكُو مَكَّةَ، وَهُمْ الَّذِينَ يَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ أَيْ تَرْكُ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَقْتُلُوهُ إِنَّمَا قَتَلَهُ جَمَاعَةُ الشَّامِ فَهُمْ الْمَقْصُودُونَ بِدَعْوَتِهِ إِلَى النَّارِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي الْآخِرَةِ فَمُحَارَبَةُ الْخَلِيفَةِ فَسَقٌ وَاضِحٌ، لَكِنَّ ابْنَ بَطَّالٍ أَحْسَنَ فِي قَوْلِهِ: وَلِذَلِكَ اسْتَحَازَ الْمُسْلِمُونَ طَلَبَ دَمِ عُثْمَانَ، إِذْ لَمْ يَكُنْ قَتْلُهُ عَنْ مُلَاقَاةٍ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

-أي حرب-، وإن كان الإمام غير عدل فالواجب عند العلماء من أهل السنة ترك الخروج عليه وأن يقيموا معه الحدود: الصلوات، والحج، والجهاد، وتؤدى إليه الزكوات، فمن قام عليه من الناس متأولاً بمذهب خالف فيه السنة أو لجور أو لاختيار إمام غيره سمي فاسقاً ظالماً غاصباً في خروجه لتفريقه جماعة المسلمين. انتهى، هذا إذا كان الإمام غير عدل فما بالك بعلي بركة العالم وعالم بركته، فكلام ابن بطال حجة عليه.

أما ابن تيمية فيقول عن علي في كتاب المنهاج: وطالب الحق من عسكر معاوية يقول: لا يمكننا أن نبايع إلا من يعدل علينا ولا يظلمنا ونحن إذا بايعنا علياً ظلمنا عسكره كما ظلم عثمان، وعلي إما عاجز عن العدل علينا أو غير فاعل لذلك، وليس علينا أن نبايع عاجزاً عن العدل علينا ولا تاركاً له، فأئمة السنة يسلمون أنه ما كان القتال مأموراً به ولا واجباً ولا مستحباً. انتهى

فانظر إلى هذا الكذب وكيف ينسج من أوهامه مبررات لجيش معاوية لم يتفوه بها أحد، إنما هو يخترع الكذبة ويقول: (وقالوا)، ولا تجد التاريخ سطر حرفاً من هذه الدعاوي، وهو يفتري كثيراً على أئمة السنة، **وقوله: (ولا واجباً ولا مستحباً) تكذيب للآية والدين.**

ويجاب أيضاً بسؤال قاطع أورده الإمام الطبري على مستحب ترك القيام مع علي عليه السلام: لو سئل عن رجل غصب امرأة نفسها للفجور بها على أعين الناس وهم على منعه قادرون، هل يجوز لهم تركه، فإن أجاز ذلك لم يمكن خصمه الإبانة عن خطأ قوله بأكثر من ذلك، فإن أوجب منعه والأخذ على يده، قيل له:

فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ رَعَاهُ يُرِيدُ قَتْلَ رَجُلٍ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا، وَمَا الَّذِي أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ مَنَعَ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَأَبَاحَ لَهُمْ تَرْكُ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ. انتهى
وهذا كلامٌ فقيهٍ عاتاهُ الله حُجَّتَهُ الدَّامِغَةَ فَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ وَقَوْلِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ كَالْفَرْقِ
بَيْنَ الْحَنَّةِ وَجَهَنَّمَ، وَكُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ.

- وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ: أَجْمَعَ فُقَهَاءُ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ مِنْ فَرِيقِي
الْحَدِيثِ وَالرَّأْيِ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَمُّهُورِيُّ الْأَعْظَمُ
مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ عَلِيًّا مُصِيبٌ فِي قِتَالِهِ لِأَهْلِ صِفِّينَ كَمَا قَالُوا بِإِصَابَتِهِ فِي قِتَالِ
أَصْحَابِ الْجَمَلِ وَقَالُوا أَيْضًا بِأَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوهُ بُعَاةٌ ظَالِمُونَ لَهُ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ
تَكْفِيرُهُمْ بِبَعْضِهِمْ. انتهى، نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ.

- قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ لِلْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَعَمْ أَنَا أُحَدِّثُكُمْ: إِنَّهُ
أَحَبُّ أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَى أَهْلِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: إِذْ عَلِمْتَ أَنِّي أَحَبُّ
أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَى أَهْلِ السَّمَاءِ فَلِمَ قَاتَلْتَنِي أَوْ كَثَرْتَ يَوْمَ صِفِّينَ، قَالَ: أَمَا إِنِّي وَاللَّهِ
مَا كَثَرْتُ سَوَادًا وَلَا ضَرَبْتُ مَعَهُمْ بِسَيْفٍ وَلَكِنِّي حَضَرْتُ مَعَ أَبِي - أَوْ كَلِمَةً
نَحْوَهَا - قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، قَالَ: بَلَى
وَلَكِنِّي كُنْتُ أَسْرُدُ الصَّوْمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَكَانِي
أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو
يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ، قَالَ: صُمْ وَأَفْطِرْ وَصَلِّ وَنَمْ فَإِنِّي أَنَا أَصْلِي وَأَنَامُ وَأَصُومُ
وَأَفْطِرُ، قَالَ لِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَطْعَ أَبَاكَ، فَخَرَجَ يَوْمَ صِفِّينَ وَخَرَجْتُ مَعَهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ الْحُسَيْنَ قَالَ لَهُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، قَالَ: بَلَى، قَالَ: كَأَنَّهُ قَبِلَ مِنْهُ. انْتَهَى، أَيْ سَلَّمَ لَهُ بِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ: رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرُ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ وَهُوَ ثِقَةٌ. وَعَنِ الثَّانِيَةِ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ بَشِيرٍ وَفِيهِ لَيْنٌ وَهُوَ حَافِظٌ وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ. انْتَهَى

قُلْتُ: عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ الْمَعْرُوفُ بِعَلِيكَ - تَصْغِيرُ عَلِيٍّ فِي الْفَارِسِيَّةِ - وَبَعْضُهُمْ قَالَ: عَلِيكَ، ثِقَةٌ حَافِظٌ حَسَنُ الْفَهْمِ مِنَ الْأَجَلَاءِ فِي الْحَدِيثِ، تَكَلَّمُوا فِيهِ بِجَرَحٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ: كَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ يَفْهَمُ وَيَحْفَظُ. انْتَهَى

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الصَّحَابِيَّ الْجَلِيلَ الْمُجْتَهِدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَقْرَأَ لِلْحَسَنِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَأَنَّهُ عَصَى بِمَجَرَّدِ الْخُرُوجِ مِنْ دُونِ مُشَارَكَةٍ، إِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ كَانَ الْقِتَالُ فِي صَفِّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخَلِيفَةُ الْعَدْلُ الرِّضَا، وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ.

فَنَحْنُ نَقُولُ الْحَقَّ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ عَلَى الْحَقِّ، أَمَّا مَنْ سَكَتَ فَقَدْ سَكَتَ عَنِ الْحَقِّ، وَأَقْبَحُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ مُجْتَهِدٌ مَأْجُورٌ، وَهَذَا رَدٌّ عَظِيمٌ لِلنُّصُوصِ يَجِبُ رَدُّهُ وَتَبْذُورُهُ، هَذَا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ لَمْ يُدْعِنِ وَيَعْتَرِفْ بِالْحَقِّ فَلْيَذْكُرْ مَوَاقِفَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَهَنَّاكَ الْإِعْتِرَافُ وَلَا بُدَّ مِنْهُ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
يُشِيرُ فِي هَذَا إِلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْبَشَرِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ بَعْدَهُمَا ثُمَّ عَلِيٌّ خِلَافًا لِلرَّوَاغِضِ^(٩٦)، وَبَيْنَ
الْإِخْتِلَافِ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَالْحَقُّ مَا تَقَدَّمَ^(٩٧).

فَرَعٌ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، وَأَمَّا يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ فَفِيهِ مَذْهَبَانِ، وَالْحَقُّ الْجَوَازُ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ^(٩٨).

^(٩٦) لِقَوْلِهِمْ بِتَفْضِيلِ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ عَلَيْهِمْ وَآلُهُ أَحَقُّ بِالْخِلَافَةِ مِنْهُمْ وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ فِيهِ
تَخَوُّنًا لِلْأُمَّةِ الْمَعْصُومَةِ مِنَ الْاجْتِمَاعِ عَلَى خَطِئٍ وَتَخَوُّنًا وَطَعْنًا بِعَلِيٍّ نَفْسِهِ، إِذْ كَيْفَ
سَكَتَ عَنْ حَقِّهِ كُلِّ هَذِهِ السِّنِينَ وَهُوَ الْبَطْلُ الْهَمَامُ مُرْعَبُ الْقَاصِي وَالِدَانِي وَهُوَ
الَّذِي لَمْ تَأْخُذْهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَا تُؤْمَرُ وَبَذَلَ رُوحُهُ فِي سَبِيلِ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ الْحَقِّ، وَعِنْدَمَا
كَانَتْ الْخِلَافَةُ حَقًّا لَهُ لَمْ يَسْكُتْ، حَاشَا.

وَيَكْفِي فِي بَيَانِ صِحَّةِ تَرْتِيبِهِمْ كَمَا كَانُوا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ وَوَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَصَوَابًا، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي التَّرْتِيبِ، فَاحْفَظْهُ.

^(٩٧) قَدْ ذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى تَفْضِيلِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ وَالْحَقُّ التَّرْتِيبُ كَمَا هُوَ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿وَلِلصِّدِّيقَةِ الرَّجْحَانُ فَاعْلَمْ﴾ عَلَى الزَّهْرَاءِ فِي بَعْضِ الْخِلَالِ ﴿

يُشِيرُ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ عَائِشَةَ وَفَاطِمَةَ عَلَى مَذَاهِبَ ثَلَاثَةٍ، وَالْأُولَى الْوَقْفُ^(٩٩).

^(٩٨) رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَحْمَدُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ، قَالَ: لَسْتُ بِخَلِيفَةِ اللَّهِ وَلَكِنِّي خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ، أَنَا رَاضٍ بِذَلِكَ. انتهى، وَهَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي النَّهْيِ كَمَا تَرَى.

^(٩٩) وَنَحْنُ مَعَ تَفْضِيلِ الزَّهْرَاءِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَيَنْبَغِي التَّنْبُهِ أَوَّلًا إِلَى أَنَّ النَّازِمَ قَالَ: (فِي بَعْضِ الْخِلَالِ) أَيِ بَعْضِ الصِّفَاتِ وَلَيْسَ مُطْلَقًا كَمَا تَوَهَّم بَعْضُ مَنْ نَقَمَ عَلَى النَّازِمِ، وَهَذَا سُوءُ فَهْمٍ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَبِ فَفَاطِمَةُ بَضْعَةٌ نُورِ الْأَكْوَانِ فَهِيَ أَفْضَلُ وَهَذَا شَرَفٌ أَصْلِيٌّ لَيْسَ مَزِيَّةً تُكْتَسَبُ فَلَيْسَ مِثْلُهُ شَرَفٌ مِنْ جِنْسِهِ فِي الْإِتِّصَالِ بِسَيِّدِ الْأَكْوَانِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ فَالسَّيِّدَةُ عَائِشَةُ أَفْضَلُ فَلَيْسَ يُدَانِيهَا فِي الْعِلْمِ إِلَّا الْقَلِيلُ، وَكَذَا فَهِيَ زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَكُونُ مَعَهُ فِي الْجَنَّةِ وَدَرَجَاتُ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسَ فَوْقَهَا دَرَجَةٌ مَخْلُوقٍ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّرْجِيحِ وَاخْتَارَ بَعْضُهُمُ الْوَقْفَ لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ، وَكَذَا اخْتَلَفُوا فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أُمِّ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنْ نِسَاءِ الْأُمَّةِ، وَكَذَا الْخِلَافُ وَاقِعٌ بَيْنَ مَرْيَمَ وَفَاطِمَةَ، وَمَرْيَمُ بِلَا شَكٍّ أَفْضَلُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِنُبُوتِهَا، فَافْهَمْ، وَلَكِنَّا نَعْدِلُ بِالسَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ أُمِّ الْحَسَنِ أَحَدًا مِنْ نِسَاءِ الْأُمَّةِ فَهِيَ نُورٌ مِنْ نُورِ الْبَشَرِيَّةِ وَالْأَكْوَانِ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِمَامُ السُّبْكِيُّ الْكَبِيرُ وَالْإِمَامُ الْبُلْقِينِيُّ وَنَرَاهُ الْحَقَّ، وَعَلَيْهِ نُلْقَى اللَّهُ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَلَمْ يَلْعَنْ يَزِيدًا بَعْدَ مَوْتِ ﴿﴾ سِوَى الْمِكْنَارِ فِي الْإِغْرَاءِ غَالٍ﴾

يُشِيرُ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ ^(١٠٠) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَعْنُ الظَّالِمِ وَالْفَاسِقِ ^(١٠١)، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى الْجَوَازِ، وَقَالَ أَشْيَاخِي: يَجُوزُ لَعْنُهُ مُعَيَّنًا، بَلْ فِي وَجْهِهِ.

مُوقِنِينَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا: ﴿أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ﴾ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.
لَعْنَةُ الْبَيْتِ: (الْخِلَالُ) جَمْعُ الْخَلَّةِ وَهِيَ الْخَصْلَةُ، يُقَالُ: فُلَانٌ كَرِيمُ الْخِلَالِ وَلَيْسَ الْخِلَالُ، فَلَا تَخْتَصُّ بِالْحَسَنَةِ، وَقَوْلُ ابْنِ دُرَيْدٍ: فُلَانٌ فِيهِ خَلَّةٌ حَسَنَةٌ، تَمَثِيلٌ لَا تَقْيِيدٌ، قِيلَ: وَلَعَلَّهُ أَرَادَ تَقْيِيدَهَا بِالْحَسَنَةِ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (الْخِصَالُ) وَهُمَا بِمَعْنَى.
^(١٠٠) هُوَ مَذْهَبُ الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ، وَكَلَامُهُ عَنْ أَشْيَاخِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَتَبَّهَ، فَلَا أَذْرِي مَا وَجَّهَ تَسْمِيَّتَهُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهَذَا يُؤْهِمُهُ بَلْ يُؤَكِّدُهُ قَوْلُهُ: (وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ) أَيِ غَيْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْخِلَافَ ثَابِتٌ سَلَفًا وَخَلَفًا، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: وَاحْتَجَّ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْبُلْقِينِيُّ عَلَى جَوَازِ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ بِالْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا دَعَاها زَوْجُهَا إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ وَقَدْ تَوَقَّفَ فِيهِ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ بِأَنَّ اللَّاعِنَ لَهَا الْمَلَائِكَةُ فَيَتَوَقَّفُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى جَوَازِ التَّأْسِيِّ بِهِمْ وَعَلَى التَّسْلِيمِ فَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ تَسْمِيَّتُهَا. وَالَّذِي قَالَهُ شَيْخُنَا أَقْوَى فَإِنَّ الْمَلِكَ مَعْصُومٌ وَالتَّأْسِيَّ بِالْمَعْصُومِ مَشْرُوعٌ، وَالبَّحْثُ فِي جَوَازِ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ. انْتَهَى، أَيِ أَنَّ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ هُوَ الثَّابِتُ فِي الْحَدِيثِ كَدَلِيلٍ.

درَجُ المَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

قلتُ: وَحَدِيثُ: ﴿لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنْ الْحُورِ الْعِينِ: لَا تُؤْذِيهِ قَاتِلُكَ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِنِّي﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَغَيْرُهُمَا، صَالِحٌ لِلِاحْتِجَاجِ فِي مَوْضِعِ النِّزَاعِ. (١٠١) هَهُنَا مَسْئَلَتَانِ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ:

أَمَّا الْعَامَّةُ فَفِي لَعْنِ الْمُسْلِمِ الْفَاسِقِ وَتَفْصِيلُهَا: اللَّعْنُ هُوَ الْإِبْعَادُ مِنَ الرَّحْمَةِ فَلَا يَجُوزُ لَعْنُ مُسْلِمٍ مُعَيَّنٍ إِلَّا لِزَجْرِهِ أَوْ عَلَى وَجْهِ التَّحْذِيرِ مِنْهُ، أَمَّا لَعْنُهُ عَلَى وَجْهِ الشَّهْيِ بِلَا سَبَبٍ فَحَرَامٌ، فَاللَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لِأَمْرِي كَانَ فِي بَيْتِهِ مَثَلًا أَنْ يَلْعَنَ فَلَانَا مِنَ الْفَاسِقِينَ كُلَّمَا عَنَّ عَلَى بَالِهِ، فَإِنَّهُ دُعَاءٌ بِإِبْعَادِهِ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَهُوَ حَرَامٌ، وَكَذَا مَنْ زَادَ عَلَى اللَّعْنِ وَتَمَنَّى لَهُ الْكُفْرَ فِي الْحَالِ أَوْ الْمَالِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِلَا شَكٍّ لِتَمَنِّيهِ الْكُفْرَ، قَالَ تَعَالَى:

﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ سُورَةُ الزُّمَرِ: الْآيَةُ ٧، وَقَالَ الْحَافِظُ مُرْتَضَى الزَّيْدِيُّ فِي إِيْتِخَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ: إِنْ سَبَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لِيَسْمَعَ سَبُّ اللَّهِ وَسَبُّ رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ. انْتَهَى، وَهُوَ وَاضِحُ الْمَعْنَى فِي أَنَّ رِضَاهُ بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، أَمَّا اللَّعْنُ الْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ فِي الْمُسْلِمِ فَإِنَّهُ فِي الْغَالِبِ لَعْنٌ عَلَى الصِّفَةِ أَيْ لَعْنُ مَنْ كَانَتْ صِفَتُهُ كَذَا وَكَذَا مِنْ دُونِ تَعْيِينٍ، وَالْكَلَامُ فِي الْمُعَيَّنِ، وَفِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى لَعْنِ الْمُعَيَّنِ بِلَعْنِ الصِّفَةِ خِلَافٌ.

أَمَّا الْخَاصَّةُ وَهِيَ لَعْنُ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِ النَّاطِمِ فِي كَوْنِ مَنْ لَعْنَهُ مُكْثَرًا مِنَ الْإِغْرَاءِ غَالِيًا مُبَالِغًا، فَقَدْ شَمَلَ بِكَلَامِهِ جَمَاعَةً مِنَ الْأَكَابِرِ الَّذِينَ لَعْنُوهُ وَأَجَازُوا لَعْنَهُ، بَلْ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ كِتَابٌ مُفْرَدٌ فِيهِ اسْمُهُ: (الرَّدُّ عَلَى الْمُتَعَصِّبِ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

العنيد المانع من دم يزيد) وقال فيه: أجاز العلماء الورعون لعن يزيد. انتهى، وابن الجوزي أعظم قدرًا وأطول باعًا وأضبط نفلًا كما لا يخفى عند أهل العلم. وقال الحافظ شهاب الدين القسطلاني فيما كتبه بخط يده من فتاوي شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ما نصه:

سئل شيخنا رحمه الله عن لعن يزيد بن معاوية وماذا يترتب على من يحبه ويرفع من شأنه، فأجاب: أما اللعن فنقل فيه الطبري المعروف بالكيا الهراسي الخلاف في المذاهب الأربعة في الجواز وعدمه فاختار الجواز، ونقل الغزالي الخلاف واختار المنع، وأما المحبة فيه والرفع من شأنه فلا تقع إلا من مبتدع فاسد الاعتقاد. انتهى بحروفيه

وقال المناوي في فيض القدير: وقد أطلق جمع محققون حل لعن يزيد به - أي بقتل الحسين أو رضائه بقتله - حتى قال التفتازاني: الحق أن رضى يزيد بقتل الحسين وإهانت أهله البيت مما تواتر معناه وإن كانت تفاصيله أحادًا، فنحن لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه. قال الزين العراقي: وقوله (بل في إيمانه) أي بل لا يتوقف في عدم إيمانه، بقرينة ما قبله وما بعده. انتهى كلام المناوي

وفي حاشية البحري على الخطيب: وعبرة الحلبي في سيرته أن للإمام أحمد قولاً بلعن يزيد تلويحاً وتصريحاً وكذا للإمام مالك وكذا لأبي حنيفة، ولنا قول بذلك في مذهب إمامنا الشافعي وكان يقول بذلك الأستاذ البكري.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

وَمِنْ كَلَامِ بَعْضِ أَتْبَاعِهِ فِي حَقِّ يَزِيدَ مَا لَفْظُهُ: زَادَهُ اللَّهُ حَزْبًا وَمَنَعَهُ وَفِي أَسْفَلِ سَجِينٍ وَضَعَهُ، وَفِي شَرْحِ عَقَائِدِ السَّعْدِ يَجُوزُ لَعْنُ يَزِيدَ. هـ. انتهى مِنَ الْحَاشِيَةِ بِحُرُوفِهَا.

وَفِي مَطَالِبِ أُولِي النُّهَى فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى: فَنَفِي (الْفُرُوعِ) مَا نَصَّهُ: مَنْ أَصْحَابِنَا مَنْ أَخْرَجَ الْحَجَّاجَ عَنِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ أَخَافَ الْمَدِينَةَ وَأَنْتَهَكَ حَرَمَ اللَّهِ وَحَرَّمَ رَسُولُهُ فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ يَزِيدُ وَنَحْوُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَنَصُّ أَحْمَدَ خِلَافُ ذَلِكَ (وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ) وَلَا يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِاللَّعْنَةِ - أَيُّ لَعْنِ مِثْلِ الْحَجَّاجِ وَيَزِيدَ - (خِلَافًا لِأَبِي الْحُسَيْنِ وَ) الْحَافِظِ (ابْنِ الْجَوَازِيِّ وَجَمَاعَةٍ) مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ كَالْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ وَالسَّعْدِ التَّفْتَازَانِيِّ وَابْنِ مُحِبِّ الدِّينِ الْحَنْفِيِّ وَبَعْضِ الْعِرَاقِيِّينَ. انتهى

قُلْتُ: وَالتَّقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرَةٌ، وَعِبَارَةٌ: (أَيُّ لَعْنِ مِثْلِ الْحَجَّاجِ وَيَزِيدَ) زِدْتَهَا تَوْضِيحًا، وَلِيُكَتَفَ بِهَذَا الْقَدْرِ، فَإِطْلَاقُ النَّاطِمِ فِيهِ غُلُوٌّ، لِأَنَّهُ شَمَلَ بِهِ أَكْبَرَ مِنَ الْأُمَّةِ فَكَلَامُهُ مَرْدُودٌ، وَلَيْسَ لَهُ إِنْ أَخَذَ بِقَوْلِ أَنْ يَذُمَّ مُخَالَفَهُ فِي مُعْتَبَرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ. **تَنْبِيْهٌ:** مِمَّا تَقَدَّمَ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ: (أَجَازَ لَعْنَهُ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ). مَرْدُودٌ، وَإِنْ كَانَ الْهَيْتَمِيُّ عَظِيمًا عِنْدَنَا، لَكِنَّ الْحَقَّ يُقَالُ، وَلَا نَعْتَقِدُ فِيهِ عِصْمَةً، وَلِكُلِّ حِصَانٍ كِبُورٌ، وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَةٌ.

تَنْبِيْهٌ: تُوزَعُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي ثُبُوتِهِ إِحَادًا فَضْلًا عَنْ ادِّعَاءِ التَّوَاتُرِ، وَوَجْهَهُ الْكَمَالُ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ بِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ بِسَبَبِ سَعَةِ إِطْلَاعِهِ، وَهَذَا مَا يَقْتَضِيهِ صَنِيعُ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ، وَسَعَةُ إِطْلَاعِهِ جَعَلَتْهُ يُنَبِّهُ عَلَى سُوءِ فَهْمِ الْعَامَّةِ لِلْحُكْمِ بِالنِّسْبَةِ لِيَزِيدَ.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

تَنْبِيْهٌ: بَعْضُ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ نَاصَبُوا أَهْلَ الْبَيْتِ الْعَدَاوَةَ قَدْ يَسْتَتِرُونَ بِكَلَامِ النَّاهِيْنَ عَنْ لَعْنِ يَزِيدَ وَغَيْرِهِ، فَكُنْ حَذِرًا، وَقَدْ ضَبَطُوا عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ عِبَارَاتٍ كَقَوْلِهِ: الْحُسَيْنُ قُتِلَ بِسَيْفِ جَدِّهِ. أَيْ بِسَيْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيْفِ الْحَقِّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْجُرْأَةِ الْبَغِيضَةِ، فَكُنْ عَلَى حَذَرٍ مِنْ تَسْتَرَاتِ بَعْضِ النَّاصِبَةِ بِاسْمِ نَهْجِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَالَ الْمُنَاوِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ بَالِغٌ فِي الْحَطِّ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا بَرَكَتْنَا فَمَنْ إِذَنْ.

هَذِهِ عَقِيدَتُنَا الْمُنْجِيَةُ فِيهِمْ وَعَلَيْهَا نَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهٌُ وَتَسْوَدُ وُجُوهٌُ، نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِمْ وَأَمَدَّنَا بِأَمْدَادِهِمْ، وَلَيْسَ يَعْنِي هَذَا أَنْ نُنْزِلَهُمْ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْعُلُوِّ الْمَذْمُومِ شَرْعًا، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَأَيْمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بَنَتْ مُحَمَّدٌ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، فَلَا إِفْرَاطَ وَلَا تَفَرِيطَ، وَاعْرِفْ قَدْرَ مَا حَرَّرْتَهُ لَكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنْبِيْهٌ: (وَأَيْمُ اللَّهِ) قَسَمٌ وَأَصْلُهُ أَيْمُنُ اللَّهِ جَمْعُ يَمِينٍ، وَيُقَالُ: وَأَيْمُ وَأَيْمُ اللَّهِ، بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَقَطْعِهَا، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَفِيهَا نَحْوُ عِشْرِينَ لُغَةً مِنْهَا: مُ اللَّهُ وَمِ اللَّهُ وَهَكَذَا.

تَنْبِيْهٌ: قَيْدُ النَّاطِمِ النَّهْيَ عَنْ لَعْنِ يَزِيدَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهَذَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَدَمُ النَّهْيِ عَنْ لَعْنِهِ فِي حَيَاتِهِ، نَبَهْتُ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يُظَنَّ فِيهِ السُّوءُ، إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِكَوْنِهِ مَاتَ فَلَا فَائِدَةَ مِنْ لَعْنِهِ وَقَدْ مَاتَ، وَأَقُولُ: بَلْ قَدْ تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِلَعْنِهِ مُعَيَّنًا وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ لِزَجَرِ السَّامِعِ عَنِ الْإِقْتِرَابِ أَوْ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى حِمَى أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَإِنَّهُمْ مُطَهَّرُونَ،

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

ولهم حقوق وءاداب في التعامل معهم غفل عنها أكثر البشر، وهما هنا فوائد تدل على وجوب تعظيمهم:

الأولى: ذكر الشلبنجي في نور الأبصار نقلاً عن الإمام الشَّعْرَانِي رضي الله عنه أنه إذا مرَّ شخصٌ بشريفة النسب جالسة في الطريق تُريدُ حاجةً فمن الأدب معهم أن يقضي حاجتها فيما يقدر عليه.

الثانية: قال القاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ترجمة أبي الحسن ابن القاسبي وفضائله وكراماته رضي الله عنه:

وكان بالمهدية نصراني ابن أخ لخاصة باديس صاحب القيروان فافتض هذا النصراني صبيّة شريفة، فلما سمعت بذلك العامة رجعوا إليه فقتلوه، وبلغ ذلك باديس فعظم ذلك عليه، وأرسل قائداً بعسكر إلى المهدية، وقال لهم: اقتلوا من هو قدر السيف إلى فوق، وبلغ ذلك أبا الحسن، فدخل المحراب وأقبل على الدعاء في كشف هذا، فلما وصل القائد إلى قصر مسور قرب المهدية بات فيه فقام بالليل وهو سكران يمشي على السطح فمشى في الهواء وسقط على رأسه وانتثر دماغه، وجاءت البرد إلى باديس بذلك وأعلم بدعاء الشيخ أبي الحسن فرعب لذلك، وقال لابن أبي العرب وكبراء رجاله: تمشون للشيخ، فلما ضربوا عليه بابه وأعلم بهم قال: تمضون للجامع حتى يأتكم العلماء ولم يدخلهم داره ووجهه إلى أصحابه أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران الفاسي وغيرهم، وأملى عليهم رسالة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم بالله أستعين وعليه أتوكل، الغوث الغوث لما حل بالمسلمين من الفتات عليهم ... وفي فصل منها: كيف يحل لمن يعتق الإسلام أن يقوم في

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
لَطِيفَةٌ: هَذَا الْخِلَافُ^(١٠٢) مَبْنِيٌّ عَلَى مُرْتَكِبِ الْكِبِيرَةِ هَلْ يَكْفُرُ
 أَمْ لَا، فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ: لَا يَكْفُرُ، وَمَذْهَبُ الْخَوَارِجِ: يَكْفُرُ،
 وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ: يَبَيِّنُ مَنَزِلَتَيْنِ.

﴿وَأَيْمَانُ الْمُقَلِّدِ ذُوُ اعْتِبَارٍ﴾ لَأَنْوَاعِ الدَّلَائِلِ كَالنِّصَالِ﴿
 أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْقَاضِي^(١٠٣) أَنَّ إِيْمَانَ
 الْمُقَلِّدِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ وَالسَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ.

دَمِ كَافِرٍ اغْتَصَبَ صَبِيَّةً مِنْ سُلَالَةِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَوْ انْطَبَقَتْ
 السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْفِعْلِ كَانَ قَلِيلًا. وَهِيَ رِسَالَةٌ طَوِيلَةٌ، وَقَالَ
 لِأَصْحَابِهِ: إِذَا وَصَلْتُمْ إِلَى الْجَامِعِ فَلْيَقْرَأُوا وَاحِدًا مِنْكُمْ عَلَى الْمِنْبَرِ مِمَّنْ لَهُ صَوْتُ،
 فَفَعَلُوا ذَلِكَ فَجَعَلَ الْقَوَادُّ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: وَاللَّهِ مَا السُّلْطَانُ إِلَّا هَذَا الشَّيْخُ. انْتَهَى
 فَاعْرِفَ قَدْرَهُمْ وَتَأَدَّبْ وَكُنْ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الْجُرْأَةِ عَلَيْهِمْ تَعْنَمُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
 هَذَا الْخِلَافُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، هَذَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّعْنِ هَلْ هُوَ لِأَجْلِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَاسِقٌ أَمْ
 كَافِرٌ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكِبِيرَةِ لَا يَكْفُرُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ سُورَةُ النَّسَاءِ: الْآيَةُ ٤٨،
 بِخِلَافِ الْخَوَارِجِ بِتَكْفِيرِ مُرْتَكِبِ الْكِبِيرَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُهُمْ: مَنَزِلَةٌ بَيْنَ مَنَزِلَتَيْنِ، وَقَدْ
 تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْحَاشِيَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْكِتَابِ، فَبَيَّنَ اللَّعْنَيْنِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ،
 فَتَنْبَهْ.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

(١٠٣) إِنْ أَرَدْتَ (بِغَيْرِ جَزْمٍ) فَهَذَا حَقٌّ، لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا أَدْرِي أَهْوَ الْحَقُّ أَمْ غَيْرُهُ، هَذَا إِنْ نَسَبْتَهُ إِلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فَحَقٌّ، أَمَّا بِهَذَا الْإِطْلَاقِ فَالْكَلَامُ مُفْتَرًى عَلَى الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ، فَعَجَبًا لِلشَّارِحِ مَعَ جَلَالَتِهِ كَيْفَ صَدَّقَ هَذِهِ الْفَرِيَّةَ، وَبَيَّانُ بُطْلَانِهَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ: وَقَدْ اشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلِّدِ لَا يَصِحُّ، وَقَدْ أَنْكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ وَالشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ صِحَّتَهُ عَنْهُ. انتهى

وَقَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ مَا نَصَّهُ:
(وَعَنِ الْأَشْعَرِيِّ) أَنَّهُ (لَا يَصِحُّ إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ) وَشَنَعَ أَقْوَامٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ تَكْفِيرُ الْعَوَامِّ وَهُمْ غَالِبُ الْمُؤْمِنِينَ، (وَقَالَ) الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ (الْقُشَيْرِيُّ) فِي دَفْعِ التَّشْنِيعِ: هَذَا (مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ) قَالَ الْمُصَنِّفُ (وَالْتَحَقِيقُ) فِي الْمَسْئَلَةِ الدَّافِعُ لِلتَّشْنِيعِ أَنَّهُ (إِنْ كَانَ) التَّقْلِيدُ (أَخَذَ قَوْلَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ مَعَ احْتِمَالِ شَكٍّ أَوْ وَهْمٍ) بِأَنَّهُ لَا يَحْزِمُ بِهِ (فَلَا يَكْفِي) إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ قَطْعًا، لِأَنَّهُ لَا إِيْمَانَ مَعَ أَدْنَى تَرَدُّدٍ فِيهِ.
(وَإِنْ كَانَ) التَّقْلِيدُ أَخَذَ قَوْلَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لَكِنْ (جَزْمًا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ (فِيكَفِي) إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ. انتهى بِحُرُوفِهِ، وَقَوْلُهُ (وَعَيْرُهُ) يَعْنِي مِنَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَهَذَا الشَّرْحُ الْمُخْتَصَرُ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ شَرْطُهُ أَنْ لَا يُحِلَّ بِالْمَعْنَى فَقَدْ قَالَ فِي الْمُقَدِّمَةِ: (ءَاخِذًا مِنَ الْحُسْنِ بِأَوْثَقِ زِمَامٍ)، لَكِنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ لَيْسَ هَكَذَا، وَشَرْطُ الْمُخْتَصَرَاتِ: أَنْ تُعْطِيَ مَعْنَى كَثِيرًا

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَذْنِيبٌ: التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ بِلَا دَلِيلٍ، وَقِيلَ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مِنْ أَيْنَ قَالَهُ^(١٠٤).

بِعِبَارَاتٍ قَلِيلَةٍ، أَمَّا هَكَذَا فَهُوَ قَلِيلٌ نَاقِصُ الْمَعْنَى، وَمَنْ قَرَأَ عِبَارَتَهُ تَوَهَّمَ الْإِطْلَاقَ وَهُوَ بَاطِلٌ، فَتَنَّبَهُ.

تَنْبِيْهُ: الْمُقَلِّدُ مِنْ دُونِ نَظَرٍ أَيْ تَفَكُّرٍ مَعَ الْإِسْتِطَاعَةِ عَاصٍ بِتَرْكِ النَّظَرِ لِتَقْصِيرِهِ، عَلَى تَفْصِيلٍ فِيهَا.

^(١٠٤) هَذَا فِي الْمُقَلِّدِ، وَالْمُقَلِّدُ يُقَالُ لَهُ (عَامِيٌّ) كَذَلِكَ، وَالْعَامِيُّ مَرْتَبَتَانِ: تَابِعُ مَذْهَبٍ وَغَيْرُ تَابِعٍ، وَلَيْسَ الْعَامِيُّ مُلْزَمًا بِاتِّبَاعِ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ دُونَ الْآخَرِ. قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ: قَدْ رَامَ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ زَمَنَ مَالِكٍ حَمْلَ النَّاسِ فِي الْآفَاقِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ فَمَنَعَهُ مَالِكٌ وَاحْتَجَّ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَّقَ الْعِلْمَ فِي الْبِلَادِ بِتَفْرِيقِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، فَلَمْ يَرِ الْحَجَرَ عَلَى النَّاسِ. انْتَهَى، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ.

فَائِدَةٌ: التَّقْلِيدُ فِي الْفُرُوعِ جَائِزٌ قَطْعًا وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَلِّدُ مُعْتَبَرًا، فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلِاجْتِهَادِ، فَالتَّقْلِيدُ مِنْهُ مَا هُوَ حَقٌّ وَمِنْهُ مَا هُوَ بَاطِلٌ، وَالْعِبْرَةُ بِالْأَهْلِيَّةِ لَا بِالْمَزِيَّةِ، فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهَ فِي رَأْسِهِ فَاحْتَلَمَ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيْمُمِ، قَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاعْتَسَلَ وَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ، قَالَ: قَتَلُوهُ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ وَمَا عُذْرٌ لِدِي عَقْلٍ بِجَهْلٍ ﴾ بِخَلْقِ الْأَسَافِلِ وَالْأَعَالِي

يُشِيرُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْجَهْلَ يُوجِبُ الْمَعْرِفَةَ عَلَيْهِ^(١٠٥) مَعَ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ وَالْحَنَفِيَّةِ^(١٠٦).

قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، وَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَّمَمَ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ. فَهَذَا أَتَيْنُ الْبَيَانَ أَنَّ مَرْتَبَةَ الصُّحْبَةِ لَمْ تُجَزْ لَهُمُ الْفُتْيَا لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ، أَمَّا الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ فَأَهْلِيَّتُهُمْ ارْتَقَتْ بِهِمْ إِلَى مَرْتَبَةِ عَالِيَةٍ وَهِيَ وَحْدَهَا الْعِلَّةُ فِي كَوْنِهِمْ مُجْتَهِدِينَ، فَافْهَمُ.^(١٠٥) وَالْوَاجِبُ عَلَى وَلِيِّ أَمْرِ الْوَلَدِ تَعْلِيمُهُ أُصُولَ الدِّينِ قَبْلَ الْبُلُوغِ فَإِنَّهُ أَوْلَى مِنْ تَعْلِيمِهِ الصَّلَاةَ، كَأَنْ يُعَلِّمَهُ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالنَّارَ لِلْكَافِرِينَ وَأَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ وَنَعِيمَهُ وَالْمَحْشَرَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقٌّ، وَأَنَّهُ تَعَالَى بَعَثَ رَسُولًا أَوَّلَهُمْ آدَمَ وَعَاجَزَهُمْ مُحَمَّدٌ وَبَيْنَهُمْ إِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْشِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ وَأَكْمَلُهُمْ خَلْقًا وَخُلُقًا وَلِدَ بِمَكَّةَ وَبُعِثَ فِيهَا وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَدُفِنَ فِيهَا.

وَتَزْدَادُ الْمَسَائِلُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، كَمُسْلِمِي هَذَا الْعَصْرِ مِمَّنْ يَعِيشُ فِي غَيْرِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَيَتَعَلَّمُ أَوْلَادُهُمْ فِي مَدَارِسِ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ، فَيَزِيدُ وَلِيُّ أَمْرِ الْوَلَدِ - ذَكَرْنَا كَانَ أَوْ أَتْنَى - مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَنْفِي عَنِ الْوَلَدِ شُبْهَةَ دِينٍ مَنْ يَتَعَلَّمُ عَنْدهُمْ، فَإِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ كَانَ عَاصِيًا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ وَلَدَهُ يَتَعَلَّمُ الْكُفْرَ وَسَكَتَ بِغَيْرِ عُذْرٍ كَانَ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

بمنزلة الرضى بالكفر فيكفر، ومثل هذا السكوت لا يدل إلا على انعدام الدين من قلبه، ثم إن الولد إذا نشأ قبل البلوغ على عقيدة أن عيسى ابن الله والعباد بالله وبلغ بلغ كافراً، فأول ما يجب عليه هو الرجوع عن الكفر بالشهادتين.

وكل بالغ من حيث العموم إن قصر في معرفة الله بترك المباشرة بالتعلم بعد البلوغ كان عاصياً، وقد يؤدي به تقصيره إلى الكفر والعباد بالله تعالى عصمنا الله منه آمين. قال السيد البكري الدميّاطي في حاشيته إعانة الطالبين عند ذكر واجبات الشهادة الثانية: (قوله: وأول واجب الخ) يعني أن أول ما يجب تعلّمه للصبي أن نبينا صلى الله عليه وسلم الخ، ويكون ذلك مقدماً على الأمر بالصلاة.

قال في التحفة: يجب تعلّمه ما يضطر إلى معرفته من الأمور الضرورية التي يكفر جاحداً ويشترك فيها العام والخاص، ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودُفن بالمدينة. انتهى

ثم قال: **والحاصل: يجب على الآباء والأمهات أن يعلموا أبناءهم جميع ما يجب على المكلف معرفته، كي يرسخ الإيمان في قلوبهم ويعتادوا الطاعات، كتعلّمهم ما يجب لمولانا عز وجل وما يستحيل وما يجوز.** انتهى كلام البكري الدميّاطي.

فويل لمن ائتمنه الله على ولد وأنشأه لا يعرف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فبأي وجه يلتقى الله هذا الخائن، سل الله السلامة والثبات، فالنجي في أيامنا قليل.

(١٠٦) فيها خلاف مشهور عند الحنفية (المأثريّة غالباً)، وكأنهم اعتمدوا خلاف هذا، فكان ينبغي التنبه عليه وستعرف الجواب في التنبه التالي، نعم اختار الإمام المأثري رضي الله عنه وجمع كبير من أصحابه اشتراط التمييز والعقل دون

البلوغ كما اختاره الناظم فاشترط العقل فقط بناءً على هذا المذهب، ونفاه باقي الحنفية، وقالوا كالشافعية (الشاعرة غالباً)، وعلى قول الإمام الماتريدي - وهو في الأصل رواية عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه - فمن نشأ في شاهر الجبال عاقلاً فليس له عذر في الجهل بالله ولو لم يبلغ، وقال الرّيحوي وهو ماتريدي عن عدم تكليف الصبي العاقل: وهو الأظهر.

ننبية: قدّم الشارح هنا ذكر المعتزلة على الحنفية، وهذا فيه ما فيه، فقد يُقال: إن ذكر المعتزلة بعد الشافعية (الشاعرة) ثم الحنفية (الماتريديّة) فصل بين طائفتي أهل السنة بفرقة ضالة فيوهم أن ما بعد المعتزلة مثلهم أو أشد، وهذا قبيح. **والجواب:** يمكن أنه أراد ذكر المخالف الأشد، ثم ذكر من وافق الأشد، وهذا يمكن أن يؤخذ منه إشارة إلى الخلاف بين الحنفية أنفسهم، فلذلك لم يُقدّمهم على المعتزلة، ولكن الأليق عدم تأخير الحنفية عن المعتزلة قبح الله ذكرهم فإن ذكر اسمهم يُشعر بالبدعة فكيف بعدها يستسيغ أمرؤ قول الحنفية، بل هذا قد يؤدّي إلى النفور.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

تَنْبِيْهٌ: الْجَهْلُ ضِدُّ الْعِلْمِ، وَحَدُّ الْعِلْمِ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَحَدُّ الْجَهْلِ: تَصَوُّرُ الْمَعْلُومِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَقِيلَ: انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ^(١٠٧).

^(١٠٧) هَذَا التَّعْرِيفُ أَشْمَلُ، لِأَنَّ عَدَمَ عِلْمِنَا بِمَا تَحْتَ الْأَرْضَيْنِ جَهْلٌ بَسِيطٌ، لِانْتِفَاءِ عِلْمِنَا بِهِ، لِانْتِفَاءِ إِدْرَاكِنَا لَهُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُسَمَّى هَذَا جَهْلًا، لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ (التَّصَوُّرَ) فِي الَّذِي يُقْصَدُ أَنْ يُعْلَمَ.

وَالْجَهْلُ جَهْلَانٌ: جَهْلٌ بَسِيطٌ وَجَهْلٌ مُرَكَّبٌ، فَالْبَسِيطُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ فِي الْوَاقِعِ، وَالْمُرَكَّبُ جَهْلُ الْمُدْرِكِ لِلْمَقْصُودِ فِي الْوَاقِعِ مَعَ الْجَهْلِ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِهِ، كَاعْتِقَادِ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّ الْعَالَمَ قَدِيمٌ، فَهَذَا جَهْلٌ مِنْهُمْ بِالْعَالَمِ وَجَهْلٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ جُهَالٌ، بَلْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ أَصَحُّ عِلْمًا وَعَقْلًا، وَهَؤُلَاءِ كَابُنِ سَيْنَا وَالْفَارَابِيُّ، وَوَافَقَهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي ادِّعَاءِ أَزَلِيَّةِ نَوْعِ الْعَالَمِ دُونَ أَفْرَادِهِ فَقَدْ صَرَّحَ فِي مُوَافَقَةِ صَحِيحِ الْمُنْقُولِ لِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ بِقَوْلِهِ: فَإِنَّ الْأَزَلِيَّ اللَّازِمَ هُوَ نَوْعُ الْحَادِثِ لَا عَيْنُ الْحَادِثِ. انْتَهَى، وَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ بَعِيْنِهِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأَزَلِيَّ الَّذِي لَا بَدَايَةَ لَهُ وَلَا أَوَّلَ لَهُ وَلَا بُدَّ مِنْهُ هُوَ نَوْعُ الْمَخْلُوقِ، أَمَّا ذَاتُ الْمَخْلُوقِ كَالْحَرَكَةِ الَّتِي تَفْعُلُهَا الْآنَ فَهِيَ مَخْلُوقَةٌ، لَكِنْ بِزَعْمِهِ نَوْعُهَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ - وَالنَّوْعُ جِنْسٌ لِمَا تَحْتَهُ - فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ أَنْ قَبْلَ كُلِّ حَرَكَةٍ حَرَكَةٌ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فَسَادِ الْعُقُولِ.

وَعَلَيْهِ: فَإِذَا كَانَ هَذَا تَعْرِيفَ الْجَهْلِ، فَكَيْفَ يَسُوغُ لِمَنْ لَا يُعْبَأُ بِهِ عَدَمُ تَكْفِيرِ الْمُجَسِّمِ، فَإِنَّ الْمُجَسِّمَ جَاهِلٌ مُرَكَّبٌ لِأَنَّهُ تَصَوَّرَ مَعْبُودَهُ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

وهو جاهل بأنه جاهل، فالإيمان بالله عند المجسم هو الإيمان بهذا الجسم، فقد آمن حقيقة بغير الله وعبد غير الله وعابد غير الله كافر، فكيف يكون مثلنا عابداً لله، هذا لا يقوله صاحب عقل، لاختلاف المعبود.

وإذا كان غير المجسم والمجسم مؤمنين بذات الإله فهذا مستحيل لأنه جمع بين الضدين أي بين ذي الكمال المطلق وذي النقص، وهذا أيضاً لا يقوله صاحب عقل. أمّا من قال بعدم تكفير من قال: الله جسم لا كالأجسام، فهو مردود، لكن لم يكفروه من حيث إنه نفى مشابهته للأجسام لأجسام المخلوقين، فلم يبق إلا لفظ الجسم من غير تجسيم، قالوا: وهو غلط.

كذا عللوا بهذه العلة الباردة، وهو تعليل باطل، لأن التجسيم نقص، فمن قال: الله جسم لا كالأجسام، فهو كالقائل: الله موصوف بنقص لا كالتقص، فنفي التقص فلم يبق إلا أنه سمى الله نقصاً من غير نقص، فما هذه السخافة معشر المتأخرين، وما هذه الفصاحة العرجاء والفطنة الشلاء، هي بعينها الداهية الدهياء والمصيبة التي ليس لها دواء، فالتسامح في مثل هذا تحميل للدين ما لم يحمله، وتقول له ما لم يقله.

وأسخف التعليلات هي القول بأن التجسيم غالب على العوام فحصل التسامح معهم، وهذا غير صحيح، وهذا والعياذ بالله لم يجرى به محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان كذا لجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم في بدء الدعوة لعلبة التجسيم أيضاً، فإن المشركين بأنواعهم ما عبدوا إلا أجساماً ثم جاء الإسلام بمحق

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

هذه العقائد الباطلة، وأبى منهم إلا التنزيه المطلق أو قطع رؤوسهم، فكيف تجرأ بعض المتأخرين بإعادة الوثنية والتسامح فيها باسم الإسلام، لا والله العظيم لا يكون. هلاً شمروا عن سواعدهم وحاربوا التحسين وصححوا عقائد الناس بدلاً من خوض مناظرات لا يعلم نهايتها إلا خالقها بين الشافعية مثلاً والحنفية في باب الطهارة، فيصير الواحد منهم فقيهاً مناظراً في أحكام نجاسات البدن ولا يعرف كيف تزول النجاسة من القلب، هذا مخجل حقاً، هؤلاء هم من بنى قصراً وهدم مصرًا، سل الله السلامة، وهؤلاء حسابهم عند الله، هؤلاء قال فيهم جلال الدين الدواني في شرح العضدية: وإلى الله المشتكى من زمان انطمس فيه معالم العلم والفضل، وعمر فيه مرابط الجهل، وتصدر فيه لرياسة أهل العلم والتميز بينهم من عري عن العلم والتميز، متوسلاً في ذلك بالحوام حول الظلمة والانحراف في سلك أعوانهم وخدائهم والسعاية الباطلة سعياً لتحصيل مرامهم، خذلهم الله تعالى ودمرهم تدميرًا، وأوصلهم قريباً إلى جهنم وساءت مصيرًا. انتهى

وقال الخلخال في حاشيته: قوله: (وإلى الله المشتكى من زمان انطمس فيه معالم العلم... الخ) ولعمري إنه أفضل من زماننا، فنحن أحق بهذا المشتكى. انتهى

قلت: فمأذا نقول نحن والعالم أقل من قطرة ماء في الصحراء المتباعدة الأنحاء، وأنتشار علمه كدبيب التملة السوداء على الصخرة الصماء، بل إننا نرى الجاهل النكرة يفتي الناس ويبعث في نفوسهم الإيثار، وصاحب العلم في بيته حامل الذكر حائر الفكر في زمن الغرائب الذي ضاع فيه العلم، وما أصدق قول القائل في وصف الجهال: (ويلحق الجهل أمواتاً بأموات)، سل الله التثبيت.

فهؤلاء الذين تسامحوا في عدم تكفير المحسّم وكبرت كلمة تخرج من أفواههم جعلوا الجهل أحسن من العلم وأن من يعقّد في الله نقصاً معذوراً لأنه من العوام، فيلزمهم على هذا تكفيره إذا كان عالماً، فيقول عندئذ العالم: ما لي وللعلم، والجهل ينجيني عند الله ويضمن لي عدم الموت كافراً لأني عامي.

فتح الله الجهل ما أنحس طالعاً وأبأس تابعه، بل هؤلاء جعلوا الدين تبعاً لهوى العوام الرعاع الجهلة، فإن غلب عليهم شيء عذروا فيه، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم برفع راية التوحيد فحاول أن ينكسها بعض هؤلاء المتأخرين، ولا والله فقد قال من هو أعظم منهم: (لا تغرنك كثرة الهالكين)، وهو الفضيل بن عياض رضي الله عنه أحد كبار أئمة السلف، فأين أنتم من قوله وأين أنتم منه في الفهم والدين.

وقد مر أن الإمام المجتهد أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال: وإذا لم يعرف الله سبحانه وجب أن يكون كافراً. فمن أنتم وليس فيكم واحد مجتهد له أهلية النظر. قال المرجاني في حاشيته على الدواني: قوله: (ولا يبقى من الجسم إلا اسم الجسم) فأني داع إذا في إطلاق هذا الاسم عليه تعالى مع إيهامه النقص في حقه سبحانه وعدم ورود الإذن به من الشارع - أي صاحب الشرع -، قال بعض الفضلاء: هؤلاء أسوأ حالاً من المصرّحين. انتهى

فكيف تسامحتُم ثلّة المتأخرين في (أصل أصول الدين) الذي هو حكمه الله في إرسال الرسل، فأبطلتُم كل شيء لأنهم عوام، رحمتك اللهم، أما عقلتُم قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لِيُشْرَبَ أَنْاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا﴾، فهل كان هذا

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَمَا إِيْمَانُ شَخْصٍ حَالِ يَأْسٍ ﴿﴾ بِمَقْبُولٍ لِفَقْدِ الْإِمْتِنَالِ ﴿﴾

إِيْمَانُ الْكَافِرِ إِذَا رَأَى مَوْضِعَهُ مِنَ النَّارِ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَتَوْبَةُ الْعَاصِي فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مَقْبُولَةٌ^(١٠٨). فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ، قُلْتَ: انْسِحَابُ حُكْمِ الْإِيْمَانِ^(١٠٩).

عُذْرًا لَهُمْ، فَكَيْفَ قَبِلْتُمْ عُذْرَ مَنْ غَيَّرَ تَوْحِيدَ اللَّهِ وَتَسْبِيحَهُ بِحِيلَةٍ اسْمُهَا (لَا كَالْأَجْسَامِ) حَقًّا:

لَقَدْ ذَهَبَ الْحِمَارُ بِأَمِّ عَمْرٍو ﴿﴾ فَلَا رَجَعَتْ وَلَا رَجَعَ الْحِمَارُ

وَحِسَابُكُمْ عَلَى اللَّهِ الْحَكَمِ الْعَدْلِ يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهٌُ وَتَسْوَدُ وُجُوهٌُ، وَاللَّهُ حَسْبُنَا.^(١٠٨) هَذَا فِي الْمُؤْمِنِ الْعَاصِي دُونَ الْكَافِرِ، فَإِيْمَانُ الْكَافِرِ حَالِ الْيَأْسِ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِجْمَاعًا كإِيْمَانِ فِرْعَوْنَ لَعَنَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ ءَامَنَ بِرَبِّ مُوسَى عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْمَوْتِ فَلَمْ يَنْفَعْهُ إِجْمَاعًا، وَمَا هَدَى بِهِ بَعْضُ جَهْلَةِ الصُّوفِيَّةِ مِنْ إِيْمَانِهِ فَبَاطِلٌ، وَالصُّوفِيَّةُ مِنْهُمْ بُرَاءٌ. أَمَّا تَوْبَةُ الْمُؤْمِنِ الْعَاصِي حَالِ يَأْسِهِ ففِيهَا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَقَدْ اخْتَارَ الشَّارِحُ مَشْهُورَ مَذْهَبِ الْمَائِرِيَّةِ وَمَنْ وافقَهُمْ مِنْ شَافِعِيَّةِ أَشَاعِرَةٍ وَغَيْرِهِمْ وَحَنَفِيَّةِ وَحَنَابِلَةٍ عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ النَّازِمِ وَقَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ عَلَى مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ: وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ الْيَأْسِ، وَالْمُخْتَارُ قَبُولُ تَوْبَتِهِ لَا إِيْمَانِهِ. انْتَهَى وَخَالَفَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْأَشَاعِرَةُ وَمَنْ وافقَهُمْ مِنْ جَمَاعَةِ الْحَنَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَقَالُوا بَعْدَ قَبُولِ تَوْبَةِ الْمُؤْمِنِ الْعَاصِي، وَاسْتَدَلَّ كُلُّ فَرِيقٍ بِأَدِلَّةٍ، وَنَحْنُ مَعَ عَدَمِ الْقَبُولِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

قَالَ إِنِّي ثَبَتُ الْكُنْ ﴿ سُورَةُ النَّسَاءِ: الْآيَةُ ١٨ ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرَغْ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالْمُؤْمِنُ عَبْدٌ، وَالْكَافِرُ أَيْضًا، وَانْتَصَرَ لِعَدَمِ الْقَبُولِ مِنْ عَاصٍ أَوْ كَافِرٍ مُلًّا عَلَيَّ الْقَارِي فِي ضَوْءِ الْمَعَالِي وَاعْتَرَضَ عَلَيَّ ابْنُ جَمَاعَةَ فِي قَوْلِهِ هَذَا بِقَبُولِ تَوْبَةِ الْعَاصِي.

وَقَالَ السَّادَةُ الْمَأْثُورِيَّةُ بِالْقَبُولِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنْ﴾ السَّيِّئَاتِ ﴿ سُورَةُ الشُّورَى: الْآيَةُ ٢٥ ، فَأَخْبَرَ تَعَالَى بِالْقَبُولِ، لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ دُخُولُ الْكَافِرِ فِي النَّصِّ، فَإِنَّهُ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، قَالَ شَيْخُ الْمُفَسِّرِينَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهَا: يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَاللَّهُ الَّذِي يَقْبَلُ مُرَاجَعَةَ الْعَبْدِ إِذَا رَجَعَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَطَاعَتِهِ مِنْ بَعْدِ كُفْرِهِ. انتهى، فَالْكَافِرُ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ، كَمَا أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي سَابِقِيهِ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَشَاعِرَةِ.

وَفَرَّقَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ بَيْنَ مُعَايِنَةِ الْمَوْتِ ذَاتِهِ وَبَيْنَ مُعَايِنَةِ أَهْوَالِ الْمَوْتِ، لَكِنْ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرَغْ﴾ صَحِيحٌ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ، فَالْصَّوَابُ اتِّبَاعُ الْحَدِيثِ.

أَمَّا قَوْلُهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ قَبِلَ تَوْبَةَ الْمُؤْمِنِ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾، فَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ هُنَا، لَكِنَّهَا مُخَصَّصَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ﴾، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَفَى التَّوْبَةَ عَمَّنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَهُوَ الْيَأْسُ، وَالْقُرْءَانُ يَتَعَاضَدُ وَلَا يَتَنَاقِضُ، كَمَا أَطْلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ عِدَّةَ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ ثُمَّ خَصَّ الْحَامِلَ بِعِدَّةٍ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ سُورَةُ الطَّلَاقِ: الْآيَةُ ٤، وَتَخْصِيصُ الْكِتَابِ

بِالْكِتَابِ مُتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ لَمْ يُخَالِفْ فِيهِ إِلَّا الظَّاهِرِيَّةُ وَالْكَلامُ فِيهِمْ مَشْهُورٌ.

وَكَتَخْصِيصِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، فَتَكُونُ الْآيَةُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾ مُخَصَّصَةً بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَا لَمْ يُعْرِغْ﴾، كَمَا خُصَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ سُورَةُ النَّسَاءِ: الْآيَةُ ١١، بِحَدِيثٍ: ﴿إِنَّا مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ﴾، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا كَذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ: يَجُوزُ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، فَإِنَّ الْخَبَرَ يَتَسَلَّطُ عَلَى فَحْوَاهُ، وَفَحْوَاهُ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: وَمَنْ شَكَّ أَنَّ الصَّدِيقَ لَوْ رَوَى خَبَرًا عَنِ الْمُصْطَفَى فِي تَخْصِيصِ عُمُومِ الْكِتَابِ لَا بُدَّ لَهُ الصَّحَابَةُ قَاطِبَةً بِالْقَبُولِ، فَلَيْسَ عَلَى دِرَآئَةِ فِي قَاعِدَةِ الْأَخْبَارِ. انْتَهَى كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ، فَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ عَلَى أَصُولِ مَذْهَبِهِمْ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّوْبَةَ شَرْطُهَا: الْعَزْمُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ الْعَوْدِ، وَهَذَا مَفْقُودٌ وَقْتَ الْعَرْغَرَةِ، لِإِيقَانِ التَّائِبِ وَقْتُهَا أَنَّهُ مَيَّتٌ ضَرُورَةً وَلَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ قَطْعًا.

وَلَوْ فَصَّلْتُ فِي أدِلَّةِ السَّادَةِ الْمَآثِرِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ لَظَهَرَ جَلِيًّا أَنَّ الصَّوَابَ قَوْلُ مَنْ قَالَ بَعْدَ الْقَبُولِ، وَاللَّهُ يَرْضَى عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيِّ وَيَنْفَعُنَا بَرَكَاتِهِ.

(١٠٩) مُرَادُهُ أَنَّ انْسِحَابَ الْحُكْمِ هُوَ شُمُولُهُ لَهُ، فَإِنَّ إِيمَانَهُ مَقْبُولٌ وَهُوَ الْأَصْلُ، فَالْفَرْعُ مَقْبُولٌ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
نُكْتَةٌ: الْإِيمَانُ حَدُّهُ: تَصَدِيقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ^(١١٠).

﴿ وَمَا أَفْعَالٌ خَيْرٌ فِي حِسَابٍ ﴾ **مِنْ الْإِيمَانِ مَفْرُوضَ الْوِصَالِ**
اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ الْأَعْمَالَ وَهِيَ الْعِبَادَةُ هَلْ تَدْخُلُ فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ أَوْ لَا، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَدْخُلُ، وَمَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ. قُلْتُ: النَّزَاعُ فِي الْمَسْئَلَةِ لَفْظِي^(١١١).

^(١١٠) كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَبَانِي الْإِسْلَامِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ قُرْءَانًا أَوْ حَدِيثًا مُتَوَاتِرًا أَوْ إِجْمَاعًا، أَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ قَطْعِيَّ الثَّبُوتِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ فَلَا تَكْفِيرَ لِمُنْكَرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ عِنَادًا، وَهُوَ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ، لَكِنْ إِنْ صَدَقَ بَعِيرٌ قَطْعِيٌّ ثُمَّ أَنْكَرَهُ عِنَادًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، لِأَنَّ مُعَانَدَةَ الشَّرْعِ كُفْرٌ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْكِتَابِ. وَهَذَا كُلُّهُ فِي التَّكْفِيرِ وَعَدَمِهِ، أَمَّا مَعَ عَدَمِ التَّكْفِيرِ فَلَا يَخْلُو مِنَ الْمَعْصِيَةِ لِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِمَا ثَبَتَ دُونَ مُعَارِضٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَطْعِيًّا، وَفِي تَكْفِيرِ مُنْكَرِ الْإِجْمَاعِ الْمَشْهُورِ وَمُنْكَرِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ خِلَافٌ.

^(١١١) الْإِيمَانُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَصْلُ الْإِيمَانِ، أَيُّ مَا لَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِهِ وَهُوَ الَّذِي إِذَا نَقَصَ مِنَ الشَّخْصِ كَفَرَ كَأَنْ يُؤْمِنَ بِكُلِّ أَصْلٍ مِنْ أُصُولِ الْإِيمَانِ وَيَجْحَدَ حُرْمَةَ الزِّنَا، فَهَذَا غَيْرُ مُؤْمِنٍ، وَمَنْ حَصَلَ لَهُ أَصْلُ الْإِيمَانِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ وَلَمْ يَفْعَلِ الطَّاعَاتِ، فَهَذَا هُوَ الْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ، وَلَا تَدْخُلُ الطَّاعَاتُ وَالْعِبَادَاتُ عِنْدَهُمْ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ وَلَا يُقْضَى بِكُفْرٍ وَارْتِدَادٍ ﴾ بَعْهَرٍ أَوْ بِقَتْلِ وَاخْتِرَالٍ ﴿
مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ الْكَبِيرَةَ لَا يَكْفُرُ وَلَا يَكُونُ مُرْتَدًّا،
وَمَذْهَبُ الْخَوَارِجِ أَنَّهُ يَخْرُجُ بِذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ وَيَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ^(١١٢).
فَرَعٌ: الْإِخْتِرَالُ الْإِقْطَاعُ^(١١٣).

تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٨٢، فَالْإِيمَانُ غَيْرُ
الصَّالِحَاتِ.

وَالْإِيمَانُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ يَدْخُلُ فِيهِ الْعِبَادَاتُ كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَكَلَّمَا ازْدَادَ فِي
الطَّاعَاتِ ازْدَادَ إِيْمَانًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ سُورَةُ
الْأَنْفَالِ: الْآيَةُ ٢.

فَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ، وَالْكُلُّ مُتَّفِقٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْإِيمَانِ هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنْ هَلْ يَقْبَلُ
الزِّيَادَةُ فَيَكُونُ مِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ أَمْ لَا، فِيهِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ.
^(١١٢) وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ كَمَا مَرَّ فِي الْحَاشِيَةِ الثَّالِثَةِ بَأَنَّهُ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا فَاسِقٌ وَهُوَ عِنْدَهُمْ
(مَنْزِلَةٌ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ) وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

^(١١٣) الْإِخْتِرَالُ الْمُرَادُ بِهِ أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ مِنْ سَرِقَةٍ وَغَضَبٍ وَنَحْوِهِمَا.
فَائِدَةٌ: أَرَادَ النَّاطِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُشِيرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ الْعَاصِيَ
بِكَبِيرَةٍ مِنْ دُونِ أَنْ يَسْتَحِلَّهَا لَا يَكْفُرُ، أَمَّا إِذَا اسْتَحَلَّهَا وَكَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ أَيْ
أَسْلَمَ مِنْ جَدِيدٍ، أَوْ نَشَأَ فِي بَلَدَةٍ أَوْ بَادِيَةٍ بَعِيدَتَيْنِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَمَنْ يَنْوِ ارْتِدَادًا بَعْدَ دَهْرٍ﴾ يَصِرُ عَنْ دِينٍ حَقٍّ ذَا انْسِلَالٍ ﴿

مَنْ يَنْوِي بَعْدَ مُدَّةِ الْكُفْرِ كُفْرًا لِأَنَّهُ يَرْضَى بِهِ، وَالرَّضَى بِالْكَفْرِ كُفْرٌ^(١١٤).

حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَقَالَ هِيَ حَالَالٌ، فَهَذَا لَا يَكْفُرُ، إِنَّمَا يُعَلِّمُ الصَّوَابَ، لَكِنْ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ لِأَنَّهُ تَجَرَّأَ عَلَى الدِّينِ وَأَفْتَى فِي شَيْءٍ لَمْ يَتَعَلَّمْ حُكْمَهُ بَعْدُ.

وَكَذَلِكَ يَكْفُرُ مَنْ اسْتَحَلَّ مَعْصِيَةً صَغِيرَةً لَا يَخْفَى عَلَيْهِ حُرْمَتُهَا لِكَوْنِهَا مَعْلُومَةً مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، أَيْ يُضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعُهَا عَنْ نَفْسِهِ كَمَعْرِفَتِهِ يَقِينًا أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، فَلَوْ قَالَ شَخْصٌ هِيَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ لَبَادَرَ فَوْرًا إِلَى تَكْذِيبِهِ وَالْإِنْكَارِ عَلَيْهِ، لِحُصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ الدِّينِيِّ أَنَّهَا أَرْبَعُ.

وَقَيَّدْنَاهَا بِكَوْنِهَا مَعْلُومَةً (مِنَ الدِّينِ) لِيَخْرُجَ مَا لَوْ أَنْكَرَ وَجُودَ بَعْدَادَ، فَلَا يَكْفُرُ بِإِنْكَارِ وَجُودِهَا، فَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَهُ بِالضَّرُورَةِ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ الدِّينِ.

تَنْبِيْهُ: قَدْ يَكُونُ الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ لَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْبَعْضِ لِمَانِعِ كَعِبَاوَةِ السَّامِعِ وَبِلَادَتِهِ، وَكَذَا الْفَيْلَسُوفُ فَإِنَّهُ يُنْكِرُ الْمُعْجِزَةَ كَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ أَهْلُ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يُكَذِّبُ الْكُلَّ مِنْ قَلَّةٍ يَقِينَةٍ وَكُفْرِهِ، عَلَى أَصْلِهِ الْفَاسِدِ.

^(١١٤) هَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَوْ قَرَّ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ لِمَا رَضِيَ بِهِ لَحِظَةً، وَفِي ذَلِكَ قَوْلِي فِي زَادِ السَّفَرِ فِي نَظْمِ الْمُخْتَصَرِ:

فَالْفَرَضُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِينَ أَنْ يَدْخُلُوا الْإِسْلَامَ جَازِمِينَ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَلَفْظُ الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ﴾ بِطَوَّعٍ رَدُّ دَيْنٍ بِاغْتِفَالٍ ﴿(١١٥)﴾

اختلفوا في التلّفُظِ بالكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ وَلَا إِكْرَاهٍ، فَقِيلَ يَكْفُرُ
بِذَلِكَ، وَقِيلَ لَا (١١٥)، فَلَوْ كَانَ عَنْ إِكْرَاهٍ فَلَا يَكْفُرُ اتِّفَاقًا (١١٦).

وَيُثَبِّتُوا فِيهِ عَلَى الدَّوَامِ كَذَا التَّزَامُ لَازِمُ الْأَحْكَامِ

(١١٥) عِبَارَةُ النَّظْمِ هِيَ الْحَقُّ، أَمَّا عِبَارَةُ الشَّارِحِ هَذِهِ فَخَطَأٌ فَاحِشٌ وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ
تَحْدِيدًا، وَيَكْفِي رَدُّهَا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ سُورَةُ الْحُجُرَاتِ: الْآيَةُ ١٥، يَعْنِي تَعَالَى أَنَّ مَنْ ارْتَابَ أَيْ
شَكَّ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا وَلَوْ لَمْ يَعْتَقِدِ الْكُفْرَ، وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الشَّكَّ لَمْ يَعْتَقِدْ شَيْئًا،
فَهَذِهِ حُجَّةٌ قَائِمَةٌ فِي فَصْلِ الْقَوْلِ بَعْدَ اشْتِرَاطِ اعْتِقَادِ الْكُفْرِ، وَالشَّارِحُ نَقَلَ عَنْ
بَعْضِهِمْ اشْتِرَاطَ اعْتِقَادِ الْكُفْرِ، فَيُقَالُ لَهُمْ إِنَّ الشَّكَّ كَفَرٌ وَلَمْ يَعْتَقِدْ مَا شَكَّ فِيهِ، فَبَطَلَ
قَوْلُكُمْ، فَيَنْبَغِي الْعِنَايَةُ بِالْآيَةِ جَدًّا، وَإِنْ خَفِيَ وَجْهُ الدَّلِيلِ فِيهَا عَلَى الْبَعْضِ.
وَالَّذِي يَسُبُّ اللَّهَ تَعَالَى بِنِسْبَةِ الْوَلَدِ إِلَيْهِ كَمَا انْتَشَرَ فِي بِلَادِ الشَّامِ سَابِقًا كَأَنَّ يَقُولَ
لِشَخْصٍ: (يَا ابْنَ اللَّهِ)، أَوْ يَقُولَ كَمَا حَصَلَ فِي إِحْدَى نَوَاحِي إِفْرِيقِيَّةِ (اللَّهُ أَسْوَدُ)
عِنْدَمَا سَخِرَ مِنْهُ بَعْضُ النَّاسِ لِأَنَّهُ أَسْوَدُ.

فَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ وَلَدٌ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، أَوْ أَنَّهُ أَسْوَدُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَإِنَّهُ يَكْفُرُ
قَوْلًا وَاحِدًا.

كَذَلِكَ مَنْ قَالَ: اللَّهُ أَحَلَّ الزَّيْنَى، فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ حِلَّ الزَّيْنَى، فَالْحَقُّ - وَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ - أَنَّ عِبَارَةَ الشَّارِحِ ظَاهِرُهَا خَبِيثٌ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ جَزْمًا أَنَّهُ لَا يَعْني مَا بَيَّنَّتهُ، لَكِنْ مُرَادُهُ كَمَا قَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ:

وَأَمَّا الْكُفْرُ فَيُشْتَرِطُ لَهُ النَّيَّةُ لِقَوْلِهِمْ: إِنْ كُفِرَ الْمُكْرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ هَازِلًا يُكْفَرُ، إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ عَيْنَهُ كُفْرٌ، كَمَا عَلِمَ فِي الْأُصُولِ مِنْ بَحْثِ الْهَزْلِ. انْتَهَى، أَيْ أَنَّ عَيْنَ اللَّفْظِ كُفْرٌ أَيْ ذَاتَ اللَّفْظِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَازِلَ يُكْفَرُ وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ كَلَامَهُ كَمَا قَدَّمْتُ.

قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَى بِهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا﴾ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْخَنَى - أَفْحَشِ الْكَلَامِ - وَالرَّفَثِ وَأَنْ تَكُونَ فِي التَّعْرِضِ بِالْمُسْلِمِ بِكَبِيرَةٍ أَوْ بِمُجَوِّنٍ أَوْ اسْتِخْفَافٍ بِحَقِّ الثَّبُوتِ وَالشَّرِيعَةِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ. انْتَهَى

وَنَصَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٦٥ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ

بَعْدَ إِيمَانِكُمْ. ﴿فَالْآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي كَوْنِ مَنْ كَانَ يَخُوضُ وَيَلْعَبُ أَنَّهُ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، فَهَذَا دَلِيلٌ مِنَ اللَّهِ صَرِيحٌ أَنَّ مَنْ لَعِبَ أَوْ هَزَلَ أَوْ خَاضَ فِي الْكُفْرِ بِغَيْرِ اعْتِقَادٍ أَنَّهُ كَفَرَ بِاللَّهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ: إِنَّ الْهَزْلَ بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ. انْتَهَى

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ سُورَةُ التَّوْبَةِ: الْآيَةُ ٩.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: دَلَّتِ الْآيَةُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ يَكُونُ بِكُلِّ مَا يُنَاقِضُ التَّصَدِيقَ وَالْمَعْرِفَةَ. انْتَهَى، فَالْعِبْرَةُ بِالْقَوْلِ النَّاقِضِ لِلتَّصَدِيقِ سَوَاءً اعْتَقَدَهُ أَمْ لَا، لَكِنْ هَلْ قَالَهُ طَوْعًا مُخْتَارًا أَمْ مُكْرَهًا عَلَى الْكُفْرِ بِالْقَتْلِ أَوْ فَقَاءِ عَيْنَيْهِ الْإِثْنَتَيْنِ وَمَا قَامَ مَقَامَ هَذَا، وَهَذَا هُوَ الْعُذْرُ الْوَحِيدُ بِالْإِجْمَاعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مِنْ أَكْرَهٍ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ سُورَةُ النَّحْلِ: الْآيَةُ ١٠٦.

حَتَّى ابْنُ الْقَيِّمِ قَدْ نَقَلَ عَنْهُ التَّهَانَوِيُّ فِي كِتَابِهِ (قَوَاعِدُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ) أَنَّهُ قَالَ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِذْنُ فِي التَّكَلُّمِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ إِلَّا الْمُكْرَهَ إِذَا اطمأنَّ قَلْبُهُ بِالْإِيمَانِ. انْتَهَى، فَالْكُلُّ عَلَى هَذَا، فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يُعْظِمُ ابْنَ الْقَيِّمِ وَيُخَالِفُهُ فِي هَذَا الَّذِي هُوَ إِجْمَاعٌ وَيَأْخُذُ بِكَلَامِ مُعَاصِرٍ أَقَلَّ قَدْرًا مِنْ أَنْ يُسَمَّى مُجَرَّدَ نَاقِلٍ وَهُوَ سَيِّدُ سَابِقٍ حَيْثُ قَالَ بِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَكْفُرُ بِالتَّلَفُّظِ بِالْكُفْرِ إِلَّا إِذَا انْشَرَحَ صَدْرُهُ بِالْكُفْرِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، فَقَدْ فَتَحَ بَابَ الْكُفْرِ لِلنَّاسِ لِيَقُولَ أَحَدُهُمْ إِذَا كَفَرَ: أَنَا لَمْ أَكُنْ مُنْشَرِحَ الصَّدْرِ، فَيَعْتَبِرُهُ عُذْرًا لَهُ، وَكَلَامُهُ هُوَ عَيْنُ الْكُفْرِ حَقِيقَةً، وَهُوَ حِيلَةٌ لَيْسَتْ مِنْ دِينِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ الَّذِي يُعْظِمُونَهُ فِي إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ: فَعَلِمْتُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُحْتَالِينَ الَّذِينَ يُفْتُونَ بِالْحِيلِ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ أَوْ حَرَامٌ لَيْسُوا مُقْتَدِينَ بِمَذْهَبِ أَحَدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ وَأَنَّ الْأُئِمَّةَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَدِينِهِ وَأَتَقَى لَهُ مِنْ أَنْ يُفْتُوا بِهَذِهِ الْحِيلِ. انْتَهَى.

دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

فَقَدْ ظَهَرَ جَلِيًّا انْسِلَاخُ سَيِّدِ سَابِقِ عَنِ الْأُمَّةِ كُلِّهَا فَاحْذَرُهُ وَحَذِّرْ مِنْهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ فِيمَا أَهْلَكَ مِنَ النَّاسِ بِقَوْلِهِ وَسَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ سَيِّئَةٍ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ﴾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَحُلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ مَا كَانَ يَلِيقُ بِالْإِمَامِ ابْنِ جَمَاعَةَ كَثِيرُ الْقَدْرِ الْأُصُولِيِّ أَنْ يَسْتَعْمِلَ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ وَيَقْوَتُهُ مِثْلُ هَذَا الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، وَيَقْتَرِفَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ لَوْ اغْتَرَّ بِظَاهِرِ الْعِبَارَةِ جَاهِلٌ مُتَعَالِمٌ فَأَفْتَى شَخْصًا أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ، لَكَانَ كِلَاهُمَا كَافِرًا، اللَّهُمَّ سَلِّمْ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ.

وَمَاذَا يَفْعَلُ بِقَوْلِ الْقَاضِي عِيَاضٍ فِي الشِّفَا: لَا خِلَافَ أَنَّ سَابَّ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِ. انتهى

دَلِيلٌ وَاضِحٌ: مَنْ بَالَ عَلَى الْمُصْحَفِ عَمْدًا فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ مُرْتَدٌّ بِالْإِجْمَاعِ وَلَوْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْتَقِدُ أَنَّهُ كُفْرٌ وَلَا أُرِيدُ الْكُفْرَ، فَلَا عِبرَةَ بِهِ أَصْلًا وَيُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ.

لَكِنْ مُرَادُ الشَّارِحِ شَيْئَانِ:

- **الْلَفْظُ الظَّاهِرُ:** أَيُّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ كُفْرًا بِأَنْ يَحْتَمِلَ مَعْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا يَقْصِدُ الْقَائِلُ الْمَعْنَى الْكُفْرِيَّةَ، وَمِثَالُهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ لِمُسْلِمٍ: ذَبْحُكَ حَلَالٌ، فَإِنْ قَصَدَ أَنْ مَا يَذْبَحُهُ الْمُسْلِمُ مِنْ ذَبَائِحَ فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ، وَأَمَّا إِنْ قَصَدَ أَنْ يَذْبَحَ الْمُسْلِمُ بِقَطْعِ وَرِيدِهِ مَثَلًا فَيَكْفُرُ الْقَائِلُ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ مَثَلًا: أَبُو بَكْرٍ أَفْضَلُ النَّاسِ وَكَانَ الْكَلَامُ عَنْ رِجَالِ الْأُمَّةِ فَلَا يَكْفُرُ جَزْمًا، أَمَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ أَفْضَلُ النَّاسِ

مُطْلَقًا أَيْ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدِّمِّ، لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

- **الْلَفْظُ الصَّرِيحُ:** وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا كَأَنْ يَقُولَ شَخْصٌ: اللَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَكِنْ يَفْهَمُ مِنْهَا (بِعِلْمِهِ) فَهَذَا لَا يَكْفُرُ لَكِنَّهُ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ الْكَبِيرِ بِهَذَا اللَّفْظِ وَيُزَجَرُ عَنْهُ زَجْرًا شَدِيدًا

فَمِثْلُ هَذَا يُسْتَلُ عَنْ فَهْمِهِ، لِأَنَّ مَا قَالَهُ صَرِيحٌ فِي الْكُفْرِ لَا مَعْنَى ثَانٍ لَهُ، لَكِنْ نَفَعَهُ فَهْمُهُ غَيْرُ الْكُفْرِيِّ لِلْعِبَارَةِ وَخَلَصَهُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْكُفْرِ فَيَبْقَى عَلَى إِسْلَامِهِ.

وَلَيْسَ عُذْرًا أَنْ يَكُونَ فَهْمُهُ مِنَ الْآيَةِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ سُورَةُ الْحَدِيدِ: الْآيَةُ ٤، فَمَعْنَاهَا بِالْعِلْمِ، وَفِي كُلِّ حَالٍ لَمْ يَقُلِ اللَّهُ: وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، بَلْ قَالَ مَعَكُمْ وَبَيَّنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ فَتَيَّمَةُ الْآيَةِ: ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، فَالْحَقُّ وَالْمَعْنَى وَاضِحَانِ، وَلَوْ كَانَ عُذْرًا لَكَانَ عُذْرًا اعْتِقَادًا وَجُودًا إِلَهِيًّا أَخَذًا مِنَ الْآيَةِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ سُورَةُ الزُّخْرُفِ: الْآيَةُ ٨٤، حَاشَى رَبَّنَا سُبْحَانَهُ، وَالْآيَةُ مَعْنَاهَا الْمَعْبُودُ فِي السَّمَاءِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَفِي الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِهَا.

فَرَعٌ: وَجْهُ الْكُفْرِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: (اللَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ) أَنَّهُ يَعْنِي انْتِشَارَ اللَّهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ فَوْقِ الْعَرْشِ إِلَى جَهَنَّمَ تَحْتَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ وَفِي الدُّنْيَا فِي الْأَخْلِيَةِ (جَمْعٌ خَلَاءٍ) وَفِي جَوْفِ الْقَائِلِ لِأَنَّ جَوْفَهُ (دَاخِلَهُ) مَكَانٌ، وَهَذِهِ عَقِيدَةُ الْحُلُولِيِّينَ وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي كُفْرِ مُعْتَقِدِهَا وَرَدَّةٍ وَزَنْدَقَةٍ قَائِلِهَا كَقَوْلِ أَحَدِهِمْ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ:

مَا الْكَوْنُ إِلَّا الْقَيُّومُ الْحَيُّ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

فهذا القائل كافر لقوله بأن العالم هو الله، لعنة الله على القائل وأمثاله، وقد ذكرت مرة لأحدهم أن هذا كفر بالله، فقال والعياذ بالله: نحن أجزاء من الله، فقلت له: (قل هو الله أحد) فسكت ولم يرد جواباً ولم يتراجع ومات بعدها بزمان يسير على عقيدته، ختم الله لنا بالحسنى آمين.

فلا شك أن الشارح وغيره من أهل العلم يكفرون مثل هذا، فلا تلتفت إلى ظاهر عبارته لا لفظاً ولا معنى.

تعريف الردة

قال التتوي في المنهاج: هي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل، سواء قاله استهزاء أو عناداً أو اعتقاداً، فمن نفى الصانع أو الرسل أو كذب رسولاً، أو حلل محرماً بالإجماع كالزنا وعكسه، أو نفى وجوب مجمع عليه أو عكسه، أو عزم على الكفر غداً أو تردد فيه كفر. انتهى

ومن حصلت منه الردة وجب عليه العودة إلى الإسلام فوراً بالنطق بالشهادتين وتكون نيته بقلبه التبرؤ من الكفر، ولا يجوز أن يقولها بلسانه: نويت التبرؤ من الكفر قبل النطق بالشهادتين، لأن فيه تأخيراً لإسلامه.

ويبطل بها نكاحه وصومه وكذا صلاته إن عرض له فيها مكفر وكذا خطبة الجمعة إن كان إماماً كمن أشار بالانتظار على نصراني أراد الدخول في الإسلام، فإنه يكفر لرضاه بالكفر ولو لحظة، فإن أسلم بعد انقضاء عدة المرأة التي كانت زوجته وجب عليه تجديد عقد نكاحه عليها أمّا إن عاد إلى الإسلام قبل انقضاء العدة فإن نكاحه

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِ حَالِ سُكْرٍ ﴿١١٦﴾ بِمَا يَهْدِي وَيَلْعُو بَارِتَجَالٍ ﴾

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ السُّكْرَانَ إِذَا تَكَلَّمُوا بِلَفْظَةِ الْكُفْرِ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ ^(١١٧).

لَمْ يَنْفَسِخْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ النِّكَاحِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، أَمَّا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ فَيَلْزَمُهُ عَقْدٌ جَدِيدٌ فِي كُلِّ حَالٍ.

وَاللَّهُ مَوْلَانَا تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، فَأَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ. ^(١١٦) إِطْلَاقُ عِبَارَةِ الْإِكْرَاهِ غَيْرُ مُرَادٍ لِلشَّارِحِ بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِكْرَاهِ بِالْقَتْلِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ كَقَطْعِ الْيَدَيْنِ وَفَقْدِ الْعَيْنَيْنِ، فَإِنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أُكْرِهَ بِالسِّحْنِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْفُرَ لَا بِأَنْ يَتَلَفَّظَ بِالْكُفْرِ وَلَا بِفِعْلِ الْكُفْرِ كَأَنْ يُكْرِهَ عَلَى الْإِسْتِخْفَافِ بِالْمُصْحَفِ كَرَمِيهِ فِي التَّحَاسَاتِ مَعَاذَ اللَّهِ، حَتَّى مَنْ أُكْرِهَ بِنَحْوِ قَتْلِ عِنْدَ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَجَابَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ نَطَقَ مُكْرَهًا، فَإِطْلَاقُ الْقَوْلِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَتَنَّبَهُ.

^(١١٧) عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ تَصِحُّ رَدُّةُ السُّكْرَانِ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ بِخِلَافِ مَنْ وَضِعَ لَهُ نَحْوُ شَرَابٍ فِيهِ مُسْكِرٌ دُونَ عِلْمِهِ فَحُكْمُهُ كَمَا قَالَ النَّازِمُ هُنَا، وَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ الثَّانِي لَا تَصِحُّ رَدَّتُهُ.

وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْحُكْمِ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا عِنْدَ اللَّهِ فَإِنَّهُ إِنْ تَلَفَّظَ بِالْكُفْرِ وَقَتَ زَوَالِ عَقْلِهِ بِسَبَبِ السُّكْرِ بَحِثُ كَانَ كَالْمَجْنُونِ لَا يَعْقِلُ مَا يَقُولُ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ وَلَوْ كَانَ عَاصِيًا مُتَعَدِّيًا بِسُكْرِهِ، وَأَمَّا نَحْنُ فَنَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ، وَنَكِلُ بَاطِنَهُ إِلَى اللَّهِ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَمَا الْمَعْدُومُ مَرْتَبًا وَشَيْئًا﴾ لِفَقْهِ لَاحِ فِي يُمْنِ الْهَلَالِ ﴿

اشْتَمَلَ هَذَا الْبَيْتُ عَلَى قَاعِدَتَيْنِ:


الأولى: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ هَلْ يَرَى الْمَعْدُومَ أَمْ لَا، فَمَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ^(١١٨) الثَّانِي، وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ الْأَوَّلِ^(١١٩).

وَالْمُرَادُ بِالسُّكْرَانِ فِي الْمَنْظُومَةِ وَكَلَامِ الشَّارِحِ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ، أَمَّا النَّشْوَانُ إِذَا تَلَفَّظَ بِالْكَفْرِ فَكَافِرٌ عِنْدَ الْكُلِّ، وَالْمُرَادُ هُنَا بِالنَّشْوَةِ أَوَّلُ السُّكْرِ دُونَ زَوَالِ الْعَقْلِ بِالسُّكْرِ الْحَقِيقِيِّ، وَالسُّكْرَانُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَخَيَّلُ أَشْيَاءَ يَسْتَحْسِنُهَا وَبَعْدَ زَوَالِ سُكْرِهِ يُنْكِرُهَا كَالْعُقْلَاءِ، بَلْ قَدْ يَسْتَحْسِنُ الزِّنَا بِابْنَتِهِ، لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يُزَيِّنُ لَهُ الْقَبِيحَ، وَقَدْ تَكَرَّرَ مِنْ كَثِيرِينَ الزِّنَا بِالْبَنَاتِ بَعْدَ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ فِعْلَهُمْ بِأَنَّهُ وَالِدُهَا وَهُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، رَبِّ سَلِّمْ.

ثَنِيَّة: قَالَ الْقَارِي بِأَنَّ (لَا) فِي الْبَيْتِ نَاهِيَّةٌ، وَهُنَاكَ وَجْهٌ بِكَوْنِهَا نَافِيَةٌ مَعَ إِدْغَامِ الْمِيمِ فِي الْبَاءِ، لُغَةً عَرَبِيَّةً فَصِيحَةً نَزَلَ بِهَا الْقُرْءَانُ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ الْعَلَاءِ الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ مِنَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ.

^(١١٨) فِي بَعْضِ النُّسخ: (فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ)، وَهُوَ الْأَلْيَقُ بِالْمَقَامِ وَالْوَاضِحُ مِنْ ذِكْرِ الْخِلَافِ مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ فَقَطْ، وَالتَّاسِخُ لَا أَدْرِي مَا أَقُولُ فِيهِ، فَمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ يَدُلُّكَ عَلَى عَجَائِبِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ.

^(١١٩) الْمَعْدُومُ لَيْسَ مَرْتَبًا لِلَّهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ لَكِنْ يَعْلَمُهُ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ، لَكِنَّهُ تَعَالَى بِرُؤْيَيْهِ الْأَزَلِيَّةِ رَأَى الْعَالَمَ، فَرُؤْيَا اللَّهِ أَزَلِيَّةٌ بِأَزَلِيَّةِ ذَاتِهِ تَعَالَى.

دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ 
الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْمَعْدُومَ هَلْ هُوَ شَيْءٌ أَوْ لَا فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ ^(١٢٠)
الثَّانِي، وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ الْأَوَّلِ.

وَلَا يُرَى الْمَعْدُومُ لِأَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ أَيْ لَا ثُبُوتَ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرُزْ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ فَكَيْفَ يُرَى، وَالْقَوْلُ بِرُؤْيَا الْمَعْدُومِ هُوَ قَوْلُ بَازِلِيَّةِ الْعَالَمِ عَلَى أَنَّهُ لَازِمُهُ، وَصِفَةُ الْبَصَرِ لِلَّهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِالْمَوْجُودَاتِ، بِهَا تَنْكَشِفُ الْأَشْيَاءُ.
^(١٢٠) قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ (٦٢) قُلْتُ فِيهَا: أَمَّا قَوْلُهُمْ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ، وَالْجِسْمَ قَبْلَ وُجُودِهِ جِسْمٌ، وَاللَّوْنَ قَبْلَ وُجُودِهِ لَوْنٌ وَهَكَذَا، بِمُحَرِّدِ التَّصَوُّرِ عِنْدَهُمْ يَكُونُ مَوْجُودًا وَإِذَا وُجِدَ لَمْ يَزِدْ فِي صِفَاتِهِ شَيْءٌ، فَيُؤَدِّي هَذَا مِنْهُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مِنْ حَيْثُ تَصَوُّرُ وُجُودِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ، وَهَذَا قَوْلٌ بِالْمُسْتَحِيلِ الَّذِي لَا يَكُونُ، إِذَا كَيْفَ يَكُونُ مَوْجُودًا قَبْلَ وُجُودِهِ، وَهَذَا بِلا رَيْبٍ كُفْرٌ فَظِيحٌ. وَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَكُونُ مَثَلًا تَصَوُّرِي لِمَسَائِلَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ أَجْمَعُهَا فِي كِتَابِ مَوْجُودًا وَأَنَا لَمْ أَعْرِفْ مَاذَا سَأَكْتُبُ بَعْدُ، إِنَّمَا هَذَا يُسَمَّى حُضُورًا ذَهْنِيًّا، لَا حُضُورًا خَارِجِيًّا مُتَحَقِّقَ الْوُجُودِ.
الْمُعْتَزَلَةُ حَقِيقَةً يَقُولُونَ الْمَعْدُومَاتُ ثَابِتَةٌ فِي الْخَارِجِ مُسْتَتِرَةٌ اسْتِتَارَ الثُّوبِ فِي الصُّنْدُوقِ، حَمَقَى بَلَعُوا فِي الْحَمَاقَةِ الْغَايَةَ.
وَتَرَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ بِأَزَلِيَّةِ الْعَالَمِ مَأْخُودٌ مِنْ لَازِمِ كَلَامِهِمْ، وَلَا تَصْرِيحَ مِنْهُمْ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَلَمْ يُوَافِقْ كُلُّ الْمُعْتَزَلَةِ عَلَى تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ قَبْلَ وُجُودِهِ شَيْئًا، فَالصَّالِحِيُّ مِنْهُمْ أَبَى الْقَوْلَ بِهِ.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

قال الآمدي في أصول التوحيد: إطلاق لفظ الشيء بإزاء الوجود وفق اللغة واصطلاح أهل اللسان، وسواء كان الوجود قديماً أو حادثاً، فمن أطلق اسم الشيء على المعدوم حقيقة أو تجوزاً فلا بد له من مستند، والمستند في ذلك إنما هو النقل دون العقل، والأصل عدمه فمن ادعاه يحتاج إلى بيانه، كيف وإنه خلاف المألوف المعروف من أهل اللغة في قولهم: المعلوم ينقسم إلى شيء وإلى ما ليس بشيء. انتهى

قلت: قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ سورة القصص: الآية ٨٨، يدل على أن الشيء هو الوجود، لأن المعدوم غير هالك أصلاً لعدم وجوده، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَكُنَّ لَهُ الْوَلَدُ أَشْيٌ﴾ سورة الإسراء: الآية ٤٤، ولو كان المعدوم شيئاً لكان العدم يسبح بحمد الله، وهذا محال، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ سورة مريم: الآية ٩، صريح في أنه لم يكن شيئاً قبل وجوده، فلزم أن الشيء هو الوجود، والمعدوم ليس شيئاً.

هذا هو اصطلاحاً، قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في الحدود الأنيفة: الشيء عند أهل السنة: الوجود، والثبوت والتحقق والوجود والكون ألفاظ مترادفة، وعند المعتزلة ما له تحقق ذهنياً أو خارجياً، وعند اللغويين ما يعلم ويخبر عنه. انتهى

فائدة: المعدوم نوعان ممتنع وممكن، والممتنع يكون عدمه واجباً كالشريك لله واجتماع النقيضين، والممكن يكون نسبة الوجود والعدم إليه سواء.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿وَعِزَّانِ الْمُكَوَّنُ لَا كَشَىءٍ ﴿﴾ مَعَ التَّكْوِينِ خُذْهُ لَا كِتِحَالِ﴾

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ التَّكْوِينَ غَيْرُ الْمُكَوَّنِ إِذِ السَّبَبُ غَيْرُ الْمُسَبَّبِ ^(١٢١)، وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ.

تَنْبِيْهٌ: الشَّيْءُ قَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَيْءٌ بِاعْتِبَارِ مَا يُقُولُ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ كَائِنًا مُخْبِرًا عَنْهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ سُوْرَةُ الْحَجِّ: آيَةُ ١، فَسُمِّيَتْ الزَّلْزَلَةُ شَيْئًا بِاعْتِبَارِ وَقْتِ وُجُودِهَا، وَهَذَا عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ كَمَا قَدَّمْتُ شَيْءٌ بِاعْتِبَارِهِ مَعْلُومًا مُخْبِرًا عَنْهُ، وَلَا يَصْلُحُ دَلِيلًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَمَعَ التَّنْبِيْهِ إِلَى أَنَّ مَا فَرَضَهُ الْمُعْتَزِلَةُ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ إِذْ قَدْ يَحُولُ دُونَ وُجُودِهِ حَائِلٌ كَمَا قَدَّمْتُ مَثَلًا تَصَوُّرِي لِمَسَائِلَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ أَجْمَعُهَا فِي كِتَابٍ وَقَدْ يَعْضُ لِي مَا يَمْنَعُنِي مِنْ تَأْلِيْفِهِ، وَلَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا بِتَحَقُّقِ ثُبُوتِهِ فِي الْخَارِجِ فَقَطْ دُونَ الذِّهْنِ.

الْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ مَذْهَبُهُمْ جَعَلَ الْمَعْدُومَ شَيْئًا وَهُوَ مَعْدُومٌ لِكَوْنِهِ مُسْتَتِرًا عَنِ الْوُجُودِ مُتَهَيِّيًا لِلظُّهُورِ، وَهَذَا لَازِمُهُ قَوْلُ بَازِلِيَّةِ الْعَالَمِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

تَنْبِيْهٌ: بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ إِذَا سَمَى الْمَعْدُومَ الْمُسْتَحِيلَ شَيْئًا فَبِاعْتِبَارِ التَّفَكُّرِ فِيهِ أَيْ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ (أَمْرًا) لَا غَيْرُ، وَفَرَّقَ كَبِيرٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَاللَّغَوِيُّونَ لَا يَقُولُونَ عَنِ الْمَعْدُومِ مَوْجُودٌ، كَمَا أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَا يُسَمُّونَ الْمَعْدُومَ الْمُسْتَحِيلَ شَيْئًا.

^(١٢١) كَمَا أَنَّ الضَّرْبَ غَيْرُ الْمَضْرُوبِ وَالْحَدَثَ غَيْرَ الْحَادِثِ، وَغَيْرُ صَحِيحٍ مَا نَسَبَهُ بَعْضُ مَنْ عَاصَرَنَا مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ ذِكْرُ الْخِلَافِ مَعَ الْأَشَاعِرَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ غَيْرُ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

تَنْبِيْهٌ: التَّكْوِينُ الْإِيجَادُ، وَالْمُكُونُ الْمَوْجُودُ* .

﴿وَإِنَّ السُّحْتَ رِزْقٌ مِثْلُ حِلٍّ ﴿١٢٢﴾ وَإِنْ يَكْرَهُ مَقَالِي كُلُّ قَالِي﴾

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْحَرَامَ مِنَ الرِّزْقِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ (١٢٢).

قَائِلِينَ بِهِ وَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ آخَرُ، وَخُلَاصَةُ قَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ مَثَلًا أَنَّ تَكْوِينَ زَيْدٍ لَا يَنْفَكُ عَنْ زَيْدٍ وَهُوَ الْحَقُّ، بَيْنَمَا الْمُعْتَزِلَةُ قَائِلُونَ بِأَنَّهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدٌ. فَالْأَشَاعِرَةُ كَالْمَثْرِيذِيَّةِ يَقُولُونَ بِأَنَّ فِعْلَ اللَّهِ غَيْرُ الْمَفْعُولِ، لَكِنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَوْنِ الْفِعْلِ أَزَلِّيًّا أَمْ لَا، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى سَرْدِ عَدَمِ تَمَاسُكِ أَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ الْمَثْرِيذِيَّةِ فِيهَا وَمُوَافَقَةِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ لِلْأَشَاعِرَةِ بِإِرْجَاعِ الْكُلِّ إِلَى الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ. رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامَيْنِ، وَإِيَّاكَ وَتَعْصَبَ بَعْضُهُمْ تَعْصَبًا مُؤْذِيًا يُؤَدِّي إِلَى الْعَمَزِ وَاللَّمَزِ، بَلْ يُلْقِي كُلُّ مَنَا حُجَّتَهُ، وَمَنْ ظَهَرَتْ حُجَّتُهُ فَهُوَ الْمُصِيبُ، وَلَا تَلْتَفِتْ رَحِمَكَ اللَّهُ إِلَى مَا بَدَرَ مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ تَعْصَبِ مَذْهَبِيَّ وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْمَذْهَبُ عَقِيدَةً أَمْ غَيْرَهَا، وَإِنِّي أَعْجَبُ مِمَّنْ يُوصَفُ بِالْعِلْمِ وَيُنْكَرُ عَلَى إِمَامِ أُئِمَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَبَبُ إِنْكَارِهِ سُوءُ فَهْمِهِ، فَهَذَا مَا عَرَفَ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِلَّهِ دُرُّ السَّعْدِ التَّفْتَازَانِيَّ مَا أَحْسَنَ فَهْمُهُ وَأَشَدَّ أَدَبُهُ.

* **لَوْ قَالَ:** الْمَوْجَدُ لَكَانَ أَوْلَى، لِأَنَّ كَلِمَةَ الْمَوْجُودِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ بِالتَّكْوِينِ، وَلِأَنَّ لَفْظَةَ (مَوْجُودٌ) لَا تَخْتَصُّ بِالْمَخْلُوقِ، فَاللَّهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ أَيْ لَيْسَ مَعْدُومًا.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَنْبِيْهٌ: هَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الرِّزْقَ هَلْ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ
يَكُونَ مَمْلُوكًا أَوْ لَا.

﴿ وَفِي الْأَجْدَاثِ عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّي ﴾ سَيَلَى كُلُّ شَخْصٍ بِالسُّؤَالِ
يُشِيرُ إِلَى أَنَّ سُؤَالَ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ حَقٌّ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ
السُّنَّةِ خِلَافًا لِلْجَهْمِيَّةِ وَبَعْضِ الْمُعْتَزَلَةِ (١٢٣).

(١٢٢) هَذَا بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ
يُنْفِقُونَ ﴾ سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٣، رَزَقْنَاهُمْ: أَعْطَيْنَاهُمْ، وَالرِّزْقُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مَا
صَحَّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا. انتهى
وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَكَانَ يَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ إِلَى تَقْيِيْدِهِ بِمَا يُنْتَفَعُ بِهِ دُونَ الضَّارِّ بِطَبْعِهِ،
لَأَنَّ نَحْوَ السُّمِّ لَا يُسَمَّى رِزْقًا، فَإِنْ أَضُرَّ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ شَخْصًا فَلَا يَضُرُّ فَإِنَّهُ
اسْتِثْنَاءٌ، أَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ فَجَعَلُوا الرِّزْقَ الْمَمْلُوكَ فَقَطْ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا
لَا يُسَمَّى الصَّغِيرُ الَّذِي تَكْفَلَ وَالِدَاهُ التَّفَقُّعَ عَلَيْهِ وَإِطْعَامَهُ مَرْزُوقًا لِعَدَمِ تَمْلِكِهِ، وَكَذَا
السَّخْلَةُ مِنَ الْبَهَائِمِ لِأَنَّ حَلِيبَ أُمِّهَا مِلْكٌ لِصَاحِبِهَا، وَالِدَوَابُّ لَيْسَ فِيهَا أَهْلِيَّةُ التَّمْلِكِ.
(١٢٣) سُؤَالُ الْمَلَائِكَةِ فِي الْقَبْرِ حَقٌّ لَمْ يُنْكَرْهُ إِلَّا بَعْضُ الضَّالِّينَ لِقَلَّةِ دِينِهِمْ وَيَقِيْنِهِمْ،
قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ: مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ إِلَّا بِمَا يَسْمَعُ أَوْ يَرَى
فَهُوَ مُلْحَدٌ، وَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ سُؤَالِ الْمَلَائِكَةِ عَنْ نَحْوِ ثَلَاثِينَ صَحَابِيًّا فَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ
مُفِيدَةٌ لِلْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ كَمَا ذَكَرَ جَمْعٌ مِنْهُمْ الْكُتَاتِي فِي نَظْمِ الْمُتَنَائِرِ.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ أَنَّهُ الْمَلَكَانِ فَيَقْعَدَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ، فَيَقَالُ: لَا دَرِيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صِيحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ﴾. رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم.

ويستثنى من سؤال الملكين النبي صلى الله عليه وسلم والشهيد والطفل والذي لقن حجته بعد دفنه وبعض غيرهم، فالنبي فوق السؤال ولكن يسئل عن نفسه ولكن يمتحنه الملكان المؤمنان به، والصغير لعدم تكليفه، والشهيد فإن روحه تسرح في الجنة، والذي لقن حجته جوابه معروف فقد جاء في حديث حسن عن سيدنا أبي أمامة الباهلي أنه قال: إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصنع بموتانا، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ﴿إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ إِيَّاكُمْ فَسَوِّتُمُ التُّرَابَ عَلَى قَبْرِهِ، فَلْيَقُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ وَلَا يُجِيبُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَسْتَوِي قَاعِدًا ثُمَّ يَقُولُ: يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرْشِدْنَا يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ.

فليقل: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وأنت رضىت بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًا، وبالقرآن إمامًا فإن

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ وَيَقُولُ: انْطَلِقْ بِنَا مَا يُقْعِدُنَا عِنْدَ مَنْ لَقِّنَ حُجَّتَهُ.

قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أُمَّهُ، قَالَ: يَنْسِبُهُ إِلَى أُمِّهِ حَوَاءَ، يَا فُلَانُ ابْنَ حَوَاءَ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ: وَإِسْنَادُهُ صَالِحٌ وَقَدْ قَوَاهُ الصِّيَاءُ فِي أَحْكَامِهِ. انتهى

قُلْتُ: وَعَلَيْهِ عَمَلُ الصَّالِحِينَ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِمْ فِي الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي فَتَاوِيهِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرُهُمَا، وَفِيهِ قَوْلِي فِي زَادِ السَّفَرِ: وَمَا مَضَى تَضَمَّنَ الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ أَصْدَقُ مَنْ أَتَانَا فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَنَا وَبَلَّغَا عَنْ رَبِّهِ مَنْ بِالْهُدَى قَدْ أَسْبَغَا مِنْ ذَلِكَ الْعَذَابُ ضَمَّنَ الْقَبْرِ لِبَعْضِ مَنْ عَصَى وَأَهْلَ الْكُفْرِ أَمَّا الَّذِي لَهُ النَّعِيمُ فَالْتَقَى كَذَاكَ مَنْ نَالَ رِضَاءَ الْخَالِقِ ثُمَّ سُؤَالَ مُنْكَرٍ كَذَا نَكِيرٍ هُمَا مِنَ الْأَمْلاكَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فَيَسْئَلَانِ الْمَرْءَ بَعْدَ دَفْنِهِ عَنْ دِينِهِ، نَبِيِّهِ، عَنْ رَبِّهِ إِلَّا النَّبِيَّ وَالصَّغِيرَ وَالشَّهِيدَ كَذَا الَّذِي لَقِّنَ حُجَّةً بَعِيدَ

أَيَّ بَعِيدٍ عَنْ سُؤَالِ الْمَلَائِكَةِ فَهُوَ مُسْتَشْنَى أَيْضًا، وَفِي صِفَةِ الْمَلَائِكَةِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ أَتَاهُمَا أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، يَرْتَعِبُ الْكَافِرُ مِنْ رُؤْيَيْهِمَا وَيُصِيبُهُ خَوْفٌ شَدِيدٌ، أَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيُثَبِّتُهُ اللَّهُ، ثَبَّتَنَا اللَّهُ ءَامِينَ.

وَقَدْ قُلِدَ الْمُعْتَرِلَةُ فِيهَا حِزْبُ التَّحْرِيرِ فِرْقَةً ضَالَّةً، أَنْكَرُوا ثُبُوتَ سُؤَالِ الْمَلَائِكَةِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ ثُبُوتًا قَطْعِيًّا كَمَا أَخْبَرَنِي بِهِ أَحَدُ كِبَارِهِمْ وَافْتَرَى عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَالَ: هِيَ ظَنِّيَّةٌ، وَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: لَيْسَ فِي الْقَبْرِ عَذَابٌ أَوْ نَعِيمٌ، وَعِنْدَمَا أَثْبَتَ لَهُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ الْجَلِيلَ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ دَفْنِهِ حَفَرُوا قَبْرَهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ بَلْ وَجَدُوا نُورًا عَلَى مَدِّ الْبَصَرِ، سَكَتَ وَلَمْ يَرُدَّ جَوَابًا، وَالْكَلَامُ مَعَهُمْ فِي إِثْبَاتِ الْحَيَاةِ فِي الْقَبْرِ وَهُمْ يُشَكِّكُونَ فِيهَا إِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِنَفْيِهَا.

وحِزْبُ التَّحْرِيرِ مُعْتَرِلَةٌ فِي ثَوْبٍ جَدِيدٍ فَلْيَحْذَرَهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَذَرَهُمُ السُّمُّ الْقَاتِلُ،
بَلْ مَا أَخَفَّ ضَرَرَ السُّمِّ بِجَانِبِ ضَرَرِهِمْ، وَقَدْ أَخْبَرَنِي أَحَدُ رُءُوسِهِمُ الْمُتَعَصِّبِينَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ شَيْءٌ بِدُونِ وُجُودِ الْخِلَافَةِ، وَهَذَا مِنْ أَشَدِّ الْكُفْرِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَحَابَتَهُ دَعَوْا إِلَى اللَّهِ وَصَلُّوا وَأَدَّوْا الْعِبَادَاتِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ دَوْلَةٌ وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْهُمْ الْفَرَائِضُ، وَمُعَانَاتُهُمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَلَهُمْ طَامَاتٌ فِي فَصْلِ أَفْعَالِنَا الْإِخْتِيَارِيَّةِ عَنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَهَذَا قَوْلُ الْمُعْتَرِلَةِ لَكِنْ بَعْدَ تَرْيِيسِهِ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ بِجَوَازِ لَمْسِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ (أَيَّ غَيْرِ الْمَحْرَمِ كَالْأُمِّ وَالْحَالَةِ) خَرَقَ لِلْإِجْمَاعِ، بَلْ مِنْ ضَلَالِهِمْ نَسَبُوا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ حَاشَاهُ، فَالْقَوْلُ فِي التَّحْرِيرِيَّةِ كَمَا قَالَ الدَّوَّانِيُّ فِيمَنْ تَصَدَّرُوا لِلْعِلْمِ فِي زَمَنِهِ وَلَيْسُوا أَهْلًا لَهُ: خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَدَمَّرَهُمْ تَدْمِيرًا، وَأَوْصَلَهُمْ قَرِيبًا إِلَى جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. انتهى، فَلَا تَكُنْ فِي رَيْبٍ مِنْ ضَلَالِهِمْ.
لُغَةُ الْبَيْتِ: (الْأَجْدَاثُ) وَاحِدُهَا الْجَدَثُ أَيَّ الْقَبْرِ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 ﴿وَاللَّكْفَارِ وَالْفُسَّاقِ يُقْضَىٰ عَذَابُ الْقَبْرِ مِنْ سُوءِ الْفِعَالِ﴾
 عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ^(١٢٤).

فائدة: الْمُرْتَدُّ الَّذِي يَظُنُّ نَفْسَهُ مُسْلِمًا يَعْجِزُ عَنْ قَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَمَا يُسْأَلُ فِي الْقَبْرِ، وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فائدة: الثَّقَلَانِ هُمُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ، أَمَّا (لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ) فَإِنَّ تَلَيْتَ أَصْلُهَا تَلَوْتُ لِأَنَّهَا مِنْ تَلَا يَتْلُو، وَأَنْتَ تَلَوْتَ لَا تَلَيْتَ، إِنَّمَا قِيلَتْ هَكَذَا لِلِإِثْبَاعِ، وَهُوَ بَلِيغٌ.
^(١٢٤) وَإِنْكَارُهُمْ كُفْرٌ وَهُوَ دَالٌّ عَلَى قِلَّةِ يَقِينِهِمْ، وَحُجَّتُهُمْ بَاطِلَةٌ وَأَسَاسُهَا قَوْلُهُمْ: نَحْنُ لَوْ فَتَحْنَا قَبْرَ مَيِّتٍ لَوَجَدْنَاهُ سَاكِنًا كَمَا هُوَ وَلَا نَرَاهُ مُعَذَّبًا وَلَا مُنْعَمًا، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَنَّ النَّائِمَ يُحْسُ فِي مَنَامِهِ بِاللَّذَّةِ وَالْأَلَمِ وَالسُّرُورِ وَالْخَوْفِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ سَاكِنٌ لَا يَتَحَرَّكُ.

وَلَوْ تَمَكَّنَ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ لَسَلِمُوا لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ مِنَ الْقُرْءَانِ وَالْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ وَالْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ.

أَمَّا الْقُرْءَانُ فَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ الْآيَةَ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ ﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ: الْآيَةُ ٩٣.﴾

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (الْيَوْمَ) وَهُمْ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ دَلِيلٌ عَلَى تَعَذُّبِهِمْ وَمَا بَعْدَهُ أَشَدُّ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
نُكْتَةٌ: الْفِعَالُ بِالْكَسْرِ لِلشَّرِّ وَبِالْفَتْحِ لِلْخَيْرِ ^(١٢٥).

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ سُورَةُ غَافِرٍ: الْآيَةُ ٤٦، فَالْعَرْضُ عَلَى النَّارِ يَكُونُ قَبْلَ ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ مُفَسَّرًا.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَقَدْ تَقَدَّمَ تَوَاتُرُ سُؤَالِ الْمَلَائِكِينَ وَهُوَ كَافٍ شَافٍ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ عَذَابِ الْقَبْرِ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ صَحَابِيًّا وَقَدْ كَانَ يَكْفِي وَرُودُهُ عَنْ نَحْوِ عَشْرَةٍ لَتَقُومَ الْحُجَّةُ الْقَطْعِيَّةُ بِهِ، وَتَوَاتَرَ حَدِيثُ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَقَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِي ثَقَلًا عَنْ صَاحِبِ الْمَصَابِيحِ قَالَ: وَقَدْ كَثُرَتْ الْأَحَادِيثُ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ حَتَّى قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ إِنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا التَّوَاطُّؤُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ مِثْلُهَا لَمْ يَصِحَّ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ. انتهى

فَإِذَا عَرَفْتَ خُبْرَ الْمُعْتَرِلَةِ عَرَفْتَ حَقِيقَةَ حِزْبِ التَّحْرِيرِ، فَهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا عَنْهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ اتِّبَاعِ الْهَوَى.

وَمِنْ جُمْلَةِ عَذَابِ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِ تَضْيِيقُ الْقَبْرِ عَلَيْهِ حَتَّى تَخْتَلِفَ أَضْلَاعُهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَأَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ هَوَامُّ الْأَرْضِ مِنْ حَيَّاتٍ وَعَقَّارِبَ وَغَيْرِهَا، وَأَنْ يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ فِي الْغُدُوِّ وَالْعَشِيِّ، وَأَنْ يَشْمَّ مِنْ نَتْنِ جَهَنَّمَ، وَأَنْ يُصِيبَهُ جَزَعٌ دَائِمٌ مِنْ وَحْشَةِ الْقَبْرِ وَظُلْمَتِهِ، نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَخْتِمَ لَنَا بِالْحُسْنَى عَامِينَ عَامِينَ.

^(١٢٥) الْفِعَالُ بِالْفَتْحِ الْكَرْمُ وَالْفِعْلُ الْحَسَنُ، وَقَدْ وَرَدَ فِي دُعَاءٍ: يَا دَائِمَ الْإِفْضَالِ يَا حَسَنَ الْفِعَالِ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
 ﴿حِسَابُ النَّاسِ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقٌّ﴾ ﴿فَكُونُوا بِالتَّحَرُّزِ عَنْ وَبَالِ﴾
 ﴿وَيُعْطَى الْكُتُبُ بَعْضًا نَحْوَ يُمْنَى﴾ ﴿وَبَعْضًا نَحْوَ ظَهْرِ وَالشِّمَالِ﴾
 أَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّ الْحِسَابَ وَإِعْطَاءَ الْكُتُبِ بِالْيَمِينِ (١٢٦)
 وَالْيَسَارِ وَرَاءَ الظَّهْرِ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ.

(١٢٦) أَيِ مِنْ أَمَامِهِ يُؤْتَى كِتَابُهُ بِيَمِينِهِ مُطْمَئِنَّاً، وَهَذَا عَنْ عَرْضِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْحِسَابِ
 حَيْثُ يَأْخُذُ الْمَرْءُ كِتَابَهُ الَّذِي كُتِبَتْ فِيهِ أَعْمَالُهُ، لَطَفَ اللَّهُ بِنَا وَعَفَا عَنَّا، ﴿قَدْ أَفْلَحَ
 مَنْ زَكَّاهَا﴾ سُورَةُ الشَّمْسِ: الْآيَةُ ٩، وَخَيْرُ شَاهِدٍ عَلَى الْقَوْلِ الْفَصْلُ فِي الْمَسْئَلَةِ
 قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَاقَّةِ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ (١٨) فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ
 بِيَمِينِهِ، فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابَهُ (١٩) إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ (٢٠) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ (٢١) فِي
 جَنَّةٍ عَالِيَةٍ (٢٢) قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ (٢٣) كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ (٢٤) وَأَمَّا
 مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ، فَيَقُولُ يَلَيِّنِي لِمَا أُوتِيَ كِتَابِيَّةً (٢٥) وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ
 ظَهْرِهِ﴾ سُورَةُ الْإِنْشِقَاقِ: الْآيَةُ ١٠، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ يُؤْتَى كِتَابُهُ بِشِمَالِهِ مِنْ وَرَاءِ
 ظَهْرِهِ، وَهُنَاكَ خِلَافٌ لِبَعْضِ الْأُئِمَّةِ كَالْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وَالسَّعْدِيِّ التَّفَّازَانِيِّ
 وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْكُفَّارِ يُؤْتَى كِتَابُهُ بِشِمَالِهِ وَأَنَّ الْبَعْضَ الْآخَرَ يُؤْتَاهُ بِشِمَالِهِ مِنْ
 وَرَاءِ ظَهْرِهِ لِأَنَّهُ أَسْوَأُ حَالاً، وَالَّذِي عَهَدْنَاهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 أَنَّ النَّاسَ قِسْمَانِ مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ لَا غَيْرَ وَقَدْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِنْشِقَاقِ:
 ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ (٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا (٨) وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا (٩)

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَحَقُّ وَزْنُ أَعْمَالٍ وَجَرَيٌّ﴾ عَلَى مَتْنِ الصِّرَاطِ بِلَا اهْتِبَالٍ ﴿

يُشِيرُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ وَزْنَ الْأَعْمَالِ وَنَصَبَ الصِّرَاطِ حَقٌّ وَاجِبٌ الْإِيمَانُ بِهِ (١٢٧).

وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ، وَرَأَى ظَهْرَهُ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَى سَعِيرًا ﴿١٢﴾، فَذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ يُؤْتَى كِتَابَهُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ وَبِشِمَالِهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، وَالثُّبُورُ الْهَلَاكُ يَقُولُ وَالثُّبُورَ.

اللَّهُمَّ إِنَّا كُتِبْنَا بِبَيْمِينِنَا بِحَقِّ رَسُولِكَ الْكَرِيمِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاسْتَرْنَا بِسِتْرِكَ الْحَمِيلِ وَعَمَّنَا بِعَفْوِكَ الْحَلِيلِ وَتُبَّ عَلَيْنَا، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحَدَّكَ الْحَكَمُ الْعَدْلُ. لَعَةُ الْبَيْتِ: (التَّحَرُّزُ) هُوَ التَّجَنُّبُ وَالتَّقْوَى وَالتَّحَرُّسُ، (الْوَبَالُ) الشَّدَّةُ وَالْأَمْرُ الْمَكْرُوهُ الثَّقِيلُ.

(١٢٧) وَزْنَ الْأَعْمَالِ حَقٌّ، وَالْأَعْمَالُ تُوزَنُ بِمِيزَانٍ كَمِيزَانِ الدُّنْيَا لَهُ قَصَبَةٌ وَدَفَّتَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوِزْنُ يُوَمِّدُ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، وَأَنْكَرَتِ الْمُعْتَرِلَةُ الْوِزْنَ وَالْكِتَابَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ عَبَثٌ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ مَعْلُومَةٌ لِلَّهِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ إِتْيَاءَ الشَّخْصِ كِتَابَهُ سَبَبٌ، وَلَا يُدْرَى مَا الْحِكْمُ الْأُخْرَى مِنْهَا فَلَيْسَ مِنْ حَقِّ الْمَخْلُوقِ أَنْ يَتَدَخَّلَ فِي حِكْمَةِ الْخَالِقِ إِنْ جَهِلَ الْحِكْمَةُ هُوَ، وَكَذَا فَإِنَّ أَعْمَالَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُعْلَلُ بِالْأَغْرَاضِ أَيُّ مَا الْغَرَضُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ الْعَبْدُ أَصْلًا، وَلَوْ كَلَّفَهُ اللَّهُ بِالْعَمَلِ دُونَ أَنْ يَعْقِلَ شَيْئًا فَعَلَى الْعَبْدِ التَّسْلِيمُ، وَاللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ: الْآيَةُ ٢٣.

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

أما الصراط فمذكور في القرآن، قال تعالى في سورة يس: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ ﴿٦٦﴾ وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ أَوَّلُهُ عِنْدَ طَرْفِ الْأَرْضِ الْمُبْدَلَةِ وَآخِرُهُ عِنْدَ الطَّرْفِ الَّذِي يَلِي الْجَنَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَيْئَتِهِ وَكَيْفَ هُوَ، لَكِنْ وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَبَيَانٌ هَوْلِ أَمْرِهِ، وَالْكُلُّ مُؤْمِنُونَ وَكَافِرُونَ يَرْدُونَ الصِّرَاطَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ سورة مريم: الآية ٧١، لَكِنْ يَخْتَلِفُ الْوُرُودُ مِنْ شَخْصٍ إِلَى آخَرَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَطِيرُ فِي هَوَائِهِ، وَرَوَى الطَّبْرِيُّ عَنْ سَيِّدِنَا الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَصِفُ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: الصِّرَاطُ عَلَىٰ جَهَنَّمَ مِثْلُ حَدِّ السَّيْفِ، فَتَمُرُّ الطَّبَقَةُ الْأُولَىٰ كَالْبَرْقِ، وَالثَّانِيَةُ كَالرَّيْحِ، وَالثَّلَاثَةُ كَأَجْوَدِ الْخَيْلِ، وَالرَّابِعَةُ كَأَجْوَدِ الْبَهَائِمِ، ثُمَّ يَمْرُونَ وَالْمَلَائِكَةُ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. انتهى

أما المؤمنون العصاة الناجون من جهنم فيمرون على الصراط لَكِنْ يَكُونُ الْمُرُورُ بِحَسَبِ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ، وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَهْوِي فِي جَهَنَّمَ لِيُعَذَّبَ فِيهَا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُخْرَجُ مِنْهَا، أَمَّا الْكُفَّارُ فَوُرُودُهُمْ دُخُولُ جَهَنَّمَ، لِأَنَّهُمْ مُسْتَقَرُّهُمْ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْمُعَافَاةَ.

تَنْبِيْهُ: لَيْسَ مُرَادُ النَّاطِمِ بِالْجَرِيِّ الرَّكْضَ كَمَا يَفْهَمُهُ عَوَامُّ أَهْلِ زَمَانِنَا، بَلِ الْجَرِيُّ مِنْهُ مَا هُوَ سَرِيعٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ بَطِيءٌ، وَيُطْلَقُ الْفُقَهَاءُ الْمَاءَ الْجَارِيَّ عَلَى

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَنْبِيْهٌ: الْمَتْنُ لُغَةً وَسَطُ الشَّيْءِ^(١٢٨)، وَفِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ:
مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ غَايَةُ السَّنَدِ مِنَ الْكَلَامِ^(١٢٩).

الْمُنْتَقِلُ وَهُوَ غَيْرُ الرَّكَدِ، وَمُرَادُ النَّازِمِ الْمُرُورُ بِمُخْتَلَفِ أَنْوَاعِهِ كَمَا تَقَدَّمَ عَمَّنْ يَقْطَعُ الصِّرَاطَ كَلَمَحِ الْبَرْقِ ثُمَّ كَالرَّيْحِ وَهَكَذَا.
^(١٢٨) مَتْنُ السَّهْمِ وَسَطُهُ، لَكِنْ لَيْسَ الْمَتْنُ دَائِمًا الْوَسَطَ، بَلِ الْغَالِبُ أَنَّ مَتْنَ الشَّيْءِ مَا ظَهَرَ وَارْتَفَعَ مِنْهُ، وَالْأَشْهُرُ أَنَّ مَتْنَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِرْتِفَاعِ.
لُغَةُ الْبَيْتِ: (الِاهْتِبَالُ) الْكَذِبُ.

^(١٢٩) هَذَا التَّعْرِيفُ لِلْمَتْنِ مَشْهُورٌ جِدًّا، لَكِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَيْرُ جَامِعٍ لِكُلِّ مَتْنٍ بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ الْمُعْلَقِ مِنْ مَبْدِئِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ فَإِنَّهُ لَا سَنَدَ لَهُ وَهُوَ أَصْلٌ مُعْتَبَرٌ فِي الْحَدِيثِ، وَالْمُعْلَقُ فِي الْبُخَارِيِّ كَثِيرٌ مَرْفُوعٌ وَمَوْفُوفٌ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ: مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ غَايَةُ السَّنَدِ مِنَ الْكَلَامِ، لِأَنَّهُ لَا سَنَدَ لَهُ، فَلَا يَكُونُ مَتْنًا وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ، وَالصَّوَابُ هُوَ تَعْرِيفُ الطَّيْبِيِّ فِي الْخُلَاصَةِ ثُمَّ الْجُرْجَانِيِّ فِي مُخْتَصَرِهِ بِأَنَّهُ: أَلْفَاظُ الْحَدِيثِ الَّتِي تَتَقَوَّمُ بِهَا الْمَعَانِي، وَبِهِ بَدَأَ السُّيُوطِيُّ تَعْرِيفَ الْمَتْنِ فِي تَدْرِيبِ الرَّائِي، خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا فِي مَنْظُومَتِي (الْحُدُودُ السُّلْطَانِيَّةُ فِي الْعُلُومِ الْحَدِيثِيَّةِ) وَفِيهَا:

وَالْمَتْنُ مَا بِهِ يَقُومُ الْمَعْنَى مِنْ لَفْظٍ مَنْ رَوَى وَذَا قَدْ أَغْنَى
عَنْ قَوْلِهِمْ: بِأَنَّهُ غَايَةُ مَا إِلَيْهِ يَنْتَهِي رَوَاةٌ مَنْ نَمَى

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿وَمَرْجُو شَفَاعَةِ أَهْلِ خَيْرٍ﴾ لأَصْحَابِ الْكِبَائِرِ كَالْجِبَالِ ﴿

أَشَارَ بِهَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ حَقٌّ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ^(١٣٠).

إِذْ قَدْ يُرَى مَثْنٌ بَعِيرٍ سَنَدٍ لِذَا فَذَاكَ الْحَدُّ لَمْ يَطَّرِدْ

^(١٣٠) وَلِلْخَوَارِجِ، أَمَّا الْخَوَارِجُ فَلَتَكْفِيرِهِمْ مَنْ أَتَى كَبِيرَةً، وَالْمُعْتَزِلَةُ فَلَأَنَّهُمْ قَالُوا بِمَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ، فَكَانَ لَزِمَ مَذْهَبِهِمْ إِنكَارُهَا فَبَحَّ اللَّهُ ذِكْرَهُمْ أَجْمَعِينَ، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى الشَّفَاعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ﴿سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٢٥٥﴾، وَقَدْ أَذِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّفَاعَةِ لِمَنْ أَتَى الْكِبَائِرَ مِنْ أُمَّتِهِ بِمَا تَوَاتَرَ مَعْنَى كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ ﴿سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: الْآيَةُ ٧٩﴾، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ وَبَالِغَ الْوَاحِدِيِّ فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيْفَةٍ. انْتَهَى، وَمِثْلُهُ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ السُّبْكِيُّ الْكَبِيرُ وَغَيْرُهُ.

أَمَّا قَوْلُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَقَدْ قُلْتُ فِي حَاشِيَّتِي عَلَى (الْأَضْوَاءِ الْبَهْجَةِ بِشَرْحِ الْمُنْفَرَجَةِ) مَا نَصُّهُ: أَمَّا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ فَهُوَ (الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى) كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَمَا يُرَوَى عَنْ

درج المعالي في شرح بدء الأمالي لشيخ الإسلام العز بن جماعة

مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْعُدُ عَلَى الْعَرْشِ، لَا يَصِحُّ وَمَرْدُودٌ لِأَنَّهُ صَادِمٌ نَصِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَنَّهُ الشَّفَاعَةُ.
وَيَزَعُمُهُ بَعْضُهُمْ بِزِيَادَةِ لَفْظِ (مَعَ اللَّهِ)، فَهَذَا بَاطِلٌ جِدًّا، قَالَ ابْنُ الْحَفِيدِ التَّفْتَازَانِيُّ فِي الدَّرِّ النَّضِيدِ فِي مَجْمُوعَةِ ابْنِ الْحَفِيدِ: وَذَلِكَ مِنْ أَنْكَرِ مَا رَوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمُعْتَقِدُ ذَلِكَ كَافِرٌ. انتهى

قُلْتُ: وَهُوَ رَوَايَةُ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْهُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ لِنَقْصٍ فِي حِفْظِهِ، وَلَكِنَّا مُكَلِّفِينَ بِقَبُولِهَا وَلَا بَأْسَ نُشْرِكُ بَرَبَّنَا مِنْ أَجْلِ رَجُلٍ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ فِي أَحَادِيثِ أَحْكَامِ الْفَقْهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ، فَكَيْفَ يُمَثِّلُ هَذَا الْأَمْرَ الْعَظِيمَ، وَقَدْ رَوَى مَنْ هُوَ أَضْبَطُ مِنْهُ عَنْ مُجَاهِدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى، قَالَ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: قَالَ عَلِيُّ: أَمَّا التَّفْسِيرُ، فَهُوَ فِيهِ ثَقَّةٌ يَعْلَمُهُ، قَدْ قَفَزَ الْقَنْطَرَةَ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَرْبَابُ الصَّحَاحِ. انتهى، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْعَقْلِ. انتهى
وَالشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى تَعُمُّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ كُلِّ الْأُمَمِ مِنْ تَعْجِيلٍ فِي الْحِسَابِ وَإِرَاحَةٍ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ الطَّوِيلُ الْمَشْهُورُ.

تَنْبِيْهٌ: قَوْلُ النَّازِمِ: (شَفَاعَةُ أَهْلِ خَيْرٍ) أَعْمٌ مِنْ شَفَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّارِحُ لِمَعْنَاهَا، وَالشَّفَاعَةُ هِيَ طَلْبُ الْخَيْرِ مِنَ الْغَيْرِ لِلْغَيْرِ، وَأَحَدُ أَنْوَاعِهَا أَنْ تَكُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ لِحَدِيثِ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، فَمَنْ مَاتَ تَقِيًّا أَوْ مُجْتَنِبًا الْكِبَائِرَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الشَّفَاعَةِ. وَالشَّفَاعَةُ تَكُونُ عَلَى قِسْمَيْنِ: شَفَاعَةٌ لِمَنْ دَخَلَ النَّارَ وَشَمَلَتْهُ الشَّفَاعَةُ فَيُخْرَجُ مِنْهَا، وَشَفَاعَةٌ لِمَنْ اسْتَحَقَّ الْعَذَابَ لَكِنْ شَمَلَتْهُ قَبْلَ دُخُولِ النَّارِ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

تَنْبِيْهٌ: النَّاسُ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ، فَالْكَافِرُ فِي النَّارِ
إِجْمَاعًا، وَالْمُؤْمِنُونَ عَلَى قِسْمَيْنِ: طَائِعٍ وَعَاصٍ، فَالطَّائِعُ فِي الْجَنَّةِ
إِجْمَاعًا، وَالْعَاصِي عَلَى قِسْمَيْنِ: تَائِبٍ وَغَيْرِ تَائِبٍ، فَالتَّائِبُ فِي الْجَنَّةِ
إِجْمَاعًا^(١٣١)، وَغَيْرُ التَّائِبِ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى^(١٣٢).

﴿وَلِلدَّعَوَاتِ تَأْتِيرٌ بَلِيغٌ﴾ وَقَدْ يَنْفِيهِ أَصْحَابُ الضَّلَالِ ﴿
يُشِيرُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ الْإِيمَانُ بِتَأْتِيرِ الدُّعَاءِ، فَقَدْ قَالَ

وَالشَّافِعُونَ هُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْأَوْلِيَاءُ وَالْأَتْقِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَالْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ، وَقَدْ
يَشْفَعُ غَيْرُهُمْ.

أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا شَفَاعَةَ لَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ ﴿سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ:
الآيَةُ ٢٨﴾، أَيِ ارْتَضَى الْإِسْلَامَ دِينًا.

^(١٣١) هَذَا مَعَ مُرَاعَاةِ أَدَاءِ حُقُوقِ الْخَلْقِ مِنْ مَظَالِمَ وَغَيْرِهَا.

^(١٣٢) أَيِ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ مَغْفُورٍ لَهُ وَقِسْمٍ مُعَذَّبٍ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿الدُّعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ﴾^(١٣٣)، خِلَافًا
لِلْمُعْتَرِزَةِ^(١٣٤).

﴿وَدُنْيَانَا حَدِيثٌ وَالْهَيُولَى ﴿عَدِيمُ الْكَوْنِ فَاسْمَعْ بِاجْتِدَالٍ﴾
مُرَادُ الْمُصَنِّفِ إِثْبَاتُ حَدُوثِ الْعَالَمِ وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَلَلُ،
خِلَافًا لِلْفَلَاسِفَةِ بِإِثْبَاتِ طَيِّبَةِ الْعَالَمِ وَالْهَيُولَى^(١٣٥).

^(١٣٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ، وَلَفْظُ أَحْمَدَ: ﴿لَنْ يَنْفَعَ حَذَرٌ
مِنْ قَدَرٍ وَلَكِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ فَعَلَيْكُمْ بِالدُّعَاءِ عِبَادَ اللَّهِ﴾ وَهُوَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ، تَعَدَّدَتْ أَلْفَاظُهُ وَطُرُقُهُ.

^(١٣٤) قَالُوا إِنَّ الدُّعَاءَ وَالصَّدَقَةَ لَا يُؤَثِّرَانِ أَيُّ لَا يَنْفَعَانِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، قَالَ تَعَالَى:
﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ سُورَةُ غَافِرٍ: الْآيَةُ ٦٠، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ضَلَالِهِمْ.

^(١٣٥) وَهَذَا كُفْرٌ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ وَسَوَاءٌ
كَانَ قَوْلًا بِقَدَمِ جِنْسِ الْعَالَمِ وَأَفْرَادِهِ أَمْ أَحَدِهِمَا، وَعِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ طَيِّبَةُ الْعَالَمِ أَصْلُهُ
وَمَادَّتُهُ وَسَمَوُهَا الْهَيُولَى أَوْ الْهَيُولَى، وَيَصِفُونَهَا بِأَنَّهَا لَا كَمِّيَّةَ وَلَا كَيْفِيَّةَ وَلَا بَدَايَةَ لَهَا
أَيُّ أَزَلِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وَيُقَالُ إِنَّ الْهَيُولَى فِي الْأَصْلِ الْقُطْنُ شَبَّهَهَا بِهِ قَدَمَاءُ الْفَلَاسِفَةِ،
وَالْهَيُولَى عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ هِيَ ذَاتُ الْمَادَّةِ مِنْ غَيْرِ تَصَوُّرٍ صُورَةٍ لَهَا، لَكِنْ تَحْتَاجُ إِلَى
الصُّورَةِ لِيَكُونَ بِاجْتِمَاعِهِمَا (الْجِسْمُ)، كَذَا يَقُولُونَ.

قالوا يستحيل وجود شيء من العدم إلى الوجود، وهذا مشاهد واقع، بل لا بد له من مادة يكون منها، وهذا باطل لأن الكلام يخرج من الفم ولا يكون من مادة، وكذلك الحركة، فبطل ما ذهبوا إليه، وقد وافقهم ابن تيمية في أزلية جنس العالم، وبيانها: ابن تيمية من جملة شذوذه عن أهل الحق يعتقد أن العالم لا مبدأ لأوله، لأن الله خالق في الأزل، فيما أنه خالق في الأزل فلا بد للخالق من خلق (ومن مخلوق) والعياذ بالله من هذا الكفر.

قال ابن تيمية والعياذ بالله سبحانه في مجموع الفتاوي: الوجه الرابع أن يقال: العرش حادث كائن بعد أن لم يكن لم يزل مستويًا عليه بعد وجوده، وأما الخلق فالكلام في نوعه ودليله على امتناع حوادث لا أول لها قد عرِفَ ضعفه. انتهى كلامه بحرُوفه، نسأل الله سلامة العقل.

يعني أن الدليل ضعيف في الكلام في خلق نوع العرش وأنه ليس قديمًا لا أول له، لأنه عنده كل عرش معين له بداية، لكن الكلام في نوع العرش وخلقهِ، وهو عنده دليل ضعيف والعياذ بالله، فلا بد على هذا من عرش قبل هذا العرش، ولا بد من عرش قبل العرش الذي قبل هذا العرش وهكذا إلى ما لا أول له والعياذ بالله سبحانه.

فإذا كان ضعيفاً قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ سورة الحديد: الآية ٣، فما الذي يكون قويا في إثبات أزلية الله وحده سبحانه عنده، ولا ينطق بهذا الكفر إلا من في عقله مس استفحل أمره، وعجبي كيف يتصور مخلوق في القدم والأزل، وكيف يكون مخلوقا في الأزل، وهل استدلاله بأن الله لم يزل خالقا إلا كلمة حق أريد بها باطل

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
تَنْبِيْهُ: الْمُرَادُ فِي الْبَيْتِ بِالدُّنْيَا الْعَالَمُ، وَحَدُّ الْعَالَمِ: كُلُّ
مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى.

﴿وَلِلْجَنَّاتِ وَالنَّيِّرَانِ كَوْنٌ﴾ ﴿عَلَيْهَا مَرَّ أَحْوَالٌ خَوَالٌ﴾
مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ^(١٣٦).
﴿وَلَا يَفْنَى الْجَحِيمُ وَلَا الْجَنَانُ﴾ ﴿وَمَا أَهْلُوهُمَا أَهْلٌ انْتِقَالَ﴾
مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ لَا يَعْرِضُ لَهُمَا الْفَنَاءُ
خِلَافًا لِلْجَهْمِيَّةِ^(١٣٦).

وَهَذَا نَا مِنْهُ وَدَلِيلًا عَلَى الْحَمَاقَةِ، وَبَعْدَ هَذَا يُسَمُّوهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ، نَسَأَلُ اللَّهَ الثَّبَاتَ
وَحُسْنَ الْفَهْمِ ءَامِينَ.
^(١٣٦) وَلَمْ يَكْفِرْهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ لِقَوْلِهِمْ هَذَا بَلْ ضَلُّوهُمْ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْكِرُوهُمْمَا بَلْ
أَنْكَرُوا وَجُودَهُمَا الْآنَ، أَقَامُوا عُقُولَهُمْ حَكَمًا بَدَلَ حُكْمِ اللَّهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ فَانْكَرُوا
وَجُودَهُمَا لِأَنَّهُ لَا حِكْمَةَ فِي خَلْقِهِمَا الْآنَ كَمَا يَزْعُمُونَ، وَهُوَ ضَلَالٌ قَرِيبٌ مِنْ
الْكُفْرِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى مَكَانَهُ فِي الْجَنَّةِ مَرَّتَيْنِ فِي الْيَوْمِ، وَأَنَّ الْكَافِرَ يَرَى
مَقْعَدَهُ فِي النَّارِ مَرَّتَيْنِ فِي الْيَوْمِ، وَغَيْرُ هَذَا مِمَّا تَقَدَّمَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾
سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٢٤، وَغَيْرُهَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُودِهِمَا يَقِينًا.

درَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ

وَذُو الْإِيمَانِ لَا يَتَّقِي مُقِيمًا بِشَوْمِ الذَّنْبِ فِي دَارِ اشْتِعَالٍ

(١٣٦) وَخِلَافًا لِابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي قَوْلِهِ بِفَنَاءِ النَّارِ، وَهُوَ كُفْرٌ قَطْعِيٌّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ ثَبَتَ هَذَا عَنْهُ فَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ (الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) مَا نَصَّهُ: مَعَ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِبَقَائِهَا - أَيِ النَّارِ - لَيْسَ مَعَهُمْ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ. انْتَهَى وَنَقَلَهُ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ وَنَاصِرُهُ ابْنُ قِيَمٍ الْجَوَزِيَّةَ فِي حَادِي الْأَرْوَاحِ، وَقَالَ الْقَنُوجِيُّ وَهُوَ مُتَعَصِّبٌ لَهُمَا فِي (يَقْظَةِ أُولَى الْإِعْتِبَارِ فِي ذِكْرِ حَالِ أَهْلِ النَّارِ) مَا نَصَّهُ: السَّابِعُ: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُفْنِيهَا لِأَنَّهُ رَبُّهَا وَخَالِقُهَا، لِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ لَهَا أَمَدًا تَنْتَهِي إِلَيْهِ ثُمَّ تَفْنَى وَيَزُولُ عَذَابُهَا، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَقَدْ ثَقُلَ هَذَا عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَتَلْمِيزِهِ الْإِمَامَ الْمُحَقِّقَ الْحَافِظَ ابْنَ الْقِيَمِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى رُكُونًا إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْقِيَمِ عَلَى تَأْيِيدِهِ بِضْعًا وَعِشْرِينَ وَجْهًا. انْتَهَى بِحُرُوفِهِ

فَانْظُرْ إِلَى زَيْغِ الثَّلَاثَةِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَيُسَمِّيهِمَا الْقَنُوجِيُّ لِتَعَصُّبِهِ لَهُمَا: شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْإِمَامَ الْمُحَقِّقَ، بَعْدَ هَذَا الْكُفْرِ الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُمَا، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ صَاحِبُ فَهْمٍ رَدِيءٍ فِي نَقْلِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، حَيْثُ جَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْمُسْلِمِينَ عَامًّا فِي كُلِّ كَافِرٍ فِي جَهَنَّمَ، فَتَنَبَّهُ.

وَإِنَّ الْقَائِلِينَ بِبَقَائِهَا مَعَهُمْ صَرِيحُ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَطْعِيٌّ الْإِجْمَاعُ، وَقَدْ نَقَلَ جَمَاعَةٌ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيَّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ وَابْنَ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا الْإِجْمَاعَ عَلَى بَقَائِهَا وَالْإِجْمَاعَ عَلَى كُفْرِ مَنْ قَالَ بِفَنَائِهَا.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ صَاحِبَ الْكِبِيرَةِ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ خِلَافًا
لِلْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ^(١٣٧).

﴿لَقَدْ أَلْبَسْتُ لِلتَّوْحِيدِ نَظْمًا﴾ بِدِيعِ الشَّكْلِ كَالسِّحْرِ الْحَلَالِ ﴿
التَّوْحِيدُ نَفْيُ الشَّرِيكِ، وَالنَّظْمُ^(١٣٨) الْمُرَادُ مِنْهُ الْمَنْظُومُ وَهُوَ الْكَلَامُ
الْمُقَفَّى الْمَوْزُونُ عَلَى سَبِيلِ الْقَصْدِ^(١٣٩)، وَالْبِدِيعُ هُوَ الْغَرِيبُ فِي
صُورَتِهِ، وَالشَّكْلُ هُوَ الْهَيْئَةُ، وَالسِّحْرُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ: قُوَّةٌ فِي النَّفْسِ
يَتَأْتِي عَنْهَا الْأَشْيَاءُ مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ بِعَزِيمَةٍ وَلَا رُوحٍ^(١٤٠).

^(١٣٧) قَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْحَوَاشِي (٣) وَ(١١٢) وَ(١٣٠).

^(١٣٨) فِي بَعْضِ النَّسَخِ (وَشْيًا) بَدَلِ (نَظْمًا)، وَالْوَشْيُ نَسْجٌ فِي الثَّوبِ مُخَالِفٌ فِي لَوْنِهِ
غَالِبًا، يُعْمَلُ لِلزَّيْنَةِ.

^(١٣٩) وَبِاشْتِرَاطِ الْقَصْدِ يَخْرُجُ مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ الْقَصْدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَنْتَهُوْا
يُعَفِّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ سُورَةُ الْأَنْفَالِ: الْآيَةُ ٣٨، فَإِنَّ ذَاتَ اللَّفْظِ عَلَى وَزْنِ الرَّجَزِ
وَلَمْ يُقْصَدْ بِهِ الشِّعْرُ، إِنَّمَا هِيَ مُوَافَقَةٌ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ، وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ - أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ
فِي حَاشِيَّتِي عَلَى الْأَضْوَاءِ الْبَهْجَةِ فِي شَرْحِ الْمُتَفَرِّجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ.
^(١٤٠) أَيْ بِلَا دَعَوَاتٍ وَلَا اسْتِعَانَةٍ بِالْأَرْوَاحِ مِنَ الْجِنِّ عُمُومًا وَالشَّيَاطِينِ خُصُوصًا،
وَهَذَا لَيْسَ تَعْرِيفُهُ الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ عَامٌّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا اسْتَمَالَكَ فَقَدْ سَحَرَكَ بِصَرْفِ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ يُسَلِّي الْقَلْبَ كَالْبُشْرَى بِرُوحٍ ﴾ وَيُحْيِي الرُّوحَ كَالْمَاءِ الزُّلَالِ ﴿

الْقَلْبُ الْمُرَادُ بِهِ الشَّكْلُ الصَّنَوْبَرِيُّ لَا اللَّطِيفَةُ الْقَائِمَةُ بِهِ وَهِيَ
الْبَصِيرَةُ^(١٤١)، وَالْبُشْرَى الْبِشَارَةُ، وَالرُّوحُ بِفَتْحِ الرَّاءِ الرَّاحَةُ، وَبِالضَّمِّ

قَلْبِكَ إِلَيْهِ بِتَأْثِيرِهِ فِيكَ بِقُوَّةِ جَذْبِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: ﴿إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا﴾ رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، أَمَّا تَعْرِيفُهُ الشَّرْعِيُّ فَفِيهِ اسْتِعَانَةٌ بِالشَّيَاطِينِ غَالِبًا، وَيَنْقَسِمُ إِلَى كُفْرِ
وَعَيْبِهِ، وَمِنْ الْكُفْرِ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ بِالْبَوْلِ وَوَضْعُ الْمُصْحَفِ عَلَى عَتَبَةِ الْخَلَاءِ وَالْمُرُورُ
مِنْ فَوْقِهِ لِأَجْلِ السِّحْرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِنِيَّةِ الْإِسْتِخْفَافِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِخْفَافِ،
وَكَذَا السُّجُودُ لِلشَّمْسِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَلَا يَسْتَعْمَلُهُ إِلَّا صَاحِبُ نَفْسٍ خَبِيثَةٍ، مَعَ تَفْصِيلٍ
لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهُ، وَهُوَ ثَابِتٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا الشَّيَاطِينُ
عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ
وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ
فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ
بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ ١٠٢ .

وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْمَلَكَيْنِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ عَلَّمَا النَّاسَ السِّحْرَ لِيَحْذَرُوهُ
وَيُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعْجَزَةِ وَغَيْرِهَا، وَتَقْدِيرُ اللَّهِ نَافِذٌ، وَالسَّلَامَةُ فِي التَّسْلِيمِ.
(١٤١) اللَّطِيفَةُ هِيَ حَاسَّةٌ بَاطِنَةٌ، كَمَا أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ مِنَ الْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
جَوْهَرٌ^(١٤٢) نُورَانِيٌّ لَهُ سَرَيَانٌ فِي الْبَدَنِ كَسَرَيَانِ مَاءِ الْوَرْدِ فِي الْوَرْدِ،
وَالزُّلَالُ هُوَ الْمَاءُ الْعَذْبُ الصَّافِي الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ.

﴿فَخَوْضُوا فِيهِ حِفْظًا وَاعْتِقَادًا﴾ ﴿تَنَالُوا جِنْسَ أَصْنَافِ الْمَنَالِ﴾
الْخَوْضُ الشُّرُوعُ، وَالْإِعْتِقَادُ جَزْمُ الْقَلْبِ وَرَبْطُهُ عَلَى الشَّيْءِ، وَأَصْنَافُ
الْمَنَالِ أَنْوَاعُ الْمُرَادِ.

﴿وَكُونُوا عَوْنًا هَذَا الْعَبْدِ دَهْرًا﴾ ﴿بِذِكْرِ الْخَيْرِ فِي حَالِ ابْتِهَالٍ﴾
﴿لَعَلَّ اللَّهَ يَغْفُوهُ بِفَضْلٍ﴾ ﴿وَيُعْطِيهِ السَّعَادَةَ فِي الْمَالِ﴾
﴿وَإِنِّي الْحَقُّ أَدْعُو كُلَّ وَقْتٍ﴾ ﴿لِمَنْ بِالْخَيْرِ يَوْمًا قَدْ دَعَا لِي﴾
الْمُرَادُ بِالْعَوْنِ: الْمُعِينُ وَهُوَ الْمُسَاعِدُ، وَهَذَا: اسْمُ إِشَارَةٍ يُشَارُ بِهِ إِلَى
الْحَاضِرِ أَوْ مَنْ فِي حُكْمِهِ، وَالْدَّهْرُ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ، وَوَرَدَ
مَرْفُوعًا: ﴿لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الدَّهْرُ﴾^(١٤٣)، هَكَذَا يُرَوَى

^(١٤٢) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا حَقِيقَةُ الشَّيْءِ أَيْ الْجِسْمُ بِشَكْلِهِ وَصُورَتِهِ، لَا عَلَى الْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ
فِي الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَلَوْ قَالَ بِأَنَّهَا جِسْمٌ لَطِيفٌ لَكَانَ أَحَقَّ وَأَحْسَنَ.
^(١٤٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ، لِأَنَّ اللَّهَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْفَاعِلُ،
فَمَنْ قَالَ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَقَدْ ذَمَّ الْحَادِثَ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ بِإِرَادَتِهِ وَتَقْدِيرِهِ، وَكَانَتْ
عَادَةُ الْجَاهِلِيَّةِ نِسْبَةُ الْحَوَادِثِ إِلَى الدَّهْرِ، فَردَّ عَلَيْهِمُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ هُوَ مَصْرِفُ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ^(١٤٤)، وَالْإِبْتِهَالُ التَّضَرُّعُ، وَالِدُّعَاءُ: طَلَبُ السَّافِلِ مِنَ
 الْعَالِي، وَكُلٌّ لِلْعُمُومِ فِي الْإِفْرَادِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ^(١٤٥)، وَالْعَفْوُ
 الصَّفْحُ وَتَرْكُ الْمُؤَاخَذَةِ، وَالْمَالُ الْعَاقِبَةُ، وَالْحَقُّ هُنَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. انْتَهَى كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِزِّ الدِّينِ
 مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمُقَلَّبُ الْحَوَادِثِ لَا الدَّهْرُ، فَقَالَ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: وَأَنَا الدَّهْرُ. أَيُّ أَنَا
 خَالِقُهُ وَمُصَرِّفُهُ خَيْرًا وَشَرًّا، فَكُلُّهُ بِخَلْقِي.
^(١٤٤) الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ نَفْيَ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تُخَالِفُ شَرْعَ اللَّهِ، وَحَقِيقَةَ مَعْنَاهَا كُفْرٌ
 وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ بِلَفْظٍ: (فَإِنَّ الدَّهْرَ هُوَ اللَّهُ)، وَإِنَّا تَبَرُّأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
 الدَّهْرُ هُوَ رَبُّنَا، إِذْ هِيَ عَقِيدَةُ عَبْدَةِ الدَّهْرِ، فَأَرَادَ كَمَا يَظْهَرُ تَأْكِيدَ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ
 بِقَوْلِهِ: (هَكَذَا يُرَوَى)، أَيُّ هَذَا هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَقِيمُ، دُونَ لَفْظٍ (فَإِنَّ الدَّهْرَ هُوَ اللَّهُ)،
 وَهَذَا مِنْهُ جَيِّدٌ فِي مَحَلِّهِ.

^(١٤٥) قَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أُصُولِهِ: وَأَمَّا كَلِمَةُ (كُلٌّ) فَإِنَّهَا تُوجِبُ
 الْإِحَاطَةَ عَلَى وَجْهِ الْإِفْرَادِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ سُورَةُ الْقَمَرِ: الْآيَةُ
 ٤٩، وَمَعْنَى الْإِفْرَادِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسَمَّيَاتِ الَّتِي تُوصَلُ بِهَا كَلِمَةُ (كُلٌّ) يَصِيرُ
 مَذْكُورًا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ، كَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ. انْتَهَى، وَكَذَا فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ
 لِلزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾

﴿مُتِمَّةٌ﴾:

يَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ عَبْدُهُ مَجْدِي غَسَانُ مَعْرُوفٍ: لَمْ
يَذْكُرِ النَّاطِقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَعِيمَ الْقَبْرِ وَالْحَوْضِ وَهُمَا مِنَ الْمُهَمَّاتِ،
فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِالْمَوْلَى الْكَرِيمِ تَسْهِيلًا عَلَى الطَّالِبِينَ:

﴿نَعِيمُ الْقَبْرِ لِلنَّاجِينَ حَقٌّ ﴿﴾ كُنُومٌ هَانِيٌّ وَصَفَاءٌ بِالِ﴾

هَذَا الْبَيْتُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى نَعِيمِ الْقَبْرِ، وَهُوَ لِلْمُؤْمِنِ النَّاجِي وَهُوَ شَامِلٌ
لِكُلِّ مَنْ مَاتَ مُجْتَنِبًا الْكِبَائِرَ وَلَمْ يُصِرَّ عَلَى الصَّغَائِرِ، لِأَنَّ إِيْتِيَانَ
الْمَعْصِيَةِ الصَّغِيرَةِ إِذَا أَدَّى إِلَى غَلَبَةِ السَّيِّئَاتِ عَلَى الْحَسَنَاتِ انْقَلَبَ
كَبِيرَةً، أَمَّا مُرْتَكِبُ الصَّغَائِرِ دُونَ الْإِصْرَارِ فَمَغْفُورٌ لَهُ^(١٤٦)، قَالَ تَعَالَى:

^(١٤٦) نَبِيَّةٌ: لَا يَتَوَهَّمَنَّ أَحَدٌ أَنَّ فِي ذَلِكَ حَتًّا عَلَى ارْتِكَابِ الصَّغَائِرِ أَوْ تَهْوِينًا لِشَأْنِ
ارْتِكَابِهَا، بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِسَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَمَا أَرَادَ تَعَالَى وَشَاءَ فِي الْأَزَلِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ
يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَّعِدَ أَشَدَّ الْإِتِّعَادِ عَنْ كُلِّ ذَنْبٍ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، وَكَمَا
قِيلَ: لَا تَنْظُرْ إِلَى صَغِيرِ الْمَعْصِيَةِ وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى عَظَمَةِ مَنْ عَصَيْتَ، وَكَمْ مِنْ مُرْتَكِبٍ
ذَنْبًا يَحْسَبُهُ هَيْئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ، فَيَهْلِكُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

وَفِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ فَإِنَّ الَّذِي يُسَمَّى مِثْلَ هَذَا تَشْجِيعًا وَحَتًّا عَلَى الْمَعَاصِي الصَّغَائِرِ
يَحْتَاجُ إِلَى تَأْدِيبٍ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَنَّهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ بَعْدَهُ بِهَذِهِ الْفَرِيَّةِ
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَيَنْبَغِي زَجْرُهُ زَجْرًا شَدِيدًا، وَقَدْ وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾

﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَحِشِ إِلَّا اللَّثَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ سُورَةُ

النَّجْمِ: الْآيَةُ ٣٢، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ

عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ سُورَةُ النَّسَاءِ: الْآيَةُ ٣١.

مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمْسَهَا، فَأَنَا هَذَا فَاقْضِ فِيَّ مَا شِئْتَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَكَ اللَّهُ لَوْ سَتَرْتَ نَفْسَكَ، قَالَ: فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ فَاتَّبَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا

دَعَاهُ وَتَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلِيلٍ إِنْ أَحْسَنْتِ

يَذْهَبَنَّ السَّيِّئَاتُ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكْرَيْنِ﴾ ﴿١١٤﴾ سُورَةُ هُودٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَذَا لَهُ خَاصَّةٌ، قَالَ: بَلْ لِلنَّاسِ كَافَّةٌ ﴿﴾ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مُخْتَصِرًا بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةً.

فَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ فَعَلَ مُقَدِّمَاتِ الزِّنَا وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى مُبَاشَرَةً بغيرِ جَمَاعٍ، وَأَرْشَدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلَاةِ لِتُمَحَّى سَيِّئَاتُهُ الصَّغَائِرُ هَذِهِ، وَلَيْسَ تَشْجِيعًا لَهُ أَوْ لغيرِهِ، وَلَا أَحَدٌ أَتَقَى وَأَتَقَى وَأَخُوفَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الشَّارِعُ الْمُطَاعُ الْمُتَّبَعُ.

قَالَ الْمُنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ عِنْدَ ذِكْرِ مَعَاصِي الْفَرْجِ: وَذَلِكَ قِسْمَانِ: مُبَاشَرَةٌ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَوْ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاجِ كَمَالِ الْحَشَفَةِ، الثَّانِي: إِيْلَاجُهَا، وَالْأَوَّلُ صَغَائِرُ تُكْفَرُهَا الْحَسَنَاتُ إجماعًا. انْتَهَى كَلَامُهُ، وَالْحَقُّ وَاضِحٌ وَأَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ، وَالْحَرَامُ يَجِبُ اجْتِنَابُهُ فِي كُلِّ حَالٍ، فَلَا تَكُنْ فِي رَيْبٍ مِنْ ذَلِكَ.

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
وَيَكُونُ نَعِيمُ الْقَبْرِ بِتَوْسِيعِ الْقَبْرِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ ذِرَاعًا وَيُقَالُ
لِلْمُؤْمِنِ فِيهِ: نَمَ نَوْمَةَ الْعُرُسِ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، وَفِي
رِوَايَةٍ: فَيُقَالُ لَهُ: نَمَ، فَيَنَامُ نَوْمَةَ الْعُرُسِ... الْحَدِيثُ، وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ
لِلْأَكْثَرِ، وَيُنَوِّرُ قَبْرَهُ بِنُورٍ يُشَبِّهُ نُورَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ التَّمَامِ، وَيَشْمُ أَعْطَارَ
الْجَنَّةِ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ فِي الْجَنَّةِ غُدُوًّا وَعَشِيًّا لِيَزْدَادَ سُرُورًا، وَنَعِيمُ الْقَبْرِ
مُتَوَاتِرٌ وَأَنْكَرَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ لِضَلَالِهَا وَقَلَدَهُمْ حِزْبُ التَّحْرِيرِ فِي هَذَا
الزَّمَانِ فَاحْذَرَهُمْ وَحَذَرَ مِنْهُمْ.

﴿وَكُونُ الْحَوْضِ قَبْلَ دُخُولِ عَدْنٍ﴾ بِكَيْزَانٍ كَمَا نَجْمُ اللَّيَالِي ﴿الْحَوْضُ مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي صِفَتِهِ أَحَادِيثُ عَدِيدَةٌ،
يَشْرَبُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ
بَعْدَهَا أَبَدًا، وَإِنَّمَا يَشْرَبُ الْمُؤْمِنُونَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ تَلَذُّذًا لَا لِدَفْعِ
الْعَطَشِ. وَلِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ تَرِدُهُ أُمَّتُهُ، وَأَكْبَرُ الْأَحْوَاضِ حَوْضُ نَبِيِّنَا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُصَبُّ فِيهِ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ، وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ مِنْ
الْأَحَادِيثِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ: ﴿حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَائُهُ أَيْضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ

﴿دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ﴾
مِنَ الْمِسْكِ، وَكِزَانُهُ كَنْجُومِ السَّمَاءِ ﴿﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالْكِزَانُ
جَمْعُ كُوزٍ وَهُوَ الْكُوبُ الَّذِي لَهُ عُرْوَةٌ وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْأُذُنُ^(١٤٧).

﴿وَعِلْمُ الْغَيْبِ مِثْلُ الْبَحْرِ لَكِنْ ﴿﴾ نَصِيبُ الْبَعْضِ مِنْهُ كَالْآلِي﴾

فِي هَذَا الْبَيْتِ رَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَعْلَمُ كُلَّ الْغَيْبِ، فَهَذَا تَكْذِيبٌ لِلْقُرْآنِ أَيْ كُفْرٌ وَغُلُوٌّ لَا يَرْضَاهُ
الرَّسُولُ نَفْسُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِي حَدِيثٍ مُسْلِمٍ أَنَّ جَبْرِيلَ
سَأَلَهُ عَنِ السَّاعَةِ أَيْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَا
الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ﴾، وَأَدِلَّةُ الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ سورة الأنعام: الآية ٥٩.

وَهُنَاكَ مَنْ يُطْلِعُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ الْغَيْبِ وَهُوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
سُورَةِ الْجِنِّ: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ ﴿٦٦﴾ إِلَّا مَنْ أَرَادَ مِنْ
رَسُولٍ ﴿﴾، وَالْمَقْصُودُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْغَيْبُ بَحْرًا فَحَظُّ
الْبَعْضِ مِنْهُ كَبَعْضٍ مِنَ لُؤْلُؤِ الْبَحْرِ، وَهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ نَحْوُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نُزُولِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَغَيْرُ هَذَا

^(١٤٧) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْمَالِكِيُّ فِي مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ عَلَى صِحَاحِ الْآثَارِ: (وَكِزَانُهُ
كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ) الْكُوزُ مَا اتَّسَعَ رَأْسُهُ مِنْ أَوَانِي الشَّرَابِ إِذَا كَانَتْ بِعَرَى وَءَاذَانٍ.

﴿ دَرَجُ الْمَعَالِي فِي شَرْحِ بَدْءِ الْأَمَالِي لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعِزِّ بْنِ جَمَاعَةَ ﴾
 كَثِيرٌ، وَكَالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ نَحْوُ إِطْلَاعِهِمْ عَلَى مَا يَجْرِي فِي
 الْعَامِ الْقَابِلِ، وَكَالْأَوْلِيَاءِ الْمُكَاشِفِينَ نَحْوُ إِطْلَاعِ سَيِّدِنَا عُمَرَ عَلَى
 الْمَعْرَكَةِ بِنَهَاوَنْدَ فَأَنْقَذَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ يَخْطُبُ
 عَلَى الْمِنْبَرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا. وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ
 الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ صَفَرٍ سَنَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَاثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ هِجْرِيَّةً،
 الْمَوْافِقِ الثَّلَاثِ مِنْ شُبَاطِ سَنَةِ أَلْفَيْنِ وَإِحْدَى عَشْرَةَ رُومِيَّةً^(١٤٨).

^(١٤٨) يَقُولُ خَادِمُ الْمُسْلِمِينَ: وَكَانَتْ (كَالْآلِي) أَوَّلَ قَافِيَةٍ فِي النَّظْمِ وَآخِرَ قَافِيَةٍ فِي
 الْمُتِمِّمَةِ تَيْمُنًا، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ مَقْبُولًا عِنْدَهُ وَأَحْمَدُهُ عَلَى أَنْ تَمَّ عَلَى خَيْرٍ، وَأَنْ
 وَفَّقَنَا لِرَفْعِ رَايَةٍ مِنْ رَايَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَهُوَ هَذَا النَّظْمُ الْجَلِيلُ الْفَرِيدُ لِلْإِمَامِ الْأَوْشِيِّ
 الْحَنْفِيِّ الَّذِي كَانَ مُتَدَاوِلًا مَشْهُورًا إِلَى أَنْ انْقَضَى آخِرُ عَهْدٍ لِلْخِلَافَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ
 الْحَكِيمَةِ الْعَلِيَّةِ وَدَخَلَ أَعْدَاءُ الدِّينِ مِنْ كُلِّ صَوْبٍ وَأَدْخَلُوا مَعَهُمْ عُلُومَهُمُ الْمَسْمُومَةَ
 وَعَمَلُوا عَلَى إِحْيَاءِ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْإِعْتِزَالِ وَبُعْضِ الصَّحَابَةِ وَتَفْرِيقِ الْمُسْلِمِينَ
 وَكَلِمَتِهِمْ، فَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا أَنْ تَتَحَرَّكَ الْهَمَمُ مِنْ جَدِيدٍ لِإِعَادَةِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ، وَقَدْ
 قَدَّمْنَا لِلْمُسْلِمِينَ جَوْهَرَةً نَفِيسَةً مِمَّا تَرَكَهُ لَنَا أَيْمَةُ مُشْفِقُونَ مُجِبُّونَ جَزَاهُمْ اللَّهُ عَنَّا
 خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ النَّازِمِ وَعَنِ الشَّارِحِ وَرَحِمَنِي وَعَفَا عَنِّي وَمَنْ أَعَانَنِي
 عَلَى إِيْتِمَامِ هَذَا الْعَمَلِ وَعَنْ جَمِيعِ مَشَايِخِي وَالْمُسْلِمِينَ ءَامِينَ ءَامِينَ، وَكَتَبَهَا الْفَقِيرُ
 إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الرَّءُوفِ، عَبْدُهُ خَادِمُ الْمُسْلِمِينَ مَجْدِي غَسَّانُ مَعْرُوفُ الْأَشْعَرِيِّ
 الشَّافِعِيُّ الرَّفَاعِيُّ النَّقْشَبَنْدِيُّ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تَمَّ تَمَّ.

٣	الإهداء
٤	تقديمُ الشيخ محمد صفوة الله حافظ مجددي
٧	ترجمة الناظم الإمام الأوشي
٨	ترجمة شيخ الإسلام عز الدين بن جماعة
١٤	هذا النظم وشروحه
١٧	النظم الجوهري في اعتقاد الإمامين الماتريدي والأشعري
١٩	إسنادُ المحقق إلى الشارح شيخ الإسلام
٢٠	مقدمة الشارح
٢٠	تعريفُ الهدى عند أهل السنة
٢٢	بيانُ أول من صنّف في علم الكلام وهو أصول الدين
٢٦	المعنى الصحيحُ لكلمة (الإله)
٢٧	معنى القديم وبيانُ مراتبِ التقدّم
٢٨	معنى الكمالِ اللائقِ بالله
٢٩	بيانُ التكليفِ ومن هو المكلفُ

- ٣٠ صفة الحياة لله والرد على المعتزلة
- ٣٢ بيان القضاء والقدر وإثبات القضاء المبرم والمعلق
- ٣٤ صفتا الإرادة والرضى وتغايرهما وأن الحكم للتحسين الشرعي
- ٣٤ بيان كون الأشاعرة والماتريدية في صف واحد
- ٣٥ معنى المستحيل العقلي والشرعي
- ٣٧ صفات الذات وأنها ليست هي هو ولا غيره والفرق بين الصفة والوصف
- ٤٠ بيان صفات الذات وصفات الأفعال
- ٤٢ بيان جواز تسمية الله شيئاً لا كالأشياء
- ٤٤ ذكر الخلاف في اصطلاح الاسم والمسمى
- ٤٦ نفى أن الله جوهر وجسم وبيان معناه
- ٤٨ إثبات الجزء الذي لا يتجزأ وإبطال شبهة المعتزلة
- ٤٩ إثبات أن القرآن كلام الله وأنه ليس حرفاً ولا صوتاً
- ٥٥ نفى كون الله على العرش بذاته وبيان معنى الاستواء
- ٥٨ تحذير الناظم من بدعة التشبيه
- ٥٩ المنع من إطلاق اسم الرحمن على غير الله تعالى
- ٦١ بيان أن الله ليس زمانياً

- ٦٢ تعريفُ الزمانِ والمدةِ
- ٦٣ تبرئةُ اللهِ تعالى من الولدِ والنساءِ والردُّ على النصارى
- ٦٤ بيانُ أنَّ اللهَ غنيٌّ عن العالمين ولا يحتاج إلى معين
- ٦٦ استحالةُ وصفِ اللهِ بالظلمِ وأنه كفرٌ
- ٦٧ إثباتُ البعثِ والحشرِ والحسابِ ومعنى الرزقِ مع تفصيل طويل
- ٧٠ تعريفُ الموتِ وإثباتُ أنه مخلوقٌ
- ٧١ جزاءُ أهلِ الجنةِ وأهلِ النارِ
- ٧٢ إثباتُ وجودِ الجنةِ والنارِ وأنها مخلوقتانِ الآن
- ٧٣ إثباتُ رؤيةِ اللهِ في الآخرةِ بلا كيفٍ ولا مكانٍ ولا جهةٍ
- ٧٧ إثباتُ أنَّ اللهَ لا يجبُ عليه فعلُ الأصلحِ للعبدِ وأنه في دار امتحان
- ٧٧ وجوبُ تصديقِ الرسلِ والملائكةِ
- ٧٩ بحثٌ في الفرقِ بين الرسولِ والنبي
- ٨٠ بيانُ أنَّه صلى الله عليه وسلم ءاخرُ الأنبياءِ في البعثِ
- ٨٣ بيانُ مراتبِ البشرِ
- ٨٥ التحذيرُ من التسرعِ في الحكمِ على شخصٍ بالولايةِ
- ٨٦ بيانُ أنَّ الشريعةَ المحمديةَ هي النسخةُ لغيرها وهي الباقيةُ إلى يوم القيامة

٨٧	إثباتُ الإسراءِ والمعراجِ
٨٨	فائدةٌ عظيمةٌ في الأحاديث التي تتعلقُ بصفاتِ الله
٨٩	فصلٌ في تعريفِ المعجزةِ
٩١	بحثٌ مفصّلٌ في امتناعِ الكبائرِ وصغائرِ الحُسنِ على الأنبياءِ مع تفصيل
٩٩	القولُ بعدمِ نبوةِ لقمانَ والإسكندرِ
١٠٢	فصلٌ كبيرٌ في نزولِ سيّدنا عيسى عليه الصلاة والسلام
١٠٨	معنى الشقاوةِ والخلافُ في تفسيرِها
١١٠	إثباتُ كراماتِ الأولياءِ مع بحثٍ مفصّل
١١٥	تفضيلُ النبيِّ على الوليِّ
١١٥	ترتيبُ الخلفاءِ الأربعةِ رضي الله عنهم
١١٩	بيانُ أنَّ سيّدنا عليًّا كان مُصيبًا في قتالِهِ وبغيِ المقاتلينَ له مع تفصيل
١٢٥	التفصيلُ في فضلِ السيدةِ فاطمةَ والسيدةِ عائشةَ عليهما السلام
١٢٦	فصلٌ فيه تفصيلٌ في لعنِ يزيدَ ولعنِ المسلمِ المعيّنِ
١٣١	فصلٌ في فضلِ أهلِ البيتِ ووجوبِ تعظيمِهِم
١٣٢	بيانُ أنَّ مرتكبَ الكبيرةِ مسلمٌ
١٣٢	تعريفُ إيمانِ المقلّدِ في الأصولِ

- ١٣٤ تعريفُ المقلدِ في الفروع
- ١٣٥ فصلٌ في الحدِّ الذي إذا بلغه الشخصُ لا يكونُ معذوراً في الإلهياتِ
- ١٣٨ تعريفُ الجَهلِ مع تفصيلٍ مهمّ
- ١٣٨ تكفيرُ مَنْ قال: اللهُ جسمٌ لا كالأجسامِ مع تفصيلٍ
- ١٤٢ إيمانُ اليائسِ وتعريفُ التوبةِ
- ١٤٥ تعريفُ الإيمانِ والفرقُ في مفهومه عندَ الأشاعرةِ والماتريديةِ
- ١٤٦ بيانُ أنَّ المعاصي كالزنا والسرقةِ لا يكفرُ فاعلُها بدونِ استحلالٍ
- ١٤٧ بيانُ أنَّ مَنْ نوى الكفرَ في المستقبلِ يكفرُ في الحالِ
- ١٤٨ بيانُ أنَّ مَنْ تلفظَ بالكفرِ بغيرِ عذرٍ يكفرُ مع تفصيلٍ مهمّ
- ١٥٣ تعريفُ الردّةِ مع تفصيلٍ مهمّ
- ١٥٥ بيانُ أنَّ المعدومَ ليسَ مرثياً لله تعالى ولا يسمى شيئاً
- ١٥٨ الفرقُ بينَ المكوّنِ والتكوّنِ
- ١٥٩ بيانُ أنَّ الرزقَ شاملٌ للحلالِ والحرامِ
- ١٦٠ إثباتُ سؤالِ الملكينِ منكراً ونكيراً وعذابِ القبرِ
- ١٦١ بيانُ مَنْ يُستثنى من سؤالِ الملكينِ
- ١٦٣ التحذيرُ من حزبِ التحريرِ وبيانُ ضلالِهِم
- ١٦٤ إثباتُ عذابِ القبرِ وبيانِ بعضِ أدلّتهِ
- ١٦٦ إثباتُ الحسابِ وإعطاءِ الكتبِ بحسبِ المراتبِ

- ١٦٧ إثباتُ وزنِ الأعمالِ والصراطِ
- ١٦٩ تعريفُ متنِ الحديثِ وتصويبُ الخطأِ في تعريفه
- ١٧٠ إثباتُ الشفاعةِ
- ١٧١ نفْيُ صحةِ ما وردَ من قعودِ اللهِ وأنه كُفِرَ
- ١٧٢ إثباتُ نفعِ الدعاءِ والردُّ على المعتزلةِ
- ١٧٣ إثباتُ حدوثِ العالمِ ونفيُ الهَيُولَى والردُّ على الفلاسفةِ وابنِ تيميةَ
- ١٧٥ إثباتُ الجنةِ والنارِ والردُّ على مَنْ قالَ بفناءِ النارِ
- ١٧٦ إثباتُ أنَّ المؤمنَ لا يخلدُ في النارِ
- ١٧٧ معنى السِّحْرِ لغةً وشرعاً
- ١٧٩ خاتمةُ الناظمِ رضي اللهُ عنه
- ١٧٩ معنى أنَّ اللهَ هو الدهرُ مع الكلامِ على الروايةِ الثانيةِ
- ١٨٠ خاتمةُ الشارحِ رضي اللهُ عنه
- ١٨١ متممةُ صاحبِ الحاشيةِ عفا اللهُ عنه
- ١٨١ إثباتُ نعيمِ القبرِ
- ١٨١ تفصيلُ في بيانِ حكمِ الصغائرِ وأنَّ بيانها ليس تشجيعاً
- ١٨٣ بابُ ذِكْرِ الحوضِ وكيف هو
- ١٨٤ بيانُ أنَّ علمَ الغيبِ لله تعالى وحدهُ مع تفصيلٍ
- ١٨٥ خاتمةُ صاحبِ الحاشيةِ عفا اللهُ عنه

